# المقتطف

الجزء الخامس من المجلد السادس والعشرين

١ مايو ( آيار ) سنة ١٩٠١ — الموافق ١٢ محرم سنة ١٣١٨


## تقرير اللورد كرومر

### عن احوال مصر سنة ١٩٠٠

من فيكونت كرومر الى مركيز لنسدون

اني أعتذر عمَّا تجدونهُ من التطويل في تقريري هذا الذي ارفعهُ الى فخامتكم عن احوال الحكومة المصرية سنة ١٩٠٠ . ولو كتبتهُ لابناء وطني وحدهم لامكنني اختصارهُ ولكن لا يخفى ان التقارير التي رفعتُها الى اسلافكم في نظارة الخارجيَّة كانت تترجم الى العربيَّة وتنشر في القطر المصري . وهي تكاد تكون السبيل الوحيد لايقاف المصريين على بعض المسائل التي يهمُّهم الوقوف على حقيقتها بالتدقيق والتفصيل سنة بعد سنة . ولما كان القطر المصري آخذاً في الارتقاء فالمسائل التي يهتم بها سكانهُ او فريق منهم آخذة في الازدياد ايضاً ولذلك رأيتُ ان اسهب في امور كثيرة تكاد اهميتها تكون خاصَّةً بالقطر المصري . اما احوال السودان فلها تقرير خاص بها

### حسابات سنة ١٩٠٠

قدَّرَ ايراد الحكومة لسنة ١٩٠٠ بـ ١٠ ١٦٤ ٠٠٠ جنيهاً مصرياً ووافق اعضاء صندوق الدين على منح الحكومة ٢١٦ ٠٠٠ ج . م [1] مقابل ما كان ينتظر من رفع الضرائب عن بعض الاطيان بسبب انخفاض النيل فصار تقدير الايراد كلهِ ١ ٣٨٠ ٠٠٠ ج . م وقُدِّرت

(١) يراد بالحروف ج . م في ما يلي الجنيه المصري و بالحرف ج الجنيه الانكليزي

مصروفات الحكومة ١٠٣٨٠٠٠٠ ج . م اي مثل ايراداتها

ولما خُتمت السنة بلغ الايراد ١١٤٤٧٠٠٠

ومنحة صندوق الدين ٢١٦٠٠٠

والجملة ١١٦٦٣٠٠٠ ج . م

وبلغت المصروفات ١١١٠٤٠٠٠ ج . م

فالزيادة في المصروفات ٥٥٩٠٠٠ ج . م

وهذه النتيجة حسنة جدًّا لان ايراد الحكومة قدّر مثل نفقاتها وقتما رُبطت الميزانية فزاد على المصروفات ٥٥٩٠٠٠ ج . م . وكان الايراد العادي ١١٤٤٧٠٠٠ ج . م وقد كان في العام السابق ١١٢٠٠٠٠٠ ج . م فزاد ايراد العام الماضي عن ايراد العام الذي سبقهُ ٢٤٧٠٠٠ ج . م رغماً عن انخفاض النيل انخفاضاً غير عادي . ثم ان ايراد سنة ١٨٩٩ كان اكثر من ايراد كل سنة سبقتها

## المال الاحتياطي العمومي

بلغ المال الاحتياطي العمومي ٣٥٢٣٠٠٠ ج . م في ختام سنة ١٨٩٩ . واضيف اليهِ مبلغ ١٠٤٠٠٠ ج . م . في خلال سنة ١٩٠٠ وأُنفق منهُ على اعمال عمومية مختلفة مبلغ ١٠٩٨٠٠٠ ج . م . فكان الباقي منهُ ٣٥٢٩٠٠٠ ج . م في ٣١ دسمبر سنة ١٩٠٠ ومن هذا المبلغ مبلغ ٢٣٤٢٠٠٠ وعد صندوق الدين بانفاقهِ على بعض الاعمال ومبلغ ١١٨٧٠٠٠ لم يعد بانفاقهِ على شيء

## المال الاحتياطي الخصوصي

المال الاحتياطي الخصوصي تحت تصرُّف الحكومة المصرية كلهُ . وقد بلغ هذا المال نحو ٢٤٣٠٠٠ ج . م في ٣١ دسمبر سنة ١٨٩٩ عدا مبلغ ٥٧٠٠٠ ج . م وعدت الحكومة بانفاقهِ ولم يكن قد أُنفق . وبلغ ٨٠٩٠٠٠ ج . م في ٣١ دسمبر سنة ١٩٠٠ ومن ذلك مبلغ ٥٠٠٠٠ ج . م وعدت بانفاقهِ ولم ينفق بعدُ

## توفيرات التحويل

بلغت التوفيرات من تحويل الدين ٣٥٦٥٠٠٠ ج . م حتى ٣١ دسمبر سنة ١٨٩٩ اشترى بها صندوق الدين اوراقًا مالية[1] الاَّ مبلغًا صغيرًا منها بقي نقودًا . وقد بلغت هذه

(١) هذه قيمة الاوراق لما اشتريت لا القيمة التي بلغتها بعدئذٍ

التوفيرات ٠٠٠ ٠٠٢ ٤ ج . م في ٣١ دسمبر سنة ١٩٠٠ فزادت ٠٠٠ ٤٣٧ ج . م في خلال سنة ١٩٠٠

## الدين المصري

بلغ الدين المصري ٠٠٠ ٠٤٩ ١٠٣ جنيهاً انكليزياً في ٣١ دسمبر سنة ١٨٩٩ وفي صندوق الدين منهُ مبلغ ٠٠٠ ٤٩٤ ٧ ج[٢] فيكون في يد الجمهور منهُ ٠٠٠ ٥٥٥ ٩٥ ج

واستهلك من الدين المضمون ودين الدومين ودين الدائرة ٠٠٠ ٣٣٥ ج في خلال سنة ١٩٠٠

وفي ٣١ دسمبر سنة ١٩٠٠ كانت القيمة الاصلية الدين كلهِ ٠٠٠ ٧١٤ ١٠٠ ج وكان منها في صندوق الدين ٠٠٠ ٢٧٣ ٧ فالباقي في يد الجمهور ٠٠٠ ٤٤١ ٩٥ ج

## مربوط الميزانية لسنة ١٩٠١

مضى زمن طويل والذين تناط بهم ادارة المالية المصرية يوجه من الوجوه يشكون مرَّ الشكوى من انهم يرون ما تمسُّ الحاجة الى اصلاحهِ من كل جهة وهم مضطرون ان يرفضوا انفاق الاموال التي لا بدَّ منها لاصلاحهِ . وحسبي ان اقول لاهل الغيرة والحمية من الموظفين في مصالح الحكومة المختلفة الذين لم يد في اصلاح مصر والذين كانت تضعف عزائمهم حينما يرون انفسهم عاجزين عن اصلاح ما لا بدَّ من اصلاحهِ ان لجنة التحقيق التي كنتُ عضواً فيها منذ اثنتين وعشرين سنة لا غير وضعت اساساً لما اشارت بهِ مفادهُ ان نظام الحكومة المصرية يحتاج ان يوضع كلهُ جديداً وقالت " انهُ ليس في الحكومة الآن شيء مما يجب ان يكون " . ولم تُبذل الهمَّة في الاصلاح الاَّ بعد عدة سنوات من كتابة هذا القول وبقينا مدَّة قبل ان امنَّا كل خوف من افلاس الحكومة . ثم كان لا بدَّ من اصلاح مالية الحكومة قبل اصلاح غيرها . ولم يكن محل لزيادة مصروفات دوائرها في غير الضروري قبل تخفيف عبء الضرائب . والذين طال اختبارهم الاحوال المصرية مثلي لا يعجبون مما ظهر من البطء في تدبير الاموال اللازمة لما تمَّ من الاصلاح بل يعجبون مما ظهر من السرعة في تدبير هذه الاموال .

ولا يخفى ان المصريين كثيراً ما لا يرون لزوم تغيير شيء الاَّ بعد ان يروا فائدة تغييرهِ وان كانوا يسرُّون بالاصلاح بعد حدوثهِ ويعترفون حينئذٍ بفائدتهِ . وكلهم يفضل تخفيف الضرائب على اي اصلاح كان مهما كان مرغوباً فيهِ . وهذا الحكم يكاد يكون عامًّا ولا

(٢) الجنيه المذكور هنا انكليزي

بدّ للحكومة في بلاد مثل مصر ان تبقى سابقة للرأي العام والاّ لم يتمّ شيء من الارتقاء. ولكن ليس من الحكمة ولا من الصواب ان تبقى الحكومة سابقة كثيراً للرأي العام فتجري على اساليب لا يستحسنها الشعب الاّ بعد زمن طويل. وكذلك يجب ان لا يبرح من الذهن ان اموراً كثيرة في النظام المصري القديم التي يراها الاوربيون خطأً فاضحاً لا تظهر للمصريين الاّ عيوباً طفيفة

وكلما كانت الميزانية الجديدة تربط في السنوات الاخيرة كان الذين تناط بهم ادارة مالية البلاد يحكمون بما يلزم من الاصلاحات المالية وبما يحتاج اليه كل فرع من فروع الحكومة من زيادة المصروفات لمصالح لا بدّ منها. ولكن لما رُبطت الميزانية لسنة ١٩٠٠ لم يقدروا ان يحكموا بشيء لا من حيث الاصلاحات المالية ولا من حيث زيادة النفقات. وظهر كأنّ انخفاض النيل سنة ١٨٩٩ الى حد لم يعهد له مثيل سيوقف الاصلاح ولو الى حين. ولكن يسرّني ان اقول ان ميزانية سنة ١٩٠١ رُبطت والاحوال اصلح كثيراً اذ قد اتضح ان التقدّم في الاصلاح المالي وفي توفير المال اللازم للمصالح المختلفة تحسيناً للنظام الاداري صار من الممكنات

فصارت الملاحة في النيل حرةً مطلقة ووضعت ادارة السجون على اساس يرضي كل احد وسأتكلّم على هذين الموضوعين بالتفصيل في ما يلي

ودُبّر المال لاصلاحات اخرى صغيرة غير هذين الاصلاحين اللذين لهما اهمية خاصّة. فاعطيت نظارة المعارف ٧٠٠ج.م راتباً لاستاذ يدرّس التشريح في مدرسة الطب وزيد المال الممنوح للكتاتيب ٥٠٠ج.م وزيدت مصروفات الحكومة ٢٩٠٠ج.م في السنة بسبب ارجاع مديرية اصوان الى القطر المصري من حيث ادارتها. وزيدت ميزانية مصلحة الصحة ٥٨٠٠ج.م واُعدّت المعدات اللازمة لتعيين مفتشي صحة اوربيين في القاهرة وبورت سعيد والسويس وزيد اقل راتب للاطباء الوطنيين والمفتشين في مصلحة الصحة من ٧٢ج.م الى ٩٦ج.م في السنة. واضيف الى مصلحة منع تجارة الرقيق ١٢٠٠ج.م لكي تستطيع مقاومة التخاسة في السودان. وزيدت ميزانية نظارة الحقانية ١١٥٠٠ج.م لازدياد اعمالها. وزيدت ميزانية نظارة الاشغال العمومية ٣٠٠٠ج.م لاجل الكنس في شوارع العاصمة و٥٠٠ج.م للاسراع في اعمال فك الزمام و ٤٢٠٠ ج.م لانشاء اربع مجالس بلدية في اربع مدن من مدن المديريات بعد ان طلب اهاليها ذلك وبحسب قوانين مجلس شورى القوانين في قبول طلبهم. واعطيت مصلحة البوستة ٥٤٠٠ج.م لكي تستطيع ان تقوم بما زاد من اعمالها المتزايدة دواماً و١٤٠٠ج.م لانشاء بنوك الاقتصاد في مصلحة البوسطة. وزيدت ميزانية الموانى والفنارات

٢٢٠٠ ج . م . واعدّت ٦٠٠٠٠ ج.م لدفع فائدة الدين الممتاز الجديد الذي يراد به اصلاح سكك الحديد وتمديدها

وقد ذكر المستر غورست في مذكرته المطبوعة حديثاً عن ميزانية هذه السنة تفصيلات اخرى عن زيادة المصروفات

وجعلت الميزانية بعد كل هذه الزيادات المختلفة هكذا

| | | |
|---|---|---|
| الايرادات | ١٠٧٠٠٠٠٠ | ج . م |
| المصروفات | ١٠٦٣٦٠٠٠ | » |
| زيادة الايرادات | ٦٤٠٠٠ | » |

ويدخل في المصروفات

اولاً ٦٣٤٠٠٠ ج.م لاستهلاك الدين

ثانياً ٢٦٥٠٠٠ » المبلغ الذي يضاف الى وفر تحويل الدين

ثالثاً ٢٦٩٠٠٠ » حصة صندوق الدين من الزيادة السنوية

وقد وضعت الميزانية كما جرت به العادة من الاعتناء ولا شبهة في ان الزيادة تكون اكثر مما قدّرت به

ويدخل في تقدير الايرادات ٢١٦٠٠٠ ج . م اعطيت من الاحتياطي العمومي فاذا طرح هذا المبلغ من ميزانية الايرادات بقي ١٠٤٨٤٠٠٠ ج . م

## السودان

للسودان تقرير خاص به كما تقدّم فاقتصر هنا على ذكر ما تحمّلته الخزينة المصرية بسبب احتلال السودان . فقد زادت النفقات التي تحملتها الخزينة المصرية لادارة السودان الملكية من ١٣٤٠٠٠ ج . م سنة ١٩٠٠ الى ١٩٤٠٠٠ سنة ١٩٠١ وقلّت النفقات الحربية ٦٠٠٠٠ ج . م فبقيت المصروفات المطلوبة من الخزينة المصرية ٤١٧٠٠٠ ج . م كما كانت في العام الماضي

ولا شبهة في ان هذا الحمل ثقيل . وعندي ان اغرب ما في استرجاع السودان سهولة حمل المالية المصرية لهذا العبء الثقيل من غير ان ترزح تحته وذلك دليل من اعظم الادلة على ان الطبيعة خصّت القطر المصري بمزية لاسترجاع قوته بسرعة فائقة

ولا يظهر الآن انهُ يوجد سبيل قريب لتخفيف هذا الحمل عن عاتق المالية المصرية تخفيفاً

محسوساً. اما الفوائد التي تجنيها مصر عوضاً عن هذه الاموال الطائلة فلا يمكن تقديرها كلها بالارقام وهي مع ذلك فوائد حقيقية

فقد نجا القطر المصري مما كان يخشاهُ من غزو الدراويش لهُ. وزال كل خوف من عبثهم بماء النيل وهو حياة مصر. ومُهد السبيل للبحث عن انشاء اعمال تعود باكبر نفع على سكان وادي النيل في البلاد التي كانت في يد الدراويش وفُتح الباب للتجارة ولا بدَّ من انها تنفع القطر المصري اجمالاً وتزيد اتساعاً مع الزمان. ولم تبقَ حاجة الى استخدام عدد كبير من الجيش المصري. فخفف حمل الجندية من الآن. واخيراً زال العار من ترك بلاد كبيرة تعود الى البربرية بعد ما كانت في يد الحكومة المصرية وهذا امرٌ يعترف بهِ المصريون على ما ارجو واعتقد كما يعترف بهِ اهل بلادي الذين ساعدوهم في استرجاع السودان —

ولقد رأيت في الملاحظات التي ابداها مجلس شورى القوانين على تقدير الميزانية للسنة الحاضرة ان المجلس يصادق على مصروفات السودان لانهُ يحسبهُ جزءاً من البلاد المصرية وهذا الرأي صحيح في جوهرهِ ولكن حكومة السودان جارية على مقتضى الاتفاق الذي عقد بين بريطانيا العظمى ومصر وأُمضي في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩. ولعل بعض اعضاء مجلس شورى القوانين لا يعلم مؤداهُ فاغتنم هذه الفرصة لاظهر انهُ لم يُقصَد من هذا الاتفاق هضم حقوق مصر الشرعية بل غرض واضعيهِ الجوهري هو اولاً انشاء حكومة صالحة في بلاد السودان وثانياً تخليص السودان من مشاكل الامتيازات الدولية التي نراها في مصر. واظن انهُ لا يخفى على اعضاء المجلس مقدار المتاعب التي يمكن ان تؤدي تلك المشاكل اليها

ورأيت ايضاً ان اعضاء مجلس شورى القوانين طلبوا ان يطلعوا على تفاصيل ايرادات السودان ومصروفاتهِ في المستقبل. فليس هناك ما يمنع اطلاعهم على هذه التفاصيل ولذلك أُرسلت اليهم ميزانية السنة الحالية

## الملاحة في النيل

كان في نظام المالية المصرية امور كثيرة على غاية الخطإ ولكن لم يكن بينها ما لا ارى لهُ مسوغاً قط مثل رسوم الكباري اي الرسوم التي تدفعها المراكب التي تسير في النيل حينما تمر من تحت كبري قائم عليهِ. فان ضرر ذلك لم يقتصر على تكليف التجار دفع اجرة المسير في سبيل مهدتهُ لهم الطبيعة عفواً بل ان الكباري التي تمنع الذين يعبرون عليها تعيق السفن التي تمر تحتها لانها تضطرها كلها ما عدا القوارب الصغيرة ان تنتظر فتح الكبري في ساعات معلومة كل

يوم حتى تسير في طريقها . اما النظام المصري فيعفي الذين يعبرون على الكباري من كل رسم ويضطر الذين يمرون من تحتها الى دفع الرسوم الثقيلة مع انها تعيقهم عن المرور

ولهذا الامر الغريب سببان الاول ان نقاضي الرسوم الفاحشة من عدد قليل من المراكب التي تمر تحت الكباري اسهل من نقاضي رسوم طفيفة من كل من يمر عليها . والثاني ان سكك الحديد موازية للنيل في اماكن كثيرة بسبب شكل البلاد فخيف ان يقل ايراد سكك الحديد اذا اطلق سبيل الملاحة في النيل . والثاني اهم السببين . فأبقيت رسوم الكباري حرصاً على ايرادها ومنعاً للنقص في ايراد سكك الحديد

فكل الذين اطلعوا على نظام المالية المصرية عرفوا مضار ذلك وقد اشار اليه اللورد نورثبروك منذ سنة ١٨٨٥ واشار ايضاً بالغاء رسوم الكباري ولكن احوال الخزينة المصرية لم تسمح بذلك الا منذ عهد قريب. فقد أُمعن النظر في هذا النظام منذ سنتين او ثلاث فرأت مصلحة السكة الحديد انها غير قادرة على القيام بكل ما يطلب منها لنقل تجارة البلاد الدائمة الازدياد . واشارت غرف التجارة في الاسكندرية بازالة كل عائق في سبيل الملاحة في النيل واصابت في ما اشارت به

فلما رُبطت الميزانية لسنة ١٨٩٩ أُلغي رسم كبري قصر النيل في القاهرة ويقدر ايراده السنوي بمبلغ ١٨٠٠٠ ج . م . وكان المنتظر ان تلغى رسوم سائر الكباري سنة ١٩٠٠ ولكن انخفاض النيل سنة ١٨٩٩ اجّل هذا الاصلاح اضطراراً مع شدة الرغبة فيه

ويسرني ان اقول انهُ لما اريد وضع الميزانية لسنة ١٩٠١ وُجد ان الغاء الرسوم صار ممكناً عن كل الكباري والاهوسة ويقدّر ما تخسره الخزينة من ذلك بمبلغ ٤٠٠٠٠ ج . م وما ينقصهُ ايراد مصلحة السكة الحديد بسبب اطلاق السبيل للملاحة في النيل بمبلغ ٨٤٠٠٠ ج . م فدُبر المال لسد هذا النقص . اما تأثير الملاحة في ايراد مصلحة سكك الحديد فالمرجح انهُ لا يظهر كلهُ الا بعد مضي مدة من الزمن وعندي انهُ ان نقص ايرادها فنقصهُ لا يكون كثيراً

فقد اصبحت الملاحة في النيل حرّة الآن . وكل ما يطلب من اصحاب السفن رسم صغير على تسجيل سفنهم لان حفظ الامن العام يقتضي ذلك . فاستفادت الزراعة والتجارة فائدة عظيمة بذلك وزال عيب بيّن من ادارة البلاد المالية

## خلاصة احوال المالية

تلخص احوال المالية المصرية على ما كانت عليهِ في ٣١ دسمبر سنة ١٩٠٠ بما يأتي

ان الايرادات العادية بلغت ١١٤٤٧٠٠٠ ج . م سنة ١٩٠٠ رغماً عن انخفاض النيل

سنة ١٨٩٩ اي انها زادت ٠٠٠ ٢٤٧ ج . م عما كانت عليهِ في السنة السابقة والايرادات زادت على المصروفات ٠٠٠ ٥٥٩ ج . م سنة ١٩٠٠

ورصيد المال الاحتياطي العمومي بلغ ٠٠٠ ٥٢٩ ٣ج . م في ٣١ دسمبر سنة ١٩٠٠ من ذلك ٠٠٠ ٣٤٢ ٢ج . م يراد صرفها على اعمال مختلفة . ورصيد المال الاحتياطي الخصوصي بلغ ٠٠٠ ٧٥٩ج.م بعد طرح ٠٠٠ ٥٠ج . م قرّ القرار على صرفها ولم تصرف بعدُ والوفر الناتج من تحويل الدين الممتاز بلغ ٠٠٠ ٠٠٢ ٤ج . م الى آخر سنة ١٨٩٩

والدين المصري بلغ ٠٠٠ ٧١٤ ١٠٢ جنيهًا انكليزيًّا منها في صندوق الدين اسهم قيمتها الاصلية ٠٠٠ ٢٧٣ ٧ج فيبقى في يد الجمهور ما قيمتهُ الاصلية ٠٠٠ ٤٤١ ٩٥ جنيهًا انكليزيًّا

وايرادات سنة ١٩٠١ تقدَّر بمبلغ ٠٠٠ ٠٠٠ ١٠٧ ج.م والمصروفات بمبلغ ٠٠٠ ٦٣٦ ١٠ج.م فتزيد الايرادات ٠٠٠ ٦٤ ج . م والمرجح ان الزيادة تكون اكثر من ذلك

ويقال بالاجمال عن المالية المصرية منذ ابتداء الاحتلال سنة ١٨٨٢ انهُ في السنوات الاربع الاولى اي من غرة ١٨٨٣ الى ختام ١٨٨٦ زادت المصروفات على الايرادات ٠٠٠ ٦٠٦ ٢ ج . م وفي السنوات الاربع عشرة التالية اي من سنة ١٨٨٧ الى سنة ١٩٠٠ زادت الايرادات على المصروفات ٠٠٠ ٩٨٦ ٩ ج . م عدا ما تجاوزت الحكومة عنهُ لتخفيف الضرائب وما صرفتهُ على الاعمال العمومية وعلى السودان

## ديون الفلاَّحين

اشرتُ في كثير من تقاريري السابقة الى الوسائل التي اتُّخذت اخيرًا ليتمكَّن الفلاَّحون بها من استدانة النقود بربًا معتدل . والظاهر ان البعض اهتموا بهذا الامر خارج القطر المصري ايضًا فبحثت فيهِ الجرائد الاوربية وسئلتُ عن نتيجة الاسلوب الذي جرينا عليهِ من جهات شتَّى بعُد بعضها عن بعض كزيلندا الجديدة وبلاد البوصنه

فيحسن بي ان اوضح الاسلوب المتَّبع في مصر من هذا القبيل ولو اعدت كثيرًا مما ذكرتهُ في تقاريري السابقة

لحل هذا المشكل اسلوبان يكادان لا يتغيران في كل البلدان التي يكون فلاحوها متأخرين ولكن لا مناص من معاملتهم على حسب الاصول المتبعة بين الدائن والمدين في كل البلدان المتمدنة

الاسلوب الاول هو سن القوانين التي تقي الفلاَّح عاقبة تبذيرهِ وجهلهِ واسرافهِ . وهذه

القوانين تمنعهُ من الاستدانة بالربا على اوجه شتى

والاسلوب الثاني هو عدم سن القوانين الواقية للفلاَّح والاستعاضة عنها بتسهيل الاستدانة عليهِ بربًا معتدل بحيث يتيسر للذين استدانوا من المرابين بربًا فاحش ان يستبدلوا دينهم بدين معتدل الربا وللذين لم يقعوا في ضيقة مالية ان لا يقعوا فيها بل يبقوا في سعة . وليس غرضي ان ابحث عن منافع هذين الاسلوبين ومضارهما وانما اقول ان الاسلوب الثاني اخبر في مصر دون الاسلوب الاول

وهذا الاسلوب الثاني غير جديد بل ان البنوك العقارية انشئت لهُ في بلدان كثيرة منذ زمان طويل . وفي القاهرة بنك من هذا القبيل اسمهُ البنك العقاري المصري انشئ منذ سنين . وقد ابنت في تقاريري السالفة ان هذا البنك لم يحلَّ القضية التي نحن بصددها ولو كان قد افاد كثيرًا من وجوه شتى . لان اقل مبلغ يدينهُ هو مئة جنيه وذلك يزيد غالبًا عما يستدينهُ الفلاح المصري

اما مزية الاسلوب المصري فهي في كيفية العمل بهِ على ما يظهر لي من امرهِ . ومعلوم ان الاهمية الكبرى في هذه الامور هي في كيفية العمل

ثم ان ادانة المال للفلاحين اما ان تكون من الحكومة او من بنك من البنوك

. اما الدين من الحكومة فموانعهُ في مصر كثيرة لان الحكومة لا تستطيع ان تعطي المال المطلوب بسهولة من جهة ولانهُ لا وقت عند رجالها للجولان في قرى الفلاحين والبحث عن الذين يحتاجون الى الدين من جهة اخرى . بل لو كان عندهم وقت لذلك فليس من الصواب ان يفعلوهُ وزد على ذلك انهم لا يربحون منهُ شيئًا يرغبهم في الاعتناء بهِ فيحسبون انهم فعلوا كل ما يجب عليهم فعلهُ متى اعلنوا انهم مستعدون لاقراض الاموال التي تطلب منهم في اماكن معينة واوقات مخصوصة على شروط معلومة . فمثل هذا الاسلوب لا يفيد في القطر المصري ولا يمنع الفلاحين من ان يستدينوا المال بالربا الفاحش الذي قد يبلغ الاربعين في المئة على ما جرت بهِ عادتهم ولو قرأوا اعلانًا في قريتهم بانهم يجدون على امثال قليلة منهم من يدينهم المال بعشرة في المئة لا غير على شروط كثيرًا ما يجهلونها . فلا غنًى اذ ذاك عن تدبير عملاء امناء يقصدون الذين يريدون ان يستدينوا ويشرحوا لهم فوائد الاسلوب الجديد . وقد بدأت الحكومة المصرية بذلك من نفسها ففي سنة ١٨٩٦ اقرضت بعض الفلاحين عشرة آلاف جنيه فاوفوها ما استدانوهُ ( انظر تقريري عن مصر سنة ١٨٩٧ ) ولكن ثبت حينئذٍ انهُ اذا اريد التوسُّع في اقراض الفلاحين فلا بدَّ من الالتجاء الى البنوك

على ان الاستدانة من البنوك ليست بالامر السهل بل الصعوبة الكبرى في مصر انهُ ليس فيها بنك ذو وكلاء يحصلون الديون الكثيرة القليلة القيمة مع رباها في مواعيدها من مستدينين كثيري العدد ولا يمكن تعيين هؤلاء الوكلاء لما نحن بصددهِ لان نفقاتهم كثيرة فيضطر البنك ان يزيد الربا لكي يسد تلك النفقات ويبقى لهُ ربح معتدل بعدها وهذا وحدهُ كاف لاحباط المسعى

فلهذا أُشيرَ باسلوب تحصل بهِ الفائدة المطلوبة ويمنع الضرر وذلك بان يتولَّى البنك المسألة المالية فيقدم الاموال المطلوبة ويكون كل ربحها لهُ وكل خسارتها عليهِ ولا يكون للحكومة دخل في ذلك بل البنك هو الذي يدين المال على يد وكلائهِ فيعين وكيلاً في كل مركز يطلب الناس ان يستدنوا المال فيهِ فيأخذ واحداً في المئة عمولة في السنة على كل مبلغ يُستدان منهُ ويقام على هؤلاء الوكلاء مفتش عام انكليزي (وهو المستر سكوت دلغليش[1].) واريد تنبيه الاذهان بنوع خاص الى هذا الامر الاخير لانهُ جوهري في هذا الاسلوب. فالنجاح الذي ظهر حتى الآن سببهُ الاكبر ان المستر سكوت دلغليش يتردد على القرى التي جرت فيها هذه الاعمال وهو يحسن العربية ويعرف عادات الفلاحين ولذلك يستطيع ان يدير الوكلاء بما يعود بالنفع على البنك وعلى المستدينين منهُ وان يشرح للمستدينين كل ما يتعلق بالدين

ولا مدخل للحكومة الاَّ حينما يحين وقت استيفاء الدين فان الصرَّافين يجمعون الاموال المستحقة للبنك وهم يجمعون الاموال الاميرية فتتوفَّر على البنك نفقات استيفاء الديون

ويدان المال بفائدة ١٠ في المئة في السنة يعطى واحد منها عمولة للوكيل والتسعة الباقية ثلاثة منها لنفقات البنك وستة ربح صافٍ لهُ ولكن لا بدَّ من ان يطرح منهُ بعض الديون التي يتعذَّر تقاضيها

هذا هو الاسلوب . اما نتائجهُ فكانت حتى الآن كما يأتي

في سنة ١٨٩٩ جرى العمل بهِ في مركز واحد فقط وهو مركز بلبيس فاستدان ٢٤٥٠ نفساً ٣١٥٠٠ ج . م

وسنة ١٩٠٠ جرى العمل بهِ في عشرة مراكز ثم اتسع نطاقهُ حديثاً حتى عمَّ الوجه البحري ففي سنة ١٩٠٠ استدان ٩٥٠٠ نفس ١٣٧٧٨١ ج . م وقد استدان ٦٢١٣ نفساً منهم ٣٦٢١٦ ج . م على شرط ان يوفوها في مدة سنة والباقون وهم ٣٢٨٧ نفساً استدانوا ١٠١٥٦٥ ج . م لكي يوفوها في خمس سنوات وهؤلاء كانوا مديونين قبلاً يدفعون ربًا فاحشاً فاوفوا ديونهم

(١) زادت الاعمال فعين مفتش انكليزي آخر حديثاً

بما استدانوهُ من البنك. والدين الذي كان مستحقًّا سنة ١٩٠٠ ومقداره ٢٨١٢٢ من ٥٠٣٥ نفسًا أُوفي كلهُ وهذا مما يسرني ذكرهُ كثيرًا

والبنك مستعد الآن ان يدين الى حد ٢٥٠٠٠٠ج.م ولا يستطيع ان يدين اكثر من ذلك ما لم يزد رأس مالهِ وانا واثق ان حال الاسواق المالية لا بد من ان تتحسن تحسنًا يسمح بزيادة رأس مالهِ

وللسر الون بالمر رغبة شديدة في نجاح هذا المشروع وقد كتب اليَّ يقول

" لا شبهة في اننا نجحنا في هذا الامتحان فأفدنا الوفًا من الفلاحين وفرجنا كربهم فان اعطاءنا المبالغ القليلة من المال بربًا معتدل جعل المرابين يخفضون قيمة الربا في المراكز التي قرضنا فيها الفلاحين فافدناهم من هذه الجهة ايضًا. وكان في احد المراكز مراب كبير فلما شرعنا في معاملة الفلاحين ترك المركز ومضى. وحاولنا تدبير وكيل في مركز آخر فلم نستطع لان كل المنظورين فيهِ تقريبًا من المرابين فاضطررنا ان نأتي بوكيل من مكان آخر فلقي مشقة عظيمة في اول الامر لكن اخذ الاهالي الآن يرون فائدة التعامل مع البنك "

وقد قلتُ في العام الماضي ان هذا المشروع لا يزال في معرض الامتحان وهذا رأيي حتى الآن وسيمضي وقت طويل قبلما يحق لنا ان نقول انهُ جاز طور الامتحان . والخطر الاكبر من ان الفلاحين يرون انفسهم قد نجوا من ثقل الربا الفاحش فينفقون ما يبقى معهم من دخلهم على امور تورطهم في ديون أُخرى . والمرجح ان البعض منهم يفعلون ذلك ولكن ببعد عن الظن ان هذا يكون شأن الاكثرين . وكل ما يقال في ذلك الآن انما هو من قبيل الظن . ولا يعلم الاَّ بعد الاختبار الطويل ما اذا كان فلاحو مصر يقلعون عن عادة الاسراف التي اعتادوها ويعتصمون بحبل الاقتصاد بعد ان علموا ما لهم وما عليهم وسارت الضرائب تتقاضى منهم بالقسط وصاروا يتصرفون باملاكهم تصرُّف المالك بملكهِ . ورأيي المبني على اختباري الطويل في هذه البلاد انهُ اذا توفَّرت اسباب الاقتصاد للفلاح المصري ظهر اكثر اقتصادًا من الفلاح الانكليزي على الراجح واقل اقتصادًا من الفلاح الفرنسوي الذي من طبقتهِ . ويؤيد رأيي هذا ما كتب بهِ اليَّ السر الون بالمر وهو " لا دليل على ان الفلاحين الذين اوفوا ديون المرابين الفاحشة الربا يميلون الى ان يستدينوا اموالاً اخرى غير ما استدانوهُ من البنك بدليل ايفائهم ما يطلب منهم للبنك في حينهِ "

فالامر واضح مما تقدم ان هذا العمل المهم يستحق ان يُمتحَن ايضًا مدةً اطول

وقبل ان اختم الكلام على هذا الموضوع اذكر امورًا تتضح منها اساليب المرابين وفوائد

الاسلوب الذي جرى عليهِ البنك . ولقد سمعت مراراً ان عشرة في المئة ربًا فاحش يكتفي بهِ المرابون احياناً كثيرة . لكني قلت في ما تقدم ان هذا الاسلوب لا يسهل العمل بهِ ما لم يُستخدم لهُ وكلاء امناء والوكيل الامين لا يرضى بالشيء القليل . ولا اظن ان ستة في المئة ربًا كثير ولا سيما اذا اضفنا اليها الديون الهوالك . وفوق ذلك فاني ارتاب في ان الفلاحين يستطيعون ان يستدينوا مالاً من غير البنك بعشرة في المئة بل ان المرابي الذي يدَّعي انهُ جعل الربا عشرة في المئة يحسبهُ على اسلوب يصيّرهُ اكثر من ذلك كثيراً لانهُ يقدّر الربا على المبلغ الاصلي كلهِ ولو اوفيت اقساط منهُ سنة بعد سنة كما يظهر من المثال التالي وقد فرض فيهِ الاسلوب الذي يجري عليهِ البنك والاسلوب الذي يجريهِ عليهِ المرابون غالبًا . لنفرض ان البنك سلَّف ١٠٠ ج . م على خمس سنوات بربًا ١٠ في المئة فتكون الاقساط السنوية هكذا

| | راس المال | الربا | المجموع |
|---|---|---|---|
| السنة الاولى | ٢٠ ج . م | ١٠ ج . م | ٣٠ ج . م |
| " الثانية | ٢٠ " | ٨ " | ٢٨ " |
| " الثالثة | ٢٠ " | ٦ " | ٢٦ " |
| " الرابعة | ٢٠ " | ٤ " | ٢٤ " |
| " الخامسة | ٢٠ " | ٢ " | ٢٢ " |
| المجموع | ١٠٠ | ٣٠ | ١٣٠ |

فكأنَّ المديون دفع ثلاثين جنيهًا في خلال خمس سنوات لاجل استعمالهِ الدراهم التي استدانها من البنك

اما المرابي فيقسم المبلغ وفائدتهُ خمسة اقساط متساوية كل قسط منها ٣٠ ج . م ومجموعها ١٥٠ جنيهًا فكأن المديون دفع لهُ ٥٠ جنيهًا ربًا . وعليهِ فدفع الفلاحين ٣٠ جنيهًا فقط للبنك بمثابة دفعهم ٦ في المئة ربًا للمرابي . ولا اظن ان احدًا يدينهم بهذا الربا القليل

وكثيراً ما تُكتب الصكوك ( الكمبيالات ) بين الدائن والمديون على اسلوب يجعل ايفاءها قبل ميعادها ضربًا من المحال فلا يستطيع المديون ان يوفيها بمال يستدينهُ من البنك كأن يكون المال المدان ١٠٠ جنيه والمدة عشر سنوات فيقسَّط المبلغ عشرة اقساط كل قسط منها ٢٠ جنيهًا فاذا اوفى المديون قسطين في سنتين اي ٤٠ جنيهًا نصفها ربى ونصفها من اصل الدين فقد يُظنّ انهُ لم يبقَ عليهِ من الاصل سوى ٨٠ جنيهًا فاذا اوفاها خلص من الدين

لكن ليس الامر كذلك بل يضطران يدفع كل الفرق بين ٢٠٠ جنيه والاربعين جنيهاً التي اوفاها اي ١٦٠ جنيهاً وانما يطرح من ذلك ربما بمعدل ٧ في المئة لا غير . فمن استدان على هذا الاسلوب لايستفيد من ايفاء دينه بمال يأخذه من البنك

## بنوك التوفير في مصلحة البوسطة

حان الوقت لان يتجن انشاء هذه البنوك في مصلحة البوسطة المصرية لان المال قد توفر في يد الاهالي وستنشأ هذه البنوك اولاً في المدن والبنادر الكبيرة واذا نجحت وسع نطاقها في البلاد كلها . واكبر مبلغ يودعه فيها الشخص الواحد ٢٠٠ ج . م ويكون الربا ٢½ في المئة سنوياً. فتشترى بالنقود المودعة اوراق من اوراق الدين المصري وما زاد من فائدة هذه الاوراق على الفائدة التي تدفعها البنوك ينفق على ادارتها ومن المحتمل ان هذه الزيادة لا تكفي لادارة البنوك

وقد امتحنت بنوك الاقتصاد في بلاد الهند فوفت بالمراد فكانت قبل سنة ١٨٨٢ في عواصم الولايات الثلاث ( بنغالا ومدراس وبمباي ) وفي خزائن الحكومة وبلغ المال المودع فيها حينئذٍ ثلاثين مليون ريبة . ثم نقلت الى مصلحة البوسطة فتغير حالها سريعاً " ففي اول الامر هبط المال المودع فيها الى ٢٧٩٦ ٩٣٠ ريبة ولكن الجمهور رأى حالاً سهولة التعامل مع مصلحة البوسطة فبلغ المال المودع فيها ٩٤٢٨٠٠٤٠ ريبة سنة ١٨٩٨ — ١٨٩٩ "[1] ففاقت النتيجة ما كان ينتظر حسبما اتذكر وسيظهر المستقبل ما اذا كانت بنوك الاقتصاد تنجح في مصر نجاحها في بلاد الهند . واذا لم تنجح فخسارة الحكومة طفيفة جداً في جنب الفوائد الناتجة عنها للبلاد كلها لو نجحت ولذلك لم يكن ما يوجب التردد في امتحانها فعين لادارتها ١٤٠٠ ج . م في الميزانية وسيفتح اول بنك منها في غرة مارس

## الدومين

لم تتم حسابات الدومين لسنة ١٩٠٠ حتى الآن ويؤكد ان الايراد زاد فيها على النفقات ٤٤٠٠٠ ج . م

وقد باع الدومين في غضون السنة ١٨ ٣٢٦ فداناً بمبلغ ٢٦٧ ٠٠٠ ج . م فزاد ثمنها ٢١ في المئة عن الثمن الاسامي . وتبلغ مساحة الاطيان الباقية ١٧٨ ٦٤٦ فداناً يقدر ثمنها ٣ ٤٤٩ ٠٠٠ ج . م ( تعادل ٣ ٥٣٥ ٠٠٠ جنيه انكليزي )

(١) احصاء بلاد الهند الانكليزية مالياً وتجارياً سنة ١٨٩٩

وكان مقدار دين الدومين اولاً ٨٥٠٠٠٠٠ ج فلم يبقَ منهُ سوى ٢٨٩٨٠٠٠ ج وهذا المبلغ يتضمن ٤١٧٠٠٠ ج ثمن اطيان بيعت وقُسط ثمنها اقساطاً فلم يبقَ من الدين اذاً سوى ٢٤٨١٠٠٠ ج

ومن المرجح انهُ حينما يُوفى الدين كلهُ يبقى عند الحكومة اطيان قيمتها مليون جنيه

وقد جرَّبت ادارة الدومين زرع القمح الهندي في السنة الماضية ايضاً فزرعت بهِ ١٥٥ فداناً من ٦٨٠٠ فدان زرعتها قمحاً فبلغت غلة الفدان من القمح الهندي ٣٦ بشلاً وغلة الفدان من القمح البلدي ٢٨ بشلاً وكان سعر القمح الهندي اغلى قليلاً من سعر القمح البلدي

## الدائرة السنية

قُدِّرت ميزانية الايراد والمصروفات للعام الماضي هكذا

| | |
|---|---|
| الايراد | ١٤٨٧٠٠٠ ج . م هذا |
| المصروفات | ١٠٩٨٠٠٠ |
| زيادة الايراد | ٣٨٩٠٠٠ |

ويبلغ ربا الدين على معدل ٤ في المئة ٢٤٠٠٠٠ ج . م والوفر من تحويل الدين ٤٢٠٠٠ وهو يدفع الى صندوق الدين فيبقى من زيادة الايراد ١٠٧٠٠٠ ج . م

واستُخرج في العام الماضي ٦٥٣٢٢ طناً من السكر بيعت بمبلغ ٦٨٩٠٠٠ ج . م

واوفى من الدين ٤٦٠٠٠ ج في خلال السنة الماضية وتبلغ قيمة الدين الاصلية الآن ٦١١٧٠٠٠ ج

وقبضت الدائرة في خلال السنة الماضية ٤٣٠٠٠ ج . م من ثمن اطيان باعتها وستقبض من ديوان الاوقاف ٧٧٠٠٠ ج . م ايضاً فيصير المقبوض من ثمن الاطيان المباعة ١٢٠٠٠٠ ج . م وهذا المال لا يمكن انفاقهُ الاَّ في استهلاك الدين

وقد كتب كرو كشنك باشا يقول

" ينتظر ان يكون الايراد حسناً سنة ١٩٠١ رغماً عن هبوط ثمن السكر في الاسواق الاميركية والاوربية فان اصلاح آلات معامل السكر والآلات الرافعة الذي ابتدأ في العام الماضي تمَّ قبل الشروع في موسم العصر ( ابتدأ هذا الموسم في ٢٦ دسمبر سنة ١٩٠٠ ) والنتيجة حسنة جداً حتى الآن فان مقدار السكَّر في المئة هو اكثر مما كان في مثل هذا الوقت في السنين الماضية وقد اقتصد في عدد الموظفين فالرواتب التي كانت ١١٩١٠٠ ج . م سنة

١٨٩٩ لا تزيد على ٤٥٦ ٧٤ ج . م سنة ١٩٠١. والمنتظر ان صافي الايراد من سنة ١٩٠١ لا يقل عن صافي الايراد من سنة ١٩٠٠ "

## سكك الحديد

بلغ صافي الايراد من سكك الحديد في العام الماضي نحو ٠٠٠ ٢٤٣ ١ ج . م يقابلهُ ٠٠٠ ١٩٥ ١ سنة ١٨٩٩ اي زاد ٠٠٠ ٤٨ ج . م

ولقد كثر الانتقاد حديثًا على مصلحة سكك الحديد المصرية . ولا غرابة في ذلك فقد ابتُ انا وغيري مرارًا كثيرة ان نظام هذه المصلحة مختلٌّ من اصلهِ

وبعث اليَّ الماجور جونستن رئيس مجلس سكة الحديد بتقرير مسهب عن اعمال المصلحة في العام الماضي فرأيت ان انتقي بعض فصولهِ واثبتها هنا لاهميتها قال

" لقد كان في الامكان ان تكون نفقات هذه السكك ٤٥ في المئة فقط من ايرادها كلهِ منذ عشر سنوات او خمس عشرة سنة . وقد مضت عدة سنوات الآن والنفقات لا تزيد على ذلك حسب الظاهر لان بعضها كان يحال على الحسابات المعلقة والاعتمادات الخصوصية ولان المصلحة كانت تمتنع عن انفاق نفقات اخرى لا بدَّ منها لبقاء السكة ولوازمها في حال الانتظام وبالغت في ذلك حتى ان من لا يعرف احوال المصلحة حق المعرفة لا يمكنهُ ان يدرك حرَج المركز الذي صارت فيهِ . وقد نضطرُّ في بحر السنتين التاليتين ان نمنع نقل البضائع على بعض الخطوط لكي نجددها لان قضبانها وكباريها وقاطراتها ومركباتها وعرباتها تتلف الآن بالسرعة التي ترمم فيها او تبدل بغيرها ان لم يكن باسرع من ذلك

"واذا التفتنا الى ما اجريناهُ من الاصلاح في غضون السنة نجد ان التأثير الاكبر كان لجلب مئتي عربة اميركية محمولـــ كل منها ٣٠ طنًّا طلبها سلفي فكانت الفائدة منها فوق ما قدَّرتُ فزالت الشكوى من قلة العربات او كادت . وبعض السبب في ذلك ان الحاجة نفسها الى النقل لم تكن شديدة هذا العام كما كانت قبلاً وبعضهُ اصلاح فروع اخرى من فروع المصلحة ولكن اكثرهُ من وجود هذه المركبات فانها واسعة وخفيفة تتعي كثيرًا من البضائع لاتساعها وتجرُّ القاطرات منها اكثر مما تجرُّ من غيرها عشرين في المئة لخفتها . وقد انتقد البعض هذه العربات شديدًا ولا بدَّ لي من القول ان فيها كثيرًا من العيوب الصغيرة ولكن يُردُّ على كل انتقاد انها تصنع على اسلوب خاص وذلك في معملين فقط واحد في انكلترا وواحد في اميركا والمعمل الانكليزي يقتصر على صنع العربات الكبيرة التي يفضلها مهندسو

الانكليز واثمانها غالية وهذا المعمل مشغول جدًّا لا يستطيع ان يلبي طلبنا بسرعة . والمعمل الاميركي يصنع العربات الخفيفة الرخيصة وهي تفي بالمراد وهو يسرع في عملها . ولسوء حظنا كان هذا المعمل آخذًا في تغيير ادارته لمَّا قُدِّم اليهِ طلبنا فتأخر عن الشروع في عملها ثم اسرع فيهِ جدًّا وقد غرَّمناهُ غرامة طائلة لاجل تأخره لكن ذلك لم يمنع وقوع عيوب كثيرة في العربات بسبب السرعة في عملها. وقد تعبنا كثيرًا في مداواة هذه العيوب ورأينا ان بعض المزايا ضحّيت في سبيل تخفيف العربات وقد تكون اهمية هذه المزايا قليلة في اميركا ولكنها كثيرة في هذا القطر غير ان هذه العيوب كلها لا توازي الفائدة الكبيرة التي حصلنا عليها من جلب عربات واسعة رخيصة الثمن في وقت قريب . ويظهر من ذلك ان هذه العربات وفت بغرضنا وقد تعلمنا منها ان نتلافى خللها في العربات التي طلبناها بعدها

"وقد زاد التدقيق في قيام القطارات البطيئة ووصولها بقليل من التغيير في مواعيدها . اما القطارات السريعة فلا تزال على غير ما يرام لان قواطرنا لا تفي بالمراد . وقد وصلت ٣٢ قاطرة جديدة وهي تستعمل الآن باسرع ما يمكن وستصل ٢٢ قاطرة اخرى قريبًا . لكنَّ كثيرًا من القواطر التي عندنا مما صُنع في معامل بلجكا يكاد يتكسر من كثرة الاستعمال وقلة الترميم ولو أُتقن صنع هذه القواطر من اول الامر لامكن ان تحمل اكثر كثيرًا مما تحملت . ولابد لنا من ان نجلب قواطر اخرى كثيرة حالاً . وهذا مما يسوءنا جدًّا اذ الافضل لنا ان نمتحن القواطر التي جلبناها قبلما نجلب غيرها

"وطلبنا ايضًا كثيرًا من المركبات والعربات لان الحاجة ماسَّة اليها . وسنحتاج الى مركبات اخرى ولكن ما طلبناهُ منها الآن يسدُّ الحاجة الوقتية . اما العربات فحينما يصل ما طلبناهُ منها نصير في غنىً عن طلب غيرها الى ان تزيد صادرات القطر بعد انشاء الخزان واتساع نطاق الزراعة . وقد طلبنا المركبات والعربات من معمل نمسوي لان سعرهُ كان ارخص من غيرهِ في العربات اما المركبات فكان سعر معمل اشبري الانكليزي ارخص من غيرهِ فطلبناها منهُ اولاً لكنهُ حذف طلب الضمانة المالية من الشروط فبعثت اليهِ تلغرافًا اطلب منهُ ان يبدل الضمان المالي بشيء آخر فابى فاضطررت ان اطلب المركبات من غيرهِ . ولا بدَّ لنا من طلب ضمان ما لانهُ من العبث مطالبة متعهد في مصر وهو لا يملك شيئًا في ما تصل اليهِ سلطة المحاكم المصرية . ولا اظن اننا نستطيع ان نداعي المتعهدين في المحاكم الانكليزية ونحن في مصلحة اجنبية . ثم ان طلب هذا الضمان منهم لا غبن فيهِ عليهم لانهم يستطيعون ان يحاكمونا في المحاكم المختلطة اذا ابقيناهُ عندنا لغير سبب . واظن مع هذا ان شرط الضمان

والغرامة ثقيل جدًّا في شروطنا ولذلك اخذت في تعديلهِ . ونحن مستعدون لقبول ما يقوم مقام الضمان المالي مما يشير بهِ المتعهدون. واذا اخذنا غرامة فانما نقدرها على حسب الخسارة التي تحملناها او الخلل الذي وقع بسبب تأخر المتعهد ولا نأخذ كل الغرامة المذكورة في شروط التعهد لان المذكور في الشروط هو اقصى غرامة نتقاضاها . وكل تأخُّر نرى لهُ سببًا قانونيًّا نتغاضى عنهُ . وقد غرِّمت كثيرين في السنة الماضية حيثما كنت اتحقق ان المتعهد لم يقدِّم ما تعهد بهِ في الاجل المعين إما ليقتصد في اجرة النقل او ليبدِّئ غيرنا علينا او لتصل اليهِ المواد رخيصةً . وقد عاملتُ متعهدًا انكليزيًّا بشيءٍ من الصرامة لانهُ ابى ان يقدم ما تعهد بتقديمهِ زاعماً انهُ لم يمعن نظرهُ في مثالنا قبل تقديم الطلب (مع ان المثال كان في لندن حيث يستطيع ان يراهُ) ولذلك لا يستطيع ان يقدِّم المطلوب بالثمن الذي حدَّدهُ

"وقد اوصينا في السنة الماضية على ثلاثين قاطرة ومن المرجح اننا سنوصي على ثلاثين قاطرة سنويًّا على مدة سنوات لتقوم مقام القواطر التي تلفت من كثرة الاستعمال ولتفي بما يستدعيهِ اتساع التجارة . وكانت الطلبات الاميركية اصلح من غيرها من كل وجه ولكن الاميركيين لا يصنعون القواطر على حسب رسومنا فاوصينا محل نيلسن ودريد بفلاسكو على عشر قواطر لان سعرهُ كان ارخص من كل سعر اوربي غيرهِ حسب رسم رسمهُ مهندس القواطر عندنا ونحن نحسبهُ صالحًا جدًّا لقطرات الركاب الثقيلة وقد يكون صالحًا ايضًا لقطرات البضائع السريعة الخفيفة وهو مثل القواطر التي استعملت في سكة الحديد الشرقية ببلاد الانكليز منذ ١٥ سنة ووجد انها غير صالحة للاكسبرس السريع ولكنها صالحة لقطرات البضائع السريعة . وميعاد تسليم هذه القواطر بعيد جدًّا حتى لقد نضطر ان نوصي على قواطر غيرها من اميركا قبلما تصل لكن بلغني ان المعمل باذل جهدهُ ليسلمنا اياها قبل الميعاد المحدَّد في التعهُّد

"واوصي معمل لنجي سنة ١٨٩٩ على عشرين قاطرة فتمت ونحن آخذون في استعمالها وهي مصنوعة حسب رسم المستر ترفثك وراقب رجل ثقة عملها حينما كانت تصنع في المعمل . وهي من النوع الذي وُجد صالحًا جدًّا في سكة الحديد الشرقية ببلاد الانكليز للخطوط الجانبية والفروع في قطرات الركاب والبضائع وقد فُرجت بها ضيقتنا"

## السكة بين قنا واصوان

ان القسم الضيق من هذه السكة بين لقصر واصوان كان في بداءة سنة ١٩٠٠ في حالة يرثى لها بسبب التقتير على حفظهِ وقلة المراقبة عليهِ ولا سيما على قواطرهِ . فاقيم لهُ مفتش انكليزي وأُطلقت يدهُ في اصلاحهِ فزاد التدقيق فيهِ وأُصلحت مركباتهُ واضيف اليهِ كثير من العربات

الاميركية التي تحمل كل منها ٢٠ طنًّا . وينتظر ان يزيد نقل البضائع على اثر ذلك . والآن ينفق كل دخل هذا الخط على تشغيله وحفظه . وما يدفع الى الشركة التي انشأته يؤتى يد من مصادر اخرى . وقد طُلب من اعضاء صندوق الدين ٩٠٠٠٠٠ ج م لاصلاحه فاذا أُصلح صارت نفقاته نجوستين في المئة من ايراده ولا ينتظر منهُ اكثر من ذلك نظرًا لفقر البلاد التي تعتمد عليه ( لان فيها قفارًا شاسعة ) ولمناظرة الملاحة في النيل لهُ

## السكك الحديدية الزراعية

لما اعطت الحكومة امتياز السكك الحديدية الزراعية ضمنت ان يكون صافي ايرادها من كل كيلو ٣٦ ج . م وقضت بان لا تزيد نفقات التشغيل كلها على ٦٠ في المئة من الايراد كله . وحُسب حينئذٍ ان ما ضمنتهُ الحكومة يساوي ٣ في المئة من الاكلاف الاصلية المقدَّرة بالف ومئتي جنيه مصري لكل كيلومتر . فاذا بلغ ايراد السكة ٩٠ جنيهًا عن كل كيلو متر بطل ضمان الحكومة لانهُ اذا طرح منهُ ٥٤ جنيهًا ( وهي نفقات التشغيل على معدل ٦٠ في المئة ) بقي ٣٦ جنيهًا . واذا زاد ايراد الكيلومتر عن ٢٢٥ جنيهًا قسمت الزيادة بين الحكومة والشركات صاحبة الخطوط مناصفة

وهانذا اذكر بعض التفاصيل عن احوال هذه السكك الحاضرة

مدَّ حتى الآن ٩٢٤ كيلو مترًا (٥٧٤ ميلاً ) من السكك الضيقة وهي تستعمل الآن وكانت الامتيازات اولاً لسبع مئة وواحد وستين كيلومترًا ( ٤٧٣ ميلاً ) ثم وجدت الشركات ان لا بدَّ لها من ان تطيل خطوطها اكثر مما قدِّر لها اولاً

ولما ابتدأت سنة ١٩٠٠ كان في القطر اربع شركات مستقلة شركة سكة حديد الدلتا الضيقة وشركة سكة المنصورة والمطرية وشركة سكة الحديد الشرقية الضيقة وشركة الفيوم . وفي شهر دسمبر الماضي امتزجت شركة الدلتا وشركة الشرقية

ومُدَّ مع هذه الخطوط ٣٨٦ ميلاً من اسلاك التلغراف والتلفون

وحيث تتقاطع خطوط هذه الشركات مع سكة الحكومة فالشركات تحفر لها طريقًا تحت سكة الحكومة او تقيم لها طريقًا فوقها وقد كاد ذلك يكون عامًّا ونفقاتهُ كثيرة ولكن فوائدهُ للسكك الضيقة كثيرة ايضًا فيسهل بهِ تشغيلها ويزول خطر الاصطدام

وكانت نفقات انشاء هذه السكك هكذا

الخط بين المنصورة والمطرية ٢٢٨٥ ج . م للكيلومتر

سكة الحديد الشرقية ١٥٥٠ " " "
" حديد الدلتا ١٠٩٢ " " "

اما نفقات الكيلومتر في سكة الفيوم فلا يمكن الحصول عليها حتى الآن

واقل اجرة يدفعها الركاب على هذه الخطوط

سكة المنصورة والمطرية ٤ اعشار البني في الميل[1]
" الحديد الشرقية ٦ " " "
" حديد الدلتا ٤٥ في المئة من البني "
" " الفيوم ٥٥ " " " "

وعدد الركاب الذين يستعملون هذه السكك يفوق ما قدّر لهُ ومتوسطهُ في السكك الثلاث الاولى ٤٢٠ راكب لكل كيلومتر في السنة

اما البضائع فلا ينقل منها حتى الآن قدر ما كان ينتظر لان تجال هذه الخطوط قصير جدًّا والنقل على الجمال والحمير والقوارب يناظرها مناظرة شديدة ولكن نقل البضائع بها على ازدياد سنة بعد سنة. وقد جعلت لنقل السباخ اجرة رخيصة جدا ثمانية اعشار البنسي للطن عن كل كيلومتر ونقلت شركة الدلتا ٤٠٠٠٠ طن من السباخ سنة ١٩٠٠ واجرة النقل في ما سوى ذلك مثل اجرة النقل العادية في سكة الحكومة

ومن المرجح ان هذه السكك ستصير تربح ربحًا معتدلاً في سنوات قليلة من ٤ الى ٤½ في المئة بالنسبة الى رأس مالها وغاية ما تحتاج اليهِ العناية وحسن الادارة ليعتاد الفلاحون استعمالها. وقد علمت في هذه الاثناء ان شركة الفيوم مرتبكة ماليًّا وهذا ساء في بنوع خاص لان ادارتها وطنية محضة

ولا شبهة في ان هذه السكك كبيرة الفائدة للبلاد الزراعية فلم تبقَ جهة في الوجه البحري الاَّ وقد صار الوصول اليها ممكنًا بسكة الحديد وقلَّت نفقات نقل القطن وغيره من الحاصلات كثيرًا وزاد ثمن الارض المجاورة لهذه السكك بعد انشائها زيادة كبيرة

## السكك الزراعية

أُنفق ٤٨٠٠٠ ج . م في السنة الماضية على انشاء سكك زراعية جديدة فانشئ منها ما طولهُ ٢٠٥ كيلومترات فصار طول السكك الزراعية كلها في القطر المصري ٢٥٠٠ كيلومتر

(١) (اي نحو غرش صاغ عن كل سنة اميال المقطم)

## التلغراف

بلغ ايراد مصلحة التلغراف ٦٥٠٠٠ ج . م سنة ١٩٠٠ يقابل ذلك ٥٩٠٠٠ ج . م سنة ١٨٩٩ . وبقيت المصروفات كما كانت سنة ١٨٩٩ اي ٤٤٠٠٠ ج . م أُنفق منها ٤٠٠٠ جنيه على تلغرافات سكك الحديد فيكون ما انفق على التلغرافات العمومية التي بلغت اجرتها ٦٥٠٠٠ ج . م ٤٠٠٠٠ ج . م فقط وهذا دليل على ان ادارة هذه المصلحة تراعي جانب الاقتصاد الواجب . وقد بلغ عدد التلغرافات التي دُفعت اجرتها في السنتين الماضيتين ما في هذا الجدول

| | | |
|---|---|---|
| التلغرافات العربية | ٦٠١٩٨٠ | ٦٧٨٤٩٦ |
| " الافرنجية | ٥٢٠٢٧٤ | ٦١١٧٨٤ |
| والجملة | ١١٢٢٢٥٤ | ١٢٩٠٢٨٠ |

فبلغت الزيادة في عدد التلغرافات ١٦٨٠٠٠ . وبلغت شكاوى الاهالي سنة ١٩٠٠ واحداً وتسعة اعشار في كل ١٠٠ رسالة تلغرافية وكانت سنة ١٨٩٩ اثنين في كل ١٠٠٠٠ رسالة

والظاهر ان الجمهور راغب في التلغرافات المستعجلة التي قيمتها ثلاثة اضعاف القيمة العادية فقد أُرسل منها ٩٣٠٠٠ تلغراف في السنة الماضية

وبلغني ان الاشجار التي زرعت لتؤخذ منها اعمدة التلغراف كما ذكرت في تقريري الماضي نامية نموًّا حسنًا

واعطى صندوق الدين ١٢٠٠٠ج . م لانشاء خط تلفون بين القاهرة والاسكندرية وسيشرع في مده حالما تهيأ المعدات اللازمة له

## مينا الاسكندرية

لا شبهة في ان مينا الاسكندرية لا يفي بما يرى من الازدياد في تجارة البلاد ما لم تعمل فيه اعمال اخرى كثيرة . والامر على غاية من الاهمية فلا احاول البحث فيه بالتفصيل في هذا التقرير ولكني اقتبس الفقرة التالية من تقرير قدمهُ اليَّ الماجور جونستن قال

"من المرجَّح اننا نضطر الى انفاق نفقات طائلة هذه السنة فان التجار يقولون ان لا بدَّ من توسيع الرصيف كثيرًا . ومن المحتمل انهُ يمكن الاستغناء عن كثير من هذا التوسيع باستعمال الآلات المتقنة . وقد تمَّ شيء من هذا القرض بوضع نواقل الفحم التي اوصى عليها الماجور جروارد سنة

١٨٩٩[1] وستكون مستعدة للعمل في مايو او يونيو على ما انتظر . وقد قال لي واحد من اخبر صانعي آلات الرفع انهُ ما من معمل انكليزي يستطيع ان يصنع آلات لنقل الفحم تقارب هذه الآلات في سرعة حركتها ومقدار ما تنقلهُ . وانا ابحث الآن عن جلب الروافع الكهربائية وعن توسيع الرصيف . وقد تمَّ التوسيع الذي قرَّ القرار عليهِ قبلاً ولكن الجزء الذي وُسِّع لم يستعمل حتى الآن كما يجب ان يستعمل اذ لا بدَّ من تركهِ مدةً حتى يستريح بناؤه

وقد وصلتنا رافعة كبيرة مما يطفو على وجه الماء قوية جداً ترفع اربعين طناً ونحن آخذون في تركيب آلاتها وهي من محل فلنغ وفرغوسن بغلاسكو "

## الحوض التجاري

الحاجة ماسَّة منذ زمن طويل الى انشاء حوض تجاري في الاسكندرية . وقد شرعت شركة الوابورات الخديوية في انشاء حوض طولهُ ٥٢٠ قدماً وعرضهُ ٥٨ قدماً وعمقهُ ٢٣ قدماً وسيتم في اربع سنوات ابتداء من ٢٤ ابريل سنة ١٩٠٠ حسب الاتفاق بين الحكومة المصرية والشركة

## الفنارات ( المنائر )

بلغ الايراد من رسوم الفنارات في العام الماضي ٨٥٠٠٠ ج . م يقابلهُ ٨٨٧٠٠ ج . م سنة ١٨٩٩ فكان فيهِ نقص اكثر من ٣٠٠٠ ج . م ومن اسباب هذا النقص ان سفناً كثيرة عبرت الكنال من قبل حكومات مختلفة لاجل حرب الصين وهي معفاة من الرسوم حسب الاتفاق الحاضر

ودخل الاسكندرية ٥٣٧ سفينة من المدخل الجديد بين شروق الشمس وغروبها . ولم يحدث لها الاَّ حادث واحد سببهُ الاهمال على ما بلغني . وانقذت السفينة التي حدث لها هذا الحادث حالاً من غير ضرر فلم تسدّ المدخل

ومما يذكر في هذا الصدد انهُ ثارت عاصفة علت بها امواج البحر الاحمر جداً ولطمت فنار ديدالوس الذي فيهِ مخزن مستودع البترولیوم وانبوبهُ وقلقلت اساس الفنار لكن حفظتهُ واسناؤهم وليم بروك وصموئيل سبير وجون كورتس خاطروا بانفسهم وخلصوا من البترولیوم ما كفى الفنار ثمانية ايام الى ان اتاهم المدد

(١) اتي بها من اميركا

## تعديل الضرائب

جرى العمل في تعديل الضرائب سنة ١٩٠٠ على النسق الذي وُضع له. وتم في مديريتي الشرقية والبحيرة وكان قد ابتدأ فيهما اولاً . وتقدَّم كثيراً في الغربية وشرعت اللجان في الجيزة وينتظر اتمام هاتين المديريتين في سنة ١٩٠١

ولما انتهت سنة ١٨٩٩ كانت اللجان قد عدَّلت ضرائب ٣٧٩ بلداً من بلدان الشرقية والبحيرة . وكانت اللجان الابتدائية منها قد اتمت عملها في ١٠٠ بلد اخرى ولكن لم تكن مدة الاعتراض وهي ثلاثون يوماً قد انقضت. وتمَّ في سنة ١٩٠٠ تعديل الضرائب في البلدان الباقية وهي ١٩٧ بلداً بلغت مساحة اطيانها ٢٦٢٥٠٠ فدان . وشرعت اللجان في الغربية في شهر ابريل سنة ١٩٠٠ ولما انتهت السنة كانت قد اتمت ٣١٠ بلدان فيها ١٦٣ ٣٧٢ فداناً . وانقضت مدة الاعتراض في ٤٣ بلداً من هذه البلدان . وبلغت مساحة كل الاطيان التي عدلت ضرائبها سنة ١٩٠٠ في المديريات الثلاث ٦٣٤٦٦٣ فداناً اي كان المتوسط اكثر من ٥٢٠٠ فدان في الشهر

وها نتيجة التعديل في المديريتين اللتين تمَّ العمل فيهما

| الاطيان التي عدلت ضرائبها | الضريبة الحالية | الضريبة الجديدة | الزيادة |
|---|---|---|---|
| في الشرقية ٤٢٧٢٠٠ فدان | ٣٩٩٥٨٨ ج م | ٤٣٣٦٨٩ ج م | ٣٤١٠١ ج م |
| « البحيرة ٣٨٤١٠٣ « | ٣٤٦٤٢٨ « « | ٣٩٤٥٨٩ « « | ٤٨١٦١ « « |

والزيادة في المديريتين ٨٢٢٦٢ ج م

ويعمل بهذا التعديل من ابتداء سنة ١٩٠٥ حسب نص المادة السادسة من الدكرتو الصادر في ٥ مايو سنة ١٨٩٩

ومما يسرُّ ان عدد المعترضين على هذا التعديل لا يزال قليلاً فمن ٣٦٣ بلداً في الشرقية وردت الاعتراضات من ١٧٢ بلداً . ومن ٣١٣ بلداً في البحيرة وردت الاعتراضات من ١٢٥ بلداً وجملة الاعتراضات ٨١٢ اعتراضاً رفضت اللجنة الاستئنافية التي تقدَّم لها ٥٠٣ اعتراضات منها. ومضت مدة الاعتراض على ٢٦٧ بلداً من بلدان الغربية التي عدلت ضرائبها فلم يعترض منها سوى ١٠٢

وقد نشرت اعمال اللجان حتى تبلغ كل احد فكانت التقديرات الاخيرة عن كل حوض في البحيرة والشرقية تنشر في ملحق بالجريدة الرسمية وفي البلدان نفسها ولم يكد احد يعترض عليها .

ولذلك استمرّ التعديل والاعتراض عليهِ قليل وجمهور اصحاب الاطيان راضٍ عنهُ على ما يظهر

## نقود الورق

بلغت قيمة نقود الورق التي تتداولها ايدي الناس ١٠٠٠٠٠٠ ج . م في ختام سنة ١٩٠٠ وكانت ٦٠٠٠٠٠٠ ج . م في ختام سنة ١٨٩٩ ولكن كان متوسط نقود الورق المتداولة واحدًا في السنتين ولا بدَّ من زمن طويل قبلما يكثر الجمهور من التعامل بهذه النقود

## الملح

ابنت في تقريري الماضي انهُ سينباط بيع الملح بشركة مخصوصة وان المستر هوكر الذي كان مديرًا عامًّا لمصلحة الملح عين مديرًا عامًّا لهذه الشركة . ويظهر من مقابلة الايراد بالنفقات بين سنتي ١٨٩٨ [1] و١٩٠٠ ان الايراد زاد من ١٩٤٠٠٠٠ الى ٢٠٧٠٠٠٠ ج . م فبلغت الزيادة ١٣٠٠٠٠ ج . م . وزاد الملح المباع ٢٠٧١ طنًّا فانهُ كان ٤٦٦٢٠ فبلغ ٤٨٦٩١ طنًّا

وتمتد اعمال هذه الشركة من الاسكندرية الى وادي حلفا مسافة ١٠٠٠ ميل ومما يستحق الالتفات ان ثمن كل الملح الذي يباع في هذه البلاد الواسعة يقبضهُ اناس وطنيون تحت ادارة اربعة مفتشين فقط من الانكليز

## مصايد الاسماك

شرحتُ في تقاريري الماضية ان كل السمك الذي كان يصاد من بحيرة المنزلة قبل سنة ١٨٩٧ كان ملكًا للحكومة ويباع بالمزاد ويأخذ الصيادون اربعين في المئة من الثمن والباقي وهو ستون في المئة يدفع الى خزينة الحكومة . وكان هذا النظام فاسدًا في مبدإهِ كانت نفقاتهُ كثيرة ومساوئهُ عديدة فأُلغي وأُبدل بنظام آخر وهو ان تعطى رخص لقوارب صيد السمك وابطلت الادارة الكثيرة النفقات التي كانت تدير النظام السابق . ومن ثم ابتدأت صناعة الصيد تنمو وتنجح وكان عدد القوارب التي رُخص لها ٩٣٧ قاربًا سنة ١٨٩٧ فبلغت ١٠٣٢ سنة ١٨٩٩ و ١١٣٧ سنة ١٩٠٠ وقدّر اولاً ان ايراد الحكومة سيقل كثيرًا بهذا الاصلاح ولكن كاد ايراد العام الماضي يبلغ صافي ما كان يبلغهُ الايراد قبلما غير النظام السابق . وخفض الرسم على نوع من القوارب في العام الماضي ومع ذلك زاد الايراد ١٨٠٠ ج . م عما كان سنة ١٨٩٩

(١) اما سنة ١٨٩٩ فهي السنة التي انتقلت فيها هذه المصلحة . والارقام المذكورة هنا لا تتطابق على ما في الميزانية لانهُ حينما اريد مقابلة الايرادات ترك ايراد بعض الاشياء التي لم تدخل ضمن التنازل للشركة وهو نحو ٥٠٠٠ ج . م في السنة .

وقد لفت الى هذا الموضوع لانهُ دلَّ على ان ابدال نظام مالي فاسدٍ بنظام اصلح منهُ تكون نتيجتهُ النفع غالبًا ولو ادّى الى شيء من التعب الوقتي

## التجارة والجمارك

في الجدول التالي قيمة تجارة القطر المصري سنة ١٨٩٩ وسنة ١٩٠٠

| | ١٨٩٩ | ١٩٠٠ | الزيادة سنة ١٩٠٠ |
|---|---|---|---|
| الواردات | ١١٤٤٢٠٠٠ | ١٤١١٢٠٠٠ | ٢٦٧٠٠٠٠ |
| الصادرات | ١٥٣٥١٠٠٠ | ١٦٧٦٦٠٠٠ | ١٤١٥٠٠٠ |
| المجموع | ٢٦٧٩٣٠٠٠ | ٣٠٨٧٨٠٠٠ | ٤٠٨٥٠٠٠ |

وهذا اعظم ما بلغتهُ هذه الارقام في سنة من السنين الماضية

والزيادة في قيمة الواردات ناتج اكثرها من اتساع التجارة ولكن بعضها ناتج من زيادة توريد الحبوب بسبب انخفاض النيل سنة ١٨٩٩ الذي ظهر اكثر تأثيرهِ سنة ١٩٠٠ وبعضها من زيادة رسوم الشحن وبعضها من اصلاح اسلوب التثمين في الجمارك

والبضاعة الوحيدة التي قلَّ الوارد منها من البضائع المهمة هي الصابون فقد قلَّ الوارد منهُ في السنة الماضية ٣١ في المئة عما كان عليهِ متوسط السنوات الخمس السابقة وسبب ذلك انشاء المصابن في القطر

ويظهر من الجدول التالي المواد التي كانت الزيادة الكبرى فيها وما ورد منها سنة ١٩٠٠ ومتوسط ما ورد منها في السنوات الخمس السابقة

| | متوسط سنوات من ١٨٩٥ — ١٨٩٩ | | الوارد سنة ١٩٠٠ | الزيادة في المئة |
|---|---|---|---|---|
| السمنتو | ١٤٥٥٠ | برميل | ٤٢٥٤٠٠ | ١٩٢ |
| السكر | ٤٤٥٥٠ | قنطارًا | ١١٦٦٤٠ | ١٦٢ |
| الزبدة | ٢٨٦٠٠٠ | كيلو | ١٥٨٧٠٠٠ | ٩٢ |
| الزيت | ٨٧٠٠٠٠ | " | ١٦٤٧٠٠٠ | ٨٩ |
| السمسم | ٣٧٦٠ | طنًا | ٦٣٦٢ | ٧٣ |
| المنسوجات القطنية | ٦٧٢٤٠٠٠ | مترًا | ١١٧٤٧٠٠٠ | ٧٤ |
| " " | ١٧٣٢١٠٠٠ | كيلو | ١٩١٠٣٠٠٠ | ١٠ |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| الشاي | ١٠٢٥٠٠ | كيلو | ١٦٧٣٠٠ | ٦٣ |
| الارز | ٢٠٧١١ | طنًا | ٣٠٤٨ | ٤٧ |
| الشعير | ٩٨١٩ | " | ١٥٢٦٠ | ٥٥ |
| اللحم المملح | ٨٠٠٥ | كيلو | ١١٦٢٠٠٠ | ٤٥ |

وقد زاد الوارد من السمنتو بسبب خزان اصوان وغيره من المباني العمومية التي تنشأ الآن والسكر يرد الى القطر من روميا والنمسا لان الوارد منهما رخيص جدًا

والشحم يستعمل اكثره لعمل الحلويات وقد زادت مقطوعيتها كثيرًا في السنوات الاخيرة اما المنسوجات القطنية فلا شبهة في ان اعادة تجارة السودان هي السبب لبعض زيادتها ومما يستحق الالتفات ان الطلب كثير في السودان للشحم والسكر والشاي بولغ تبلغت قيمة الشحم الوارد الى القطر المصري ٣٧٦٠٠ ج.م سنة ١٩٠٠ وكانت ٢٦٩٠٠ ج.م سنة ١٨٩٩

وزيادة الشعير والارز ناتجة عن زيادة المقطوعية وعن قلة المحصول بسبب هبوط النيل

وزاد ايضًا الوارد من البترول يوم وانشئت له الحياض في السويس والاسكندرية لكي يجلب بمقادير كبيرة فجُلب منهُ كذلك ٩٨٩٢ طنًا سنة ١٩٠٠

وزادت قيمة الآلات الواردة ٤٠ في المئة عن متوسط السنوات الخمس السابقة الحديد والصلب ( الفولاذ ) المصنوعين ٧١ في المئة عن متوسط السنوات الخمس السابقة وسبب ذلك زيادة الاسعار وزيادة الوارد . وبلغت قيمة الخشب الوارد في العام الماضي ٦٧٨٢٠٠ ج.م اي زادت ٥ ٢/١ في المئة عن قيمة الخشب الذي ورد سنة ١٨٩٩ و ٢٦ في المئة عن متوسط قيمة الخشب الذي ورد في السنوات الخمس السابقة

ويظهر من الجدول التالي كم في المئة من الواردات يرد من البلدان المختلفة المذكورة فيه

| | |
|---|---|
| من بريطانيا واملاكها | ٤٥,٣ في المئة |
| " تركيا | ١٣,٢ " " |
| " فرنسا | ٩,٥ " " |
| " النمسا | ٦,٣ " " |
| " ايطاليا | ٤,٩ " " |
| " روميا | ٤,٥ " " |
| " بلجكا | ٣,٦ " " |
| " المانيا | ٣,٦ " " |

من سائر البلدان ١٫٠٩ " "

وبلغت قيمة النقود التي وردت سنة ١٩٠٠ اربعة ملايين و ٦٠٠ ١١٤ ج . م فهي تزيد ١٣ في المئة على المتوسط السنوي من سنة ١٨٩٥ — ١٨٩٩ وبلغت قيمة النقود الصادرة ٢٦٠٢٨٠٠ وهي تزيد ٣١ في المئة عن متوسط السنوات الخمس السابقة

وبلغ التبغ الوارد في العام الماضي ١٠٠ ٧٨٧ ٥ كيلو يقابلها ٥٠٠ ٢٩٤ ٥ كيلو وردت سنة ١٨٩٩ والتنباك الوارد في العام الماضي ٤٠٠ ٣٢٨ كيلو يقابلها ٠٠٠ ٣٢٦ سنة ١٨٩٩

والتبغ الصادر سكاير بلغ ٤٤٦٩٠٠ كيلو سنة ١٩٠٠ يقابلها ٠٠ ٣٨٥ كيلو سنة ١٨٩٩

وكان في مخازن الحكومة بالاسكندرية ٨٣٠٠٣ بالات من التبغ في ٣١ دسمبر سنة ١٩٠٠ و ٧٧ ٢٨٨ بالة في ٣١ دسمبر سنة ١٨٩٩

واذا طرحنا التبغ الخارج من القطر سكاير من التبغ الوارد بقي من الوارد ما يعادل رطلاً ونصفاً ( ليبرة و ٦ اواقي ) لكل نفس من السكان ويقال ان هذا المقدار قليل جدًّا بالنسبة الى ما يدخنهُ الناس عادة . ولا شبهة في ان الخمس مئة الف كيلو من التبغ البلدي الباقية في القطر مما كان يزرع فيهِ تؤثر في واردات التبغ لانها تمزج بالتبغ الاجنبي في استحضار الانواع الرخيصة الثمن . وينتظر ان ينفد هذا التبغ القديم كلهُ في قليل من السنوات

وبلغ الصادر من القطن في العام الماضي ٢٢٠ ٤١٨ ٥ قنطاراً بلغ ثمنها ٠٠٠ ٠٣٩ ١٣ ج . م اي نقص مقدارهُ ١٩ في المئة وزاد ثمنهُ ١٢٫٤ في المئة عمَّا كان سنة ١٨٩٩

وقد نقص المقدار بسبب نقص الموسم سنة ١٩٠٠ وزاد الثمن بسبب زيادة الاسعار التي غلبت منذ بداءة موسم القطن لسنة ١٩٠٠

وزاد الصادر من بزرة القطن ٦٠٠ ١٢٨ اردب في مقدارهِ و ١٠٠ ٣٢٣ ج . م في ثمنهِ وسبب زيادة المقدار ان ٥٢ في المئة من موسم سنة ١٨٩٩ الجيد صدرت سنة ١٩٠٠ وسبب زيادة الثمن تحسُّن الاسعار

وبلغت قيمة الصادر من البصل ٨٠٠ ١٥٢ ج . م اي انها قلَّت ٣٣ في المئة عمَّا كانت عليهِ سنة ١٨٩٩ بسبب انخفاض النيل لان كثيراً من السواحل التي تزرع بصلاً لم يغمرها ماؤهُ

وبسبب انخفاض النيل قلَّت قيمة السكر الصادر ٥٠٠ ٥٧٥ ج . م او ١٣ في المئة وقيمة الفول الصادر ٠٠٠ ٢٠٥ ج . م عما كانتا عليهِ سنة ١٨٩٩ . لكن زادت كمية البيض الصادر من ٠٠٠ ٧٦١ ٣٩ سنة ١٨٩٩ الى ٠٠٠ ٦٥٠ ٧٧ سنة ١٩٠٠

وصدر من الصمغ العربي سنة ١٩٠٠ ما قيمتهُ ٩٣٨٠٠ج . م وسنة ١٨٩٩ ما قيمتهُ ٣٠٦٠٠ ج .م وقد نتجت هذه الزيادة من احياء تجارة السودان

و يظهر من الجدول التالي كم في المئة تأخذ البلدان المختلفة من البضائع الصادرة من القطر المصري.

| | | |
|---|---|---|
| بريطانيا العظمى واملاكها | ٥٥,٧ | في المئة |
| فرنسا | ٨,٥ | " " |
| روسيا | ٧,٢ | " " |
| اميركا | ٦,٢ | " " |
| المانيا | ٥,٣ | " " |
| النمسا | ٣,٨ | " " |
| ايطاليا | ٣,٦ | " " |
| تركيا | ١,٧ | " " |
| بلجيكا | ٠,٧ | " " |
| سائر البلدان | ٧,٣ | " " |
| والجملة | ١٠٠,٠ | |

وفي الجدول التالي مقدار عوائد الجمارك في العام الماضي والذي قبلهُ

| | ١٨٩٩ | ١٩٠٠ | الزيادة في سنة ١٩ |
|---|---|---|---|
| عوائد الواردات | ٨٦٥٩٥٥ ج . م | ١٠٨١٠٩٧ ج . م | ٢١٥١٤٢ ج . م |
| " الصادرات | ١٤٩٤٤٤ " | ١٦٤١١٤ " | ١٤٦٧٠ " |
| " تبغ وتنباك وسيكار | ١٠٦٨٢٨٢ " | ١١٥٩٨٨١ [1] " | ٩١٥٩٩ " |
| ايرادات مختلفة | ٩٠٩٨ | ١٢٨٨٣ | ٣٧٨٥ |
| المجموع | ٢٠٩٢٧٧٩ | ٢٤١٠٩٧٥ | ٣٢٥١٩٦ |

و يظهر من ذلك ان ايراد العام الماضي فاق كثيرًا ايراد العام الذي قبلهُ

(١) صافي الايراد بعد طرح ٦٤٢ ٢٧ ج . م مرتجعة عن السكاير الصادرة في سنة ١٨٩٩ و٦٥ ٤٢ ج . م سنة ١٩٠٠

## مصلحة البوسطة

يظهر ايراد مصلحة البوسطة ونفقاتها في العامين الماضيين من الجدول التالي

| | ١٨٩٩ | ١٩٠٠ |
|---|---|---|
| الايراد | ١٢٩٨٧٤ ج.م | ١٣٥٠٠٠ ج.م |
| المصروفات | ١٠٨٠٩٦ " | ١٠٨٢٩٣ " |
| صافي الايراد | ٢١٧٧٨ | ٢٦٧٠٧ " |

ويظهر من ذلك ان الايراد زاد ٥٠٠ ج . م سنة ١٩٠٠ عما كان عليه سنة ١٨٩٩ واما المصروفات فبقيت على حالها

وتمّ في مصلحة البوسطة في العام الماضي اصلاحات صغيرة نافعة من ذلك ان اجرة الطرود التي لا يزيد ثقلها على ٣ كيلوغرامات أُنقصت من خمسة غروش الى اربعة وانقص الرسم على المراسلات والطرود المؤمن عليها خمسين في المئة . وتبودل ارسال الطرود مع الولايات المتحدة الاميركية

وقد مضى الآن عشر سنوات منذ خفضت رسوم البوسطة المصرية تخفيضاً عظيماً وهذا الزمن كافٍ لبناء الحكم في نتائج هذا التخفيض . والنتائج مدهشة تستحق الالتفات فقد زاد عدد المراسلات من ٧ ٧٨٣ ٠٠٠ سنة ١٨٨٩ الى ١٥ ٥٧٩ ٠٠٠ سنة ١٨٩٩ . وزاد عدد مكاتب البوسطة من ٣٩٣ الى ٨٨٧ وقيمة التحاويل التي نقلتها البوسطة من ١ ٢١٢ ٠٠٠ ج.م الى ٢ ٣٣٤ ٠٠٠ . وكان متوسط صافي ايراد البوسطة السنوي من سنة ١٨٨٥ الى سنة ١٨٨٩ خمسة وعشرين الف جنيه وقد تقدّم سابقاً ان صافي ايراد سنة ١٩٠٠ كان ٢٦ ٧٠٠ ج.م فلم ينقص صافي الايراد بتنقيص الاجرة بل زاد لزيادة المراسلات

## ادارة الاوقاف

كانت نتيجة حسابات الاوقاف في العام الماضي كما يلي تقريباً

| | |
|---|---|
| الايراد | ٢٣٠٠٠٠ ج.م |
| المصروفات | ١٩٠٠٠٠ |
| الزيادة | ٤٠٠٠٠ |

وبلغ المال الاحتياطي الخاص بديوان الاوقاف ١٤٨ ٠٠٠ ج . م في ٣١ دسمبر سنة ١٩٠٠

وأُنفق في السنوات الاربع الماضية ٤٧٠٠٠ ج . م على بناء الجوامع وترميمها و٦٠٠٠ ج . م على التدابير الصحية فيها وجدد بناء تكية طرة المقامة للعجزة والمنقطعين فانفق على تجديدها ٦٥٠٠ ج . م

والاموال التي تنفق على حفظ الجوامع وعلى المدارس والفقراء وهي الاغراض التي قصدها الواقفون زادت في السنوات الاربع الماضية نحو ٢٢٠٠٠ ج . م

ومن اضر مساوىء النظام القديم ان المستحقين في الوقف كانوا يلقَوْن اشد المصاعب في الحصول على ما يحق لهم . وقد عولج هذا الخلل الآن علاجاً يزيلهُ

كتب اليَّ هراري باشا مدير الحسابات العام في الحكومة المصرية الذي لهُ اليد الطولى فيما تمَّ من الاصلاح حديثاً في ديوان الأوقاف يقول

"تمتاز سنة ١٩٠٠ باننا تقدمنا خطوة اخرى في سبيل النجاح . وارجو انهُ يأتي اليوم الذي تنتج فيهِ النتائج المنتظرة من اساليب الاصلاح المدخلة بالتدريج في ادارة الاوقاف ولا يقتضي ذلك الاَّ المواظبة والزمن الكافي لان ما تأصَّل من المساوىء بطول الزمن لا يمكن محوهُ دفعة واحدة ولاسيما في ادارة كادارة الاوقاف مقيدة بقيود خاصة بها"

## الري

رأيت المذكرة التي بعث بها اليَّ السر وليم غارستن عن الري مما تفيد مطالعتهُ جدًّا فادمجتها في تقريري هذا واقول قبل ذلك تمهيداً لها ان النجاح النسبي الذي نجحهُ القطر المصري نبالغ جدًّا اذا نسبناهُ كلهُ الى حال من الاحوال او الى سعي احد من الذين انيطت بهم ادارة البلاد في السنين الاخيرة . ولكن من البيِّن ان المال اساس الاصلاح في كل امر تقريباً . واقول ولا اخشى لومة لائم انهُ لولا مهندسو الري الفضلاء الذين خدموا الحكومة المصرية في السنين السبع عشرة الاخيرة ما استطاع احد منها كان ماهراً في التدابير المالية ان يصلح حال الخزينة المصرية ويجعلها قادرة على ايفاء ما يطلب منها من الربا والانفاق على مطالب الاصلاح التي تمسُّ الحاجة اليها . وما نراهُ الآن من النجاح المادي في هذا القطر زُرع بزرهُ منذ ١٨٨٤ في تلك السنة سُمح لمصلحة الري بمليون جنيه ربما عمَّا كانت فيهِ الحكومة من الضيق المالي . ولم تقف اعمال الاصلاح من ذلك الحين ولكن فوائد الاعمال التي عملها رجال الري لم تظهر نتائجها باعظم مما ظهرت بهِ في العام الماضي حين انخفض النيل انخفاضاً لا مثيل لهُ في تاريخهِ ومع ذلك نجا القطن وبلغت غلتهُ ما كان يستحيل ان تبلغهُ منذ بضع سنوات ولو كان الفيضان على احسنهِ وما ذلك الاَّ لشدَّة العناية بتوزيع المياه . ويسرُّني ان الذين يهمهم امر القطن

المصري اعترفوا بفضل السر وليم غارستن ورجاله وهذا ما يعترف به ايضاً المالكون والمزارعون في القطر المصري من كل الدرجات والطبقات . واجهل فلاّح في هذا القطر يعرف فائدة المياه و يشكر الذين يجرونها الى اطيانه بغزارة . ولما اشتدّت المضاربات في القطن مدة الربيع الماضي وكانت الاخبار تنشر عن محل الموسم في طول البلاد وعرضها كان صغار المزارعين في البلاد كلها يعربون عن ثقتهم التامة بان مهندسي الانكليز ينقذونهم من هذه الورطة و ينجونهم من الفاقة بل من الموت جوعاً وهذا مما يسرّ ذكره و يطيب نشره

وعندي امر آخر جدير بالذكر وهو اني على قلة ما اعرفهُ من اعمال المضاربات في مصر والاسكندرية بلغني من امرها في الربيع الماضي ما اراني ان الناس افرطوا فيها على غير هدًى فخربت بيوت كثيرين وامسى غيرهم على شفا الافلاس . ولم يبرح من بالي انهُ في السنوات الاولى التي اقتبها في مصر ساءت احوال السكان في هاتين المدينتين بالمضاربة بل بالمقامرة في السندات المصرية . وظهر في العام الماضي كأنهُ اصابهم ما اصابهم حينئذٍ من المضاربات بالقطن . وامتدت العدوى الى كل طبقات الناس فقد بلغني ان كثيرين من المستخدمين في الحكومة المصرية اشتركوا في المضاربات ومنهم من الخسارة القليلة لا تبقي لهُ شيئاً وهذا أمرٌ هامٌّ من حيث المصلحة العامّة لان خسارتهم قد تحملهم على ان يطرقوا للكسب طرقاً غير محلّلة . وذاع عن النيل اخبار من اغرب ما يكون وتخرّص كثيرون في ما يكون عليهِ النيل وموسم القطن . واكثر ما انبأوا بهِ كان من قبيل اللغو الذي لا قيمة لهُ . وكلما حدث اقل تغير في حال النيل مما لا شأن لهُ في عين مهندس الري الخبير كان البعض يشيعون اخبارهُ و يبالغون في نتائجهِ ليؤثروا في سعر القطن ولو وقتياً

ولا يخطر ببالي انني استطيع ان امنع تكرار هذه الاشياء باقوال اقولها لان من اعتاد المقامرة لا يصرفهُ النصح عنها مهما كثر لكني عشت بين المصريين سنين كثيرة وانا ارثي لهم من صميم الفؤاد فلا اقدر الاّ ان ابذل جهدي في صرفهم عن عمل اعتقد انهُ يضرّ بالكثيرين منهم ضرراً شديداً . واظنني افهم طباع المصريين بعض الشيء فان لم اكن مخطئاً في حكمي فجمهورهم اذا تبارزوا مع الحاذقين من الاوربيين الذين اعتادوا اشغال البورصة فخسارتهم ارجح من ربحهم . واذا كان تحذيري لم بكلمة اقولها يصرف ولو البعض منهم عمّا يجرّ عليهم وعلى بيوتهم الخراب والدمار ما داموا يتعاطون اعمالاً لا خبرة لهم بها واكثرهم تعوزهم الصفات اللازمة للنجاح فيها فذلك حسبي

وبناء على ما تقدّم اقول علانية انهُ لا يوجد الآن على الارجح ستة اشخاص يعلمون

الامور التي يبنى عليها حكم لهُ شيء من القيمة في ما يكون عليهِ حال النيل في سنة من السنين وقد حصلوا على المعارف الفنية الدقيقة جدًّا اللازمة لمثل ذلك قبلما يستخرجون نتائج صحيحة من الامور المشار اليها حينما يعلمونها . وزد على ذلك ان هؤلاء الاشخاص القلائل العدد الذين اجتمع فيهم ما يندر اجتماعهُ جدًّا من المعرفة والمهارة هم اول من يعترف انهم مع كل ما امتازوا بهِ من المعرفة والمهارة لا يستطيعون ان ينبئوا بالمستقبل انباء خالياً من الخطإ . وتراهم يظهرون من الريب في حكمهم ما يناقض الثقة التي يبديها كثيرون من الذين هم اقل منهم اهلية لابداء رأي لهُ شيء من القيمة

ويرجى اتمام خزاني اصوان واسيوط قبل فيضان سنة ١٩٠٢ . وحينئذٍ نكون على ثقة من كفاءة الماء الصيفي لكل الوجه البحري والجانب من الوجه القبلي فتزول نقطة شك من تقادير المضاربين . اما سنة ١٩٠١ فالظاهر ان النيل سيجري فيها مجراهُ في سنة ١٨٧٧ التي كان الفيضان فيها واطئًا . والمناسيب الآن ( ٢٢ يناير ) اعلى مما كانت عليهِ سنة ١٩٠٠ في مثل هذا الوقت . وقد انقذ رجال الري موسم القطن سنة ١٩٠٠ فلا ارى سبباً للشك في انهم ينجحون في انقاذهِ سنة ١٩٠١ رغماً عما يرى من احوال النيل التي هي غير موافقة على نوع ما

وازيد على ذلك انهُ يصعب الحكم في اي الامور بل اي الانباء عن المستقبل يجب ان يُنشر رسميًّا او يمنع نشرهُ رسميًّا من هذا القبيل . فاذا قيل شيء كان الخطر من ان يؤوَّل بعض ما قيل تأويلاً لم يقصدهُ القائل قط لغرض في نفس المؤول . واذا لم يُقل شيء فالمرجح ان تخفى بذلك امور مهمة او تذاع اشاعات فيها قليل من الصواب وكثير من الخطاء فيصدقها الجمهور . ولعلَّ هذا الامر الاخير اشد البليتين ولذلك عزمت ان ادمج في تقريري هذا الملاحظات التي كتبها السر وليم غارستن عن الهبوط المتوالي في منسوب بحيرة فكتوريا نيانزا لا لانني ارى في ما ابانهُ السر وليم غارستن من الحقائق سبباً للقلق الشديد بل لانهُ يرجَّح ان تنشر اشاعات غير صحيحة متعلقة بمنسوب تلك البحيرة فيحسن ان يقف الجمهور على حقيقة الحال . واحذر من استنتاج اية نتيجة كانت من كلام السر وليم غارستن غير ما صرَّح بهِ في كلامهِ . واذ قد تمهَّد ذلك آتي بالخلاصة التالية من مذكرة السر وليم غارستن

## ايراد النيل

" لقد ثبت ان خوف الناس من حال النيل في آخر سنة ١٨٩٩ الخوف الذي اشترك فيهِ اهالي القطر كلهم كان في محلهِ لان الايراد الصيفي سنة ١٩٠٠ كان اوطأ ما ذكر في تاريخ النيل ولا غرابة في ذلك لان الفيضان الواطئ كثيرًا تعقبهُ قلة الايراد في الصيف التالي .

فقد كان الفيضان واطئاً سنة ١٨٧٧ و سنة ١٨٨٨ . وكان الايراد الصيفي قليلاً جدًّا سنة ١٨٧٨ و ١٨٨٩ ولما كان فيضان سنة ١٨٩٩ اوطأ من فيضان سنة ١٨٧٧ او سنة ١٨٨٨ فالماء الصيفي في سنة ١٩٠٠ كان اقل من الماء الصيفي سنة ١٨٧٨ وسنة ١٨٨٩

"وهذه مناسيب الماء في اصوان في السنوات الثلاث المشار اليها

| السنة | اوطأ منسوب اصوان ذراع | قيراط | الارتفاع فوق سطح البحر المتوسط امتارا |
|---|---|---|---|
| ١٨٧٨ | + ٠ | ٦ | ٨٤,٢٩ |
| ١٨٨٩ | + ٠ | ١١ | ٨٤,٤٠ |
| ١٩٠٠ | — ٠ | ٤ | ٨٤,٠٧ |

"ويظهر من هذا الجدول ان الماء هبط ٤ قراريط تحت الصفر بمقياس اصوان سنة ١٩٠٠ وكان منسوبهُ اوطأ ٣٣ سنتمترًا من اوطإ منسوب سنة ١٨٨٩ و ٣٢ سنتمترًا من اوطإ منسوب سنة ١٨٧٨ . وبلغ المنسوب ٨٤,٠٧ في الخامس عشر والسادس عشر والسادس والعشرين من شهر مايو فكان اوطأ من متوسط اوطإ المناسيب في عشرين سنة بنحو متر

"وعلا الفيضان سريعاً في اول الامر فاملنا ان يكون جيدًا لكنهُ هبط في سبتمبر تحت المتوسط كثيرًا وبقي كذلك حتى آخر السنة

"فكان لا بدَّ من ان يقوم رجال الري ويبذلوا كل ما في وسعهم لتلافي الضرر ولاسيما في الوجه البحري ويستعملوا وسائط غير عادية لانقاذ موسم القطن فاقيم سدان وقتيان من التراب في فرعي رشيد ودمياط منعاً لماء البحر من الصعود فيهما

"ووضعت جداول خصوصية للمناوبات وكانت فترات البطالة تطول بانخفاض النيل وازدياد الحاجة الى الماء . وحُذِّر اصحاب الاطيان من زرع الارز وأُخبروا ان الماء يخصص كلهُ لري القطن لكي ينجو اكثر ما يمكن ان ينجو منهُ . واعتُني بموازنة افواه الريَّاحات الآخذة من فوق القناطر الخيرية لكي تقسم المياه فيها بالقسط حتى يمكن ارواء الاطيان كلها على السواء

"ونُشر امر خديوي خصوصي ينهى عن زرع الذرة الى ان ترى نظارة الاشغال ان زرعها صار ممكناً من غير ان يلحق الضرر بزراعة القطن

"واديرت طلمبات العطف على فرع رشيد من ١٥ مايو الى ١٦ اغسطس واقيمت طلمبات وقتية عند قبريط على الضفة الشرقية من فرع رشيد اديرت من ١٩ يونيو الى ٢٩ يوليو

"واخيرًا عيَّنا فريقاً كبيرًا من المستخدمين لمراقبة سير المناوبات وايقاف الآلات الرافعة

في المواعيد التي يجب ان تقف فيها

"فنجحت هذه الوسائط ونجا موسم القطن ولقدّره شركة المحاصيل في الاسكندرية بخمسة ملايين قنطار وربع مليون وكان يمكن ان يكون اكثر من ذلك كثيرًا لو لم يبرد الهواء بردًا غير عادي في سبتمبر مصحوبًا بالضباب فقلّ المحصول بسبب ذلك . وجاء موسم الذرة جيدًا رغمًا عن التأخر في زرعه . اما موسم الارز فتلف ولم يكن مناص من ذلك لان الماء لم يكن ليكفي القطن والارز . وموسم القطن اثمن كثيرًا من موسم الارز فضُحي الثاني لحفظ الاول ولكن اصحاب الاراضي التي تزرع ارزًا اكثروا من زرع القطن فاستعاضوا به عن خسارتهم

"وقد كان محصول القطن في السنين الثلاث التي كان فيضانها واطئًا مجدًا كما يُرى في هذا الجدول

| | | |
|---|---|---|
| سنة ١٨٧٨ | ١٦٨٤٠٠٠ | قنطار |
| " ١٨٨٩ | ٣٢٠٠٠٠٠ | " |
| " ١٩٠٠ | ٥٢٥٠٠٠٠ | " |

"والموسم الاخير يقدَّر كذلك تقديرًا كما نقدّم اما مقداره الحقيقي فلا يعلم حتى الآن . وقد تقدم ان النيل كان سنة ١٩٠٠ اوطأ كثيرًا مما كان سنة ١٨٨٩ واوطأ ايضًا مما كان سنة ١٨٧٨

"وتعب رجال الري تعبًا شديدًا وشاركهم في هذا التعب كل مستخدمي الري في المراكز واحترم الناس قوانين مصلحة الري اكثر مما كانوا يحترمونها قبلاً وجُعل عمدة كل بلد مسئولاً عما يزرع في بلده من الذرة حيث لا يباح زرعها

"وقد اعربت شركة المحاصيل العمومية في الاسكندرية وغرفة التجارة الانكليزية في القطر المصري عن اعترافهما بنجاح الوسائل التي اتخذتها مصلحة الري وكتبتا تشكرانها على ذلك . وزاد ما كسبهُ ارباب الاطيان بغلاء الاسعار في الشهور الاخيرة من سنة ١٩٠٠ عمّا خسروهُ بقلة المحصول

## المناوبات على الترع

"وُضعت جداول المناوبات حتى تطول ايام البطالة كلما قل ايراد الماء . وجعلت ايام عمالة الآلات ستة في كل قسم وبقي ذلك كل مدة المناوبات اما ايام البطالة بينها فاختلفت حسب حالة النيل فكانت في الاول ١٢ يومًا ثم زادت حتى بلغت ٢٢ يومًا اي ان القطن كان يروى

مرةً كل ١٨ يومًا في اول الامر واخيرًا صار يروي مرةً كل ٢٨ يومًا . ولا شبهة في ان المناوبة الاخيرة صارمة جدًّا وما كنا نلجأ اليها لولا الاضطرار . ولولاها ما نجا الموسم . وعرف الناس ذلك فلم يحاولوا مخالفة هذا القانون الاَّ نادرًا

## مقاسات بحيرة فكتوريا نيانزا

" تصل المقاسات الآن بالاضطراد من اوغندا الى مصر عن وقوع الامطار يوميًّا وعن مناسيب البحيرة وجرت المقاسات الاولى من غرة يونيو سنة ١٨٩٦ الى آخر يوليو سنة ١٨٩٧ وذلك قبل الثورة التي ثارت هناك ثم بدئ بالمقاسات ثانية من غرة سبتمبر سنة ١٨٩٨ وامتدَّت الى ٣١ اكتوبر سنة ١٩٠٠ . ولا يمكننا لسوء الحظ ان نقابل بين المقاسات في هاتين المدتين لان المقاييس التي وضعت بعد الثورة ليست نفس المقاييس التي كانت قبلها . فعندنا مقاسات ٢٦ شهرًا نبني عليها ما يمكن بناؤه من الآراء . وهذا لا يكفي ولاسيما لاننا لا نزال نجهل امورًا كثيرة مهمة تؤثر في علاقة الامطار الاستوائية ومناسيب البحيرات التي في الاقاليم الاستوائية بالماء الوارد في النيل . وليس عندنا شيء من المعلومات عن اهم هذه البحيرات وهي بحيرة البرت نيانزا

"وهذا مما يؤسف عليهِ جدًّا لان هذه البحيرة التي تنصبُّ فيها مياهُ بلاد فسيحة جدًّا وتمرُّ في طرفها الشمالي المياهُ الآتية من بحيرة فكتوريا هي اهم الخزانات التي تمدُّ البحر الابيض . ويرجى ان تبذل الوسائل قريبًا لوضع المقاييس في بحيرة البرت ومراقبتها بالاضطراد فيكون من ذلك فائدة لمصر لا تقدَّر

"ويستفاد مما لدينا من المعلومات الامور التالية ولعلَّها لا تخلو من فائدة عمومية

" يوجد الآن مرقبان على جانبي بحيرة فكتوريا واحد في بورت الیس او انتبي وواحد في بورت فكتوريا او اوغوي لكن قياس المطر في انتبي لم يُشرَع فيهِ الاَّ في شهر ابريل سنة ١٩٠٠ ولذلك لا يمكن مقابلة المقاسات في المرقبين في السنة كلها

" ويستدل من مقياس اوغوي انهُ وقع في السنة كلها ٤٦٫٢٨ عقدة ( بوصة ) من المطر في اثني عشر شهرًا تنتهي في شهر اكتوبر سنة ١٩٠٠ وكانت الايام الماطرة ١٣١ يومًا وكانت العواصف تعصف اما بعد الظهر او في الليل . وشهر فبراير اكثر الشهور مطرًا وشهر يوليو اكثرها جفافًا فقد وقع ٦٫٤٥ عقدة في شهر فبراير و ١٫٥٦ في شهر يوليو. والمدة التي يكثر فيها وقوع المطر من نوفمبر الى مايو فقد وقع في هذه الاشهر الستة ٣٠٫٧٣ عقدة وفي الاشهر الستة الباقية ١٥٫٥٥ عقدة

"وكان المطر في انتبي على الجانب الآخر من البحيرة اغزر مما هو في اوغوي فبلغ ما وقع منهُ بين ابريل ونوفمبر ٣٠٫٣٩ عقدة مع انهُ كان في اوغوي ٢٠٫٥٩ عقدة

"ويمكن الاستدلال على مناسيب سطح البحيرة من المقاسات التي جاءتنا من المراقبين وينتج منها ما يأتي وهو

"ان منسوب سطح البحيرة تغير قدماً و ٧ عقد من غرة يناير سنة ١٨٩٦ الى ٣١ يوليو سنة ١٨٩٧ . وكان اوطأ منسوب في اكتوبر سنة ١٨٩٦ واعلى منسوب في يناير سنة ١٨٩٦

ثم اعيدت المراقبة بعد خمود الثورة سنة ١٨٩٨ فتغير النسوب قدمين وعقدة في انتبي وقدمين و ٧ عقد في اوغوي وذلك من غرة سبتمبر سنة ١٨٩٨ الى ٣١ اكتوبر سنة ١٩٠٠ فكان اعلى منسوب في دسمبر سنة ١٨٩٨ واوطأ منسوب في اكتوبر سنة ١٩٠٠

"ويستدل من ذلك ان منسوب البحيرة يكون على اوطأهِ في اكتوبر اي في آخر فصل القيظ وعلى اعلاهُ في دسمبر او يناير . ويستدل منهُ ايضاً ان منسوب البحيرة كان آخذاً في الهبوط المتوالي في السنوات الثلاث الاخيرة كما ترى في هذا الجدول

| | بورت اليس او انتبي | | بورت فكتوريا او اوغوي | |
|---|---|---|---|---|
| | قدم | عقدة | قدم | عقدة |
| منسوب البحيرة في ١ اكتوبر سنة ١٨٩٨ | ٣ | ٢ | ٣ | ٢ ١/٢ |
| " " " " " ١٨٩٩ | ٢ | ٦ ١/٢ | ٣ | ٢ |
| " " " " " ١٩٠٠ | ١ | ٧ | ١ | ١ |

"ومن المحتمل ان هبوط المناسيب ناتج بعضهُ عن هبوط قاع النهر حيث يخرج من البحيرة ولكن الارجح انهُ ناتج من قلة وقوع المطر على بلاد واسعة فان الاخبار كلها متفقة والسيَّاح الذين ضربوا في تلك البلاد متفقون على ان القيظ الشديد استولى على جانب كبير من اواسط افريقية في السنتين الماضيتين وقد امتدَّ هذا القيظ شمالاً حتى بلغ السودان المصري

"وقد يظهر ان فيضان سنة ١٩٠١ سيكون ضعيفاً اذا كانت هذه الارقام صحيحة ولكن استنتاج هذه النتيجة ليس من الحكمة في شيء لأن قياس هبوط المطر لم يُشرَع فيهِ الاَّ منذ عهد قريب جدًّا ولذلك لا يمكن ان يضاهى بالسنين السابقة ولا نزال قاصرين جدًّا في معرفة الفواعل الكثيرة التي تتحد معاً وتسبب فيضان البحر الابيض

"واخيرًا ان لبحيرة البرت نيانزا شأناً كبيرًا جدًّا في مقدار الماء الجاري في النيل ولم يحاول احد حتى الآن جمع المعلومات عنها . فيحسن والحالة هذه ان يبتدأ باسرع ما يمكن

في تقييد مناسيبها ومقاسات المطر الذي يقع فيها

## مقاييس السودان

"وضعت المقاييس للنيل في الرُّصيرص وسنار والبحر الازرق . ويوجد مقياس في الناصر على نهر السبَت. وترسل مقاسات مقاييس البحر الازرق والخرطوم ويربر الى القاهرة بالتلغراف في زمن الفيضان فقط فتساعد مصلحة الري كثيراً في معرفة ما يصل اليهِ ارتفاع النيل في مصر

## السد في بحر الجبل

"ازيل القسم الاكبر من السد سنة ١٩٠٠ وصارت السفن تسير من الخرطوم الى الرجاف في اعالي النيل

"وقام رجال الماجور بيك من الخرطوم في السادس عشر من دسمبر سنة ١٨٩٩ وتمكنوا من فتح بحر الجبل في ٢٧ مارس بعد ان ازالوا ١٤ قطعة من السد ومن هذه القطع ما طولهُ ميل وسمكهُ من ١٥ قدماً الى ٢٠ . وكان مجرى النهر مسدوداً بها تماماً من اعلاهُ والماء يجري من تحتها بسرعة فائقة . وقد ثبت من مشاهدة السد عياناً انهُ ليس كما كان يُظنّ فقد كان يظن انهُ اعشاب مشتبكة معاً طافية على وجه الماء تغور فيهِ بضع اقدام فثبت انهُ في الاكثر نباتات بالية من جذور البردي والتراب مثل البيت في قوامهِ وهو مندمج من ضغط مجرى الماء لهُ حتى يستطيع الناس ان يمشوا عليهِ في كل مكان بل تستطيع الافيال ان تعبر عليهِ في بعض الاماكن . ووُجد ان افضل اسلوب لازالتهِ ان يقطع قطعاً مربعة طول القطعة منها عشر اقدام وعرضها عشر اقدام وتجرُّ قطعةً قطعةً بسلاسل وحبال من السلك مربوطة الى المدفعيات

"ومما يقضي بالعجب مقدار العمل الذي عملهُ الماجور بيك ورجالهُ ولا سيما في بلاد فاسدة الهواء بعيدة عن السكان يعسر ايصال الزاد اليها . ولم يزل السد في قسمين من بحر الجبل الواحد يمتدُّ على ١٤٠ ميلاً من بحيرة نو وطولهُ نحو ٢٥ ميلاً والثاني على ٥٢ ميلاً منهُ وطولهُ نحو ٣ اميال . وقد تحوَّل النيل في هذين المكانين عن مجراهُ الاصلي وجرى في مجريين آخرين اولهما سلسلة البحيرات القريبة القاع. ولما ظهر ان فصل المطر قد ابتدأ حينما بلغ رجال الماجور بيك هاتين النقطتين وصار مسير السفن ممكناً رأينا ان نترك هاتين القطعتين فلا ننزع السدود منهما سنة ١٩٠٠ بل نتركهما الى فرصة أُخرى . ولم نرَ انهما صدَّا الملاحة في غضون السنة الماضية صدّاً يعتدُّ بهِ . لكن عاد السد الى النهر في بعض الجهات الشمالية حيث ازيل

قبلاً . والقطعة المعروفة بالعدد ١٠ على ٧٠ ميلاً جنوبي بحيرة نو انسدّت غير مرة وهي اشد ما في بحر الجبل خطراً . وقد كنا راجعين من هناك في ١٠ ابريل فوجدنا النهر مسدوداً تماماً وطول السد فيهِ اكثر من ١٥٠٠ قدم وسمكهُ عند طرف المجرى ١٥ قدماً واقتضى نزعهُ عمل ثلاثة ايام متوالية قبلما استطاعت البواخر التي كانت فوقهُ ان تمر . ولولا مدفعية تحتهُ اهتمت بنزعهِ لبقيت تلك البواخر اكثر من ذلك كثيراً لانهُ قد يستحيل نزع السد من طرفهِ الاعلى . ثم انسدَّ هذا الجزء من النهر في ١٠ مايو واقتضى نزع السد منهُ ٣٢ يوماً . وانسدَّ ايضاً في ٢٢ اغسطس وبقي مسدوداً اربعة ايام

" ولا بدَّ من ان يراقَب هذا المجرى مراقبة دائمة ولا سيما في اول فصل المطر وفي آخرهِ حينما تكثر العواصف

" اما الدواء الفعَّال الذي يمنع انسداد النهر في المستقبل فلا يُعرَف الاَّ بعد درس احوالهِ درساً مدققاً والوقوف على امور من حيث مجرى النهر وتصريف ماء الفيضان اكثر كثيراً مما امكن الوقوف عليهِ حتى الآن

" ولم يحن الوقت ليُشار بشيء فعَّال ومن رأي البعض ان يجرَّب دق الاوتاد على جانبي المجرى في السنة التالية حيث هو اشدُّ تعرُّضاً للانسداد

" وبلغ المال الذي دفعتهُ نظارة الاشغال العمومية لحكومة السودان وأُنفق على نزع السد ١٠٠١٢ ج . م اكثرها ثمن زاد ومكافآت واجرة عمال ومهمات

" اما ما استفادتهُ مصر من نزع السد في العام الماضي فما يصعب الحكم فيهِ . ومن المحقق انهُ كلما كان ينزع جزء من السد كان منسوب المستنقعات التي على جانبيهِ يهبط دلالة على ان مياهها كانت تعود الى النهر وتجري فيهِ الى البحر الابيض . وثبت ذلك بالمقياس الذي اقيم في محلة الماجوريك الاولى فانهُ كان يدل على ارتفاع في سطح الماء كلما فُتح سدٌّ من السدود . وكان هذا الارتفاع وقتياً في الاسابيع الاولى فيعود سطح النهر الى حالهِ حينما تفرغ المستنقعات التي تصب فيهِ واخيراً صار الارتفاع مستمرًّا . ولكن يستحيل علينا الآن ان نعلم كم منهُ كان ناتجاً عن نزع السدود وكم منهُ نتج عن الامطار الجنوبية التي تقع في ذلك الحين لان معارفنا لا تزال قليلة جدًّا من هذا القبيل وكذلك يصعب علينا ان نعلم كم من هذه المياه وصل الخرطوم وكم منها ضاع بالتبخُّر في مجاري البحر الابيض الواسعة

" ونُزع القسم الاول من السد في ٤ يناير وتمَّ نزع الاقسام كلها وهي اربعة عشر في ٢٧ مارس ودام التقلُّب في منسوب الماء بين ارتفاع وانخفاض حتى السابع عشر من الشهر ومن

ثم صار الارتفاع مستمرًّا ولكن مقياس الخرطوم استمرَّ على الهبوط الى الثلاثين من شهر مارس

"وفي شهر ابريل جعل منسوب الماء في الخرطوم يعلو و يهبط دواليك وكان في آخر الشهر اعلى منهُ في اوله ٦ سنتمترات لا غير ومن اول مايو جعل الماء يرتفع بمقياس الخرطوم ارتفاعًا مستمرًّا ولم يؤثر فيهِ انسداد بحر الجبل مدة ٣٣ يومًا ابتداءً من ١٠ مايو. ويظهر من ذلك ان انصباب ماء المستنقعات في النهر قبل ١٧ مارس لم يؤثر في منسوب الماء في الخرطوم وبقي ارتفاع الماء في الخرطوم طفيفًا جدًّا حتى آخر ابريل ومعلوم ان منسوب الماء في الخرطوم متوقف على البحر الازرق كما هو متوقف على البحر الابيض

"ومن رأيي المبني على ما شاهدتهُ بنفسي من امر السد ان نزعهُ منع هبوط منسوب النيل بما اضيف اليهِ من المياه الجانبية ولولا ذلك لهبط المنسوب حتمًا

"واني ارتاب في كونهِ فعل أكثر من ذلك لان الماء القليل الذي جرى الى النهر بنزع السد ضاع فيهِ لاتساعهِ اذ لا بدَّ من ان يملأ مسيلهُ قبلما يظهر ارتفاع محسوس في مقدار التصرُّف عند الخرطوم . ولكن هذا اي منع هبوط النيل افاد القطر المصري فائدة لا ريب فيها وهو يستحق ما أُنفق عليهِ من النفقات ولو لم يكن منهُ نفع آخر . ثم اذا اضفنا الى ذلك ما يستفيدهُ السودان من فتح طريق الملاحة في النيل كلهِ وجدنا ان النتائج تفوق النفقات كثيرًا"

## الشراقي

المعت في تقريري السابق الى اسلوب جديد في اخذ الضرائب عن الاطيان المسماة هنا بالشراقي اي التي تزرع حينما يكون النيل عاديًّا ولكنها تبقى بغير ري اذا كان النيل منخفضًا انخفاضًا غير عادي فلا تزرع حينئذٍ . ولا اعتذر عن الاسهاب القليل في هذا الموضوع لان حكومات المشرق تعتمد في ايرادها على ضرائب الاطيان فكل تغيير يؤثر في الاصول المرعية لجمع هذه الضرائب يكون لهُ من الاهمية مالا يقتصر على البلاد الذي حدث فيها

ويقال بنوع اجمالي عام ان المبدأ المتبع في بلدان المغرب لوضع الضرائب على الاطيان هو ان توضع عليها ضريبة معتدلة يدفعها الفلاح من غير زيادة ولا نقصان سواء جادت الارض او محلت . واذا لم تأتِ بغلَّة قط فلا يكون ذلك سببًا لاعفائهِ من الضرائب الاَّ في احوال نادرة جدًّا

واما المبدأ الشرقي فيختلف عنهُ . والمتَّبع في بلدان المشرق ان جابي الخراج يأخذ من المال قدر مايستطيع حتى لا يبقى للفلاح في سنة الخصب الاَّ ما يسدُّ رمقهُ . لكن حكومات المشرق

تعفي الفلاح من الضرائب كلها او بعضها اذا محلت ارضهُ رغمًا عنهُ وكان هذا شأن الحكومة الرومانية ايضًا كما اعتقد . وما هو جارٍ الآن من نزع الملك من مالكها اذا عجز عن ايفاء مالهِ امر محدث على ما ارى . وكانت الضرائب ثقيلة في الغالب ولكنها كانت تتغير حسب احوال الزمان

والاسلوب الغربي عادل — ثابت قانوني والشرقي جائر متغير غير قانوني ولكنهُ يمتاز بانهُ يمكن تحويلهُ حسب احوال الزمان والمكان . ولا يُعلَم حقيقةً ماذا يفضّلهُ الفلاح الشرقي — وهو صاحب الشأن الاول في هذا الامر — أعدل الاسلوب الواحد وثبوتهُ ام جور الاسلوب الثاني وتغيرهُ . ولطالما تعب رجال الادارة والمالية من الاوربيين في ايجاد اسلوب جامع لحسنات هذين الاسلوبين خالٍ من سيآتهما ليجروا عليهِ في البلدان الشرقية التي انيطت بهم ادارتها

وقد جرت العادة في القطر المصري ان تعفى الاطيان الشراقي من الضرائب . وهي عادة قديمة وكان اتباعها من الحكمة . ولكن اذا زرعت الاطيان لم تكن تعفى من الضرائب مهما كانت حالها ومهما تكلف صاحبها لزرعها وريها . وبقي ذلك جاريًا حتى العام الماضي وغاية ما كانت الحكومة تتنازل عنهُ حينئذٍ نصف ضرائب الاطيان التي يرويها الفيضان عادة اذا قصّر عن اروائها في سنة من السنين ورويت بآلات رافعة . وكانت النتيجة ان الفلاح لا يحاول ارواء اطيانهِ اذا لم يصل اليها ماء الفيضان لان الضريبة كلها او نصفها تستغرق ما يكتسبهُ من اطيانهِ حينئذٍ فيفضّل ان يتركها بغير زرع ويعمل عملاً آخر

وسنة ١٨٩٩ — ١٩٠٠ جرت الحكومة على اسلوب جديد فاعلنت الجمهور ان الاطيان التي يقصر ماء الفيضان عن اروائها تعفى من الضرائب تلك السنة اذا رويت وروبت من الآبار

فنجح هذا الاسلوب وأُعفيت ٤٤١٩٢ فدانًا من الضرائب مع انها كانت مزروعة . واكثر هذه الاطيان لصغار المزارعين الفقراء فكانت الفائدة من هذا الاعفاء كبيرة لهم . ولو اخذت الحكومة ضريبة على هذه الاطيان لبلغ ما اخذتهُ ١٥٠٠٠ ج . م لكنها لم تخسر هذا المال اذ المرجح ان هؤلاء المزارعين ما كانوا ليزرعوا اكثر هذه الاطيان لو لم تعفها الحكومة من الضرائب . ومزية هذا الاسلوب المالي الجديد انهُ يفيد كثيرين من صغار المزارعين ولا تخسر بهِ خزينة الحكومة فسُرَّ بهِ الجمهور وسيُعمَل بهِ دائمًا في المستقبل

ويحسن بي قبل ترك هذا الموضوع ان اذكر مقدار الشراقي التي تخلّفت في السنين الاخيرة حينما كان الفيضان يأتي واطئًا جدًا وهي

| السنة | شراقي كاملة | نصف شراقي | الضرائب المرفوعة عنها |
|---|---|---|---|
| ١٨٧٨ | ٨٠٠٠٠٠٠ فدان | ٠٠ | ٨٠٢٠٠٠٠ ج . م |
| ١٨٨٨ | ٢٧٩٦٠٠ " | ١٠٩٨٠٠ فدان | ٣٤٢٥٣٧ " " |
| ١٨٩١ | ٠٠٧٨٣٠ " | ٠٠٠٢٠٣ " | ٠٠٦٥٣٢ " " |
| ١٨٩٣ | ٠٠٧٠٥٩ " | ٠٠٢٠٤١ " | ٠٠٦٣٦٩ " " |
| ١٨٩٧ | ٠١٣٧٠٤ " | ٠٠٣٤٤٩ " | ٠١١٥٦٤ " " |
| ١٨٩٩ | ٤٢٠١١٩[1] " | ٠٨١٣٩٤ " | ٢٠٣٠٩٨ " " |

وكانت سنة ١٨٩٩ من حيث الفيضان اردأ من سنة ١٨٧٨ ولكن لم يبق بغير ري سنة ١٨٩٩ سوى ٣٤٠١١٩ فدانًا ورويت ٨١٩٤ فدانًا ريًّا غير تام يقابل ذلك ٨٠٠٠٠٠ فدان بقيت بغير ري سنة ١٨٧٨ . وتنازلت الحكومة سنة ١٨٩٩ عن ٢٠٣٠٠٠ ج . م واما سنة ١٨٧٨ فاضطرَّت ان تتنازل عن ٨٠٢٠٠٠ ج . م وهذا مما يستحقّ الالتفات . واذا بحثنا عما زادت به خيرات الارض لم يسهل علينا ان نقول بالتدقيق كم منها ينسب الى اصلاح الري وكم منها ينسب الى غيره من الاسباب ولكن ليس الامر كذلك في المسألة التي نحن في صددها فان قلة الاطيان التي تخلف شراقي في السنين التي يقصر فيها الفيضان ناتجة كلها عن مهارة رجال الري في نظارة الاشغال العمومية لا عن سبب آخر

## خزّانات النيل

كتب السر وليم غارستن ما يأتي

"ان كان انخفاض النيل قد اضرَّ بزراعة القطر المصري فقد افاد في انشاء خزّان اصوان وخزان اسيوط . فقد تقدَّمت الاعمال في هذين الخزانين حتى اننا نثق بانهما يكونان تامين في فيضان سنة ١٩٠٢ اي قبل الميعاد بسنة . هذا اذا لم يحدث حادث غير منتظر يؤخر الاعمال فيهما . واهم ما تمَّ في خزّان اصوان في العام الماضي انشاء اساسات السد في الفروع الثلاثة المعروفة بالباب الكبير والباب الصغير وباب المرون فاقيمت سدود وقتية من الحجر حول هذه الفروع الثلاثة ونزع الماء منها بالطلمبات ولكن وجدت الصخور السفلى فيها دون الصخور السطحية صلابةً فدعت الحال الى تعميق الحفر كثيرًا ٤٩ قدمًا و٥ عقد في الباب الكبير

(١) عدا ١٦١٧٨ من الاطيان الاميرية رفع ماؤها او نقص

و٣٦ قدماً و٣ عقد في الباب الصغير تحت سطح الشلال اي زيد العمق عما قدّر لهُ ٤٠ قدماً في الاول و ٣٠ قدماً في الثاني

"وطول سد الخزان ٢٠٠٠ متر وُضع اساس ١٧٠٠ متر منها في سنة ١٩٠٠ و بلغ ارتفاع البناء الذي تمّ فوقهُ ٤ امتار فوق اوطإ منسوب الماء

"وجرى العمل في ١٣٠ عيناً من العيون وهي ١٨٠ وبُطّنت ٢٠ عيناً منها بالحديد الظهر ولم يبقَ من اساس السد الاّ اساس الفرع الغربي . وتمّ في سنة ١٩٠٠ اساس الاهوسة وجدران اثنين منها ودعت الحال الى تعميق اساس الهويس الاول لرداءة صخره

"وتم في السنة الماضية ١٥٠٠٠٠٠ متر مكعب من البناء و ٥٠٠٠٠٠ متر مكعب في الحفر في الصخر

"وبلغت نفقات ما تم من السد ١٠٠٠٠٠٠٠ ج . م ومن ذلك ٦٥٠٠٠٠٠ ج . م انفقت سنة ١٩٠٠ وأُعطي المقاولون ٤٤٠٠٠٠٠ ج . م لاجل اعمال ابتدائية ومواد وما اشبه

"وبلغ متوسط عدد العمال ١١١٤ من الاوربيين و٧٠٢٦ من الوطنيين والجملة ٨١٤٠

"وتقدم العمل في خزان اسيوط سنة ١٩٠٠ وسيكون طول قناطره ٨٣٣ متراً فوضع الاساس لمئتين واربعين متراً منها وتم اساس الهويس سنة ١٨٩٩ وكذلك تم سنة ١٩٠٠ من الفرش ما طوله ٤٥٢ متراً وأُعليت بغلات احدى وستين عيناً من العيون الى ما فوق منسوب الماء الصيفي . وأُريد اتمام العمل على عرض النهر كلهِ ما دام الماء منخفضاً جداً ولكن المياه تغلبت على سدّ التراب الذي حول البناء وغمرتهُ فدعت الحال الى توقيف العمل . وبقي من الفرش ٢٠ متراً لم تُمسّ و ٢١ متراً تحت العيون لم تتم تماماً . وبلغ مقدار ما تمّ من البناء والحراسة حتى الآن ١٠٨٦٨٢ متراً مكعباً تمّ منها ٧١٤٤١ متراً مكعباً سنة ١٩٠٠ . وبلغ ما أُنفق حتى الآن ٤٥٨٥٥٨ ج . م وذلك يشمل الاعمال التمهيدية والادوات وثمن الاراضي . وبلغ الحفر والردم ١١١٠٦٣٠ متراً مكعباً واستُعمل ١٧٥١٣٣٢ كيساً من الرمل وغرز في الارض ١٩٣٤ متراً طولاً من اوتاد الحديد الظهر . واستخدم في العمل ٣٨١ عاملاً من الاوربيين و بلغ عدد العمال الوطنيين حينما كانت تمسّ الحاجة ١٢٥٠٠

"وقد خسرت الاشغال العمومية واعمال الخزانات بنوع خاص خسارة عظيمة بموت المستر ولسن مدير الخزانات العام فانهُ كان مهندساً من الطبقة الاولى وكان محبوباً مكرّماً من كل الذين يعرفونهُ (١)

"واشتغل فريق خاص السنة كلها في اعداد الرسوم اللازمة للاعمال التي يقتضيها تحويل

(١) وانا اشاركهُ في ما قالهُ عنهُ

اطيان كثيرة في الوجه القبلي من ري الحياض الى الري الصيفي ولا بدَّ من ان تتم هذه الاعمال وقت اتمام خزان اصوان حتى يُستفاد من زيادة المياه به الفائدة المطلوبة . وقد اعطى صندوق الدين اعتماداً لهذه الاعمال مقداره ٣٧٥٠٠٠ ج . م يصرف سنة ١٩٠١ »

وقدّر اولاً ان نفقات خزاني اصوان واسيوط تبلغ مليوني جنيه . وكنتُ اميل حينئذٍ الى الظن بان النفقات تكون اكثر من ذلك نظراً الى كبر العمل فجاء الامر على حسب ما ظننت . والحق يقال ان تقدير النفقات كان صعباً جدًّا ولم يكن في الامكان ان يُعلم مقدار ما يجب ان يعمَّق الاساس في اصوان قبل الوصول الى صخر صلد . و يظهر مما قالهُ السر وليم غارستن في ما تقدَّم ان عمق الاساس زاد ثلاثين او اربعين قدماً عمَّا قدّر لهُ

ولا استطيع ان اقول الآن كم تزيد النفقات عمَّا قُدِّر لها اولاً ولكن لا شبهة في ان هذا العمل يستحق النفقات التي تنفق عليهِ مهما بلغت لان فوائدهُ للبلاد لا يُبالَغ مهما قيل فيها . وكل من يرى هذه الاعمال يعجب بها ولو لم يكن على شيء من الخبرة في علم الهندسة والبناء

ومهما زادت النفقات فلا ترتيك بها الخزينة المصرية . فان انشاء الخزان كان من المشاكل المالية كما هو من المشاكل الهندسية ولكن السهولة التي وُجدت بها الاموال الزائدة المطلوبة هذه السنة تشهد بالمهارة للسر غورست في ادارة المالية المصرية

## مساحة اماكن الشلالات

تقدَّم العمل في انشاء الخزانين تقدماً يأذن بالبحث عن احوال النيل حتى اذا بقيت حاجة الى زيادة الماء يكون عند نظارة الاشغال العمومية ما يلزم من المعلومات لاعداد مشروع او اكثر من المشروعات التي تفي بالمراد . ومن اول ما يلزم لذلك البحث المدقق في وادي النيل جنوبي وادي حلفا حيث توجد الشلالات . وقد يقرُّ القرار على ان انشاء خزان آخر ليس بافضل ما يزيد بهِ ايراد الماء الصيفي بل الاولى ان يزاد بتعديل مخارج الماء من البحيرات الاستوائية و بحيرات بلاد الحبش او بفتح بحر الجبل او بعمل آخر كبير من هذا القبيل ولكن ليس من الحكمة ان يُقرَّ على قرار قبلما تُعرَف احوال النيل كلهِ تماماً . والعمل الحاضر تمهيديٌّ من هذه الجهة وفوائدهُ كثيرة من حيث معرفة احوال النيل والتحكم فيهِ ولو اتضح منهُ ان لا سبيل لانشاء خزان آخر

و يراد الآن مسح الجهات التي فيها الشلالات ومعرفة مناسيب وادي النيل ويمضي مع المساحين مهندس جيولوجي . وعُيِّن لنفقات السنة الاولى ٤٢٠٠ ج . م . و يقدَّر ان هذا

العمل يقتضي ثلاث سنوات حتى يبلغ راس الشلال الثالث

## القناطر الخيرية

انشئ الحبسان تحت القناطر الخيرية فتم اساساهما ولم يبق منهما الا إعلاء رأسيهما الى الحد الاخير الذي يراد اعلاؤهما اليهِ . وطول حبس فرع رشيد ٥٠٠ متر وقد شُرع فيهِ وأُتمّ سنة ١٩٠٠ وذلك تمّا يحق للماجور برون ورفيقهِ المستر بروك ان يفتخرا بهِ . وقد كان الشروع فيهِ في دسمبر سنة ١٨٩٩ فتم قبل فيضان سنة ١٩٠٠ اي في اواسط يوليو . وبلغ ما أُنفق على هذين الحبسين حتى الآن ٤٢١ ٠٠٠ ج . م أُنفق من ذلك ١٧٩ ٠٠٠ ج . م سنة ١٩٠٠ ولهذين الحبسين اليد الطولى في انقاذ موسم القطن سنة ١٩٠٠ فبواسطتهما امكن رفع منسوب الماء فوق القناطر الخيرية والاستفادة من الفيضان الى حدّ ما كانت القناطر الخيرية لتقوى عليهِ لولاهما لانهما خففا ضغط الماء عنها

## قناطر زفتة

اذا تمّت هذه القناطر كانت ثقةً لخزاني اصوان واسيوط ويراد بها التحكّم في توزيع المياه شمالي القناطر الخيرية لان الرياحات الآخذة من فوقها طويلة جدًّا لا تكفي لايصال الماء الى اطراف الوجه البحري الشمالية وقت قلتهِ

وستكون هذه القناطر من نوع الحبس مثل سد اسيوط يرتفع بها منسوب النيل ٣ امتار وقد قدرت نفقات عملها ٤٥٠ ٠٠٠ ج . م . منح صندوق الدين ٨٦ ٠٠٠ ج . م منها لاجل اعداد المواد اللازمة سنة ١٩٠١ وينتظر ان يتم هذا العمل حينما يتم الخزان

## العونة

خرج ١٨ ١٦٦ رجلاً سنة ١٩٠٠ لحراسة جسور النيل مدة ١٠٠ يوم . وهذا العدد يزيد ١٠ ٧٧٨ عن عدد من خرج للعونة سنة ١٨٩٩ لان فيضان سنة ١٨٩٩ كان اوطأ ما ذُكر في تاريخ النيل . وخرج في الوجه البحري حينئذٍ اقل من ١٠٠٠ نفس

وخيف مرةً من ان فيضان سنة ١٩٠٠ يكون عاليًا جدًّا ولما ثبت انهُ لا يكون كذلك كان انفار العونة قد خرجوا واقاموا على الجسور . فان النيل علا باكرًا واسرع في فيضانهِ وظهر في اغسطس انهُ سيجري على القاعدة العامة وهي ان الفيضان الواطئ جدًّا يعقبهُ فيضان عالٍ

جدًّا ولذلك دُعي رجال الدونة ابكر مما كانوا يدعون عادةً فكثر عددهم ولا يحتمل ان يقع هذا الخطأ مرةً أُخرى لان مقاسات الخرطوم عن سنة ١٩٠٠ معروفة كلها الآن فيعلم منها في المستقبل كيف يكون الفيضان ولم يكن ذلك ممكنًا في العام الماضي

وقد ابنت مرارًا ان خروج الناس لحفظ الجسور الآن لا يقاس بما كان يحدث قبل بضع سنوات حين كانت الترع تطهر بالسخرة . وحفظ جسور النيل الآن لا يكلف الناس مشقة عظيمة ولكن تسخيرهم لا يسلم من الاعتراض مهما كان سببهُ . واذ قد تمَّ الآن ما هو اهم منهُ من المسائل الخطيرة لاق ان ينظر فيهِ لعلهُ حان الزمن لالغاء آخر اثر من آثار نظام فاسد

وفي الغاء السخرة تمامًا مصاعب مالية وادارية والبحث جارٍ فيهِ بالدقة ولا يمكنني ان اقول حتى الآن هل يمكن الغاؤها تمامًا او لا يمكن ولكن يحتمل ان يُحلَّ هذا المشكل باقامة عصابات من العمال في اماكن مختلفة على جسور النيل والوصل بينهم بالتلفون فانهُ يحتمل ان يكون من وراء ذلك اقتصاد كثير في العمل

## المصارف

أُنفق نحو ٢١٤٠٠٠ ج . م على اعمال المصارف في السنة الماضية حفر بها ١٩٣ كيلو مترًا من المصارف الجديدة واصلح ١١٦ كيلو مترًا من المصارف القديمة

وقد بلغ ما حفر من المصارف الجديدة في السنوات الاربع الماضية ٩٣٨ كيلو مترًا وما اصلح ٩١٨ كيلو مترًا والفضل في ذلك لصندوق الدين الذي جاد بالاموال اللازمة . وقد بلغ ما انفق على هذه المصارف في السنوات الاربع الاخيرة ٩٢٨٠٠٠ ج . م

وما يرى الآن من السهولة في جمع الاموال الاميرية سببهُ الاكبر الانفاق على المصارف وقد ارتفع ثمن الاطيان التي انتفعت بها كثيرًا

## مصارف الاسكندرية

نيط عمل المصارف في الاسكندرية بمحل ايطالي من المقاولين المشهورين فاقتصر عملهُ في سنة ١٩٠٠ على اعداد المعدات اللازمة وينتظر ان يشرع في عمل جدار الرصيف الجديد سنة ١٩٠١ فيشمل مساحة كبيرة مما يغمرهُ ماء البحر الآن وتصب البواليع وراءها . وهذه الاعمال تحت ادارة مجلس الاسكندرية البلدي

## ماء الاسكندرية

اشرت عند الكلام على ماء الاسكندرية في تقريري السابق الى الاهتمام بثقب الارض

شمالي مديرية البحيرة . حتى اذا وُجد الماء الغزير هناك حفرت فيهِ آبار واقيمت فوقها طلمبات تخرج الماء منها وترسلهُ الى الاسكندرية في انابيب من الحديد فيكتفى بهِ عن انشاء مرشحات كبيرة كثيرة النفقة مما يقتضيهِ كل مشروع من شأنهِ جرُّ الماء الى المدينة من ترعة المحمودية

فنقبت الارض ولكن وجد ماؤها مشوباً باللح فلم يبقَ سبيل الاَّ الرجوع الى ماء الترعة. ويُرى الآن ان يُرفع الماء منها بالآلات الرافعة الى حياض كبيرة ثم يجري في انابيب من الحديد الظهر الى المرشحات . ولم يتم تفصيل هذا المشروع حتى الآن والمرجح ان نفقاتهِ تبلغ ١٠٠٠٠٠٠ ج ٠ م

## ماء طنطا

تمَّ توزيع الماء في طنطا ولكن لا تزال الصعوبة شديدة في جعل الاهالي يقلعون عن اوهامهم ويشربون الماء النقي بدل الماء القذر الذي يستقونهُ من الترعة . والسبب الاكبر لذلك ان السقائين الذين ينقلون الماء الى البيوت في كل مدن مصر يفضلون غالباً اخذ الماء من الترعة حيث يستقونهُ مجاناً على اخذهِ من الشركة اذ يضطرون ان يدفعوا لها ثمناً قليلاً عن كل قربة فيشيعون عن مائها اشاعات غير موافقة يصدقها البسطاء من السكان . ولا بدَّ من ان تزول هذه الاوهام مع الزمان . وقد كانت الشركة تخسر اولاً اما في العام الماضي فعادل دخلها نفقاتها

وقد وزَّعت ٢٦٧٥٠٨ متراً مكعباً من الماء سنة ١٩٠٠ اخذت الحكومة منها ٤٨٨٠ متراً وما بقي وهو ٢٦٢٠٨٣٠٥ اخذهُ السكان واضيف ٣٠٠٠ متر من الانابيب الى ما مُدَّ منها في الشوارع و ٨٠٠٠ متر الى ما مدَّ منها في البيوت وانشئ ١٢ مستقى لبيع الماء و ٤ مستقيات يوزع منها الماء مجاناً و ١٩٧ حنفية لاطفاء النار اطفئ بها ٣٠ ناراً شبَّت في طنطا سنة ١٩٠٠

وللخواجات سوارس وشركائهم منشئي هذا العمل فضل كبير لاجل الهمَّة التي بذلوها لاتمامهِ والصبر الذي تدرَّعوا بهِ في التغلُّب على ما لقوهُ من المصاعب والمقاومات . وعسى ان يكلل سعيهم بما يستحقُّ من الربح المالي

## شوارع القاهرة

اتجهت الانظار حديثاً الى حالة شوارع العاصمة . ولا استطيع ان ابحث بالاسهاب في تقرير مثل هذا عن موضوع اهميتهُ محلية ولكني اشير الى الامور الجوهرية التي يجب ان ينظر فيها وابين بالاختصار المصاعب التي تقف في طريق الاصلاح . ولا شبهة في انهُ تمَّ تحسُّن

كثير في غضون السنة الماضية او السنتين الماضيتين بهمة المستر ارنلد بري . ولا شبهة ايضاً في انهُ يجب ان يعمل شيء كثير ايضاً قبلما يقال ان شوارع القاهرة من حيث الكنس والتبليط والتنوير صارت في حالة راضية

وتبلغ مساحة الشوارع في القاهرة ٢٧٨١٧٤٢ متراً مربعاً المرصوف منها بالحصى ١٣٦١٠٢٤ متراً مربعاً وما بقي شوارع غير مستوية وجدت منذ مئات من السنين

ونفقات رصف الشوارع اقل مما هي في كل مكان فانها ١٧ جنيهاً وربع جنيه لكل الف متر مربع وفي المدن الاوربية من ٣٢ جنيهاً الى ٣٤ جنيهاً. والمانع من رصف الشوارع كلها في القاهرة قلة وجود النقود اللازمة فان رصف الشوارع غير المرصوفة يقتضي على ما بلغني ٣٠٠٠٠٠٠ ج . م ثم يقتضي ترميمها ٥٠٠٠٠٠ ج . م كل سنة

والتجارب جارية الآن في الاسفلت المنضغط فان نظارة الاشغال تنظر في مشروع مآلهُ رصف الشوارع المهمة بهِ لانهُ ابقى على الاستعمال من الحصى ولو كانت نفقات الرصف بهِ اكثر من نفقات الرصف بالحصى . ومن المحتمل ان يُوصل بهِ الى حل هذه المشكلة وهي زيادة الشوارع المرصوفة من غير زيادة في النفقات السنوية

ومسألة كنس الشوارع مالية من جهة وادارية من اخرى فان السكان يطرحون فضلات بيوتهم في الشوارع يومياً فلا يسهل تنظيف الشوارع ما لم يمنعوا من ذلك ومصلحة الكنس والرش لا تستطيع منعهم

و ١٧٠٨٥٤٥ متراً مربعاً من شوارع مساحتها ٢٧٨١٧٤٢ تكنس وترش مرتين كل يوم فهي ٦١ في المئة من الشوارع كلها ولا يتم ذلك الاَّ بالاقتصاد الكثير الدقيق . واضيف الى ميزانية مصلحة الكنس والرش ٣٠٠٠٠٠ ج . م في خريف ١٩٠٠ لكي يسهل عليها رفع الفضلات من احياء الوطنيين مرة كل اربعة ايام وهذا الاصلاح يخفف الضرر ولو لم يزلهُ فان الوطنيين يطرحون فضلات بيوتهم يومياً في الشوارع ويستعملون كثيراً من هذه الشوارع كالمراحيض ومصلحة الكنس والرش عاجزة عن منعهم . وهم في الاحوال الحاضرة إما ان يفعلوا ذلك او يتركوا الاقذار والفضلات في بيوتهم

و يطرح من البيوت يومياً ما يزن ٩٠٠ طن ترفع منها مصلحة الكنس والرش ٣٥٦ طناً كل يوم وخدمة الحمامات ٢٢٦ طناً وما بقي يترك في الشوارع

ولا بدَّ من ان يبقى جانب كبير من المدينة قراراً للاقذار الى ان ينشأ فيها كلها مراحيض عمومية ويدبّر المال اللازم لتنظيف الشوارع كلها مرةً في اليوم على الاقل

امطرت السماء يوماً في فبراير سنة ١٩٠٠ فاضطر عمّال مصلحة الكنس والرش ان يبذلوا جهدهم اربعة ايام بلياليها حتى نظفوا الشوارع وقد رفعوا منها ١٢ ٥٢٨ طناً من الماء والطين. ولدى الحكومة مشروع عن نزح شوارع القاهرة نزحاً سطحياً وهي تنظر فيهِ الآن(١)

وفي الشوارع ٣ ١٧١ مصباحاً من مصابيح الغاز وهي نصف ما تحتاج اليهِ وتبلغ نفقاتها ٤٤٠ ٢١ ج. م سنوياً

وقد شاع استعمال النور الكهربائي كثيراً في غضون السنة الماضية ففي ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٩٩ كانت المصابيح الكهربائية كلها مساوية لثلاثة وثلاثين الفاً وخمس مئة مصباح كلٌّ منها مثل ثماني شمعات وفي ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٠٠ بلغ عدد المصابيح ٤٨ ٠٠٠ اي انها زادت ٤٢ في المئة. وقد اخذ اهل الثروة من المصريين في اضاءة منازلهم بالنور الكهربائي. ووضعت الاسلاك الكبرى والثانوية تحت الارض

واقول اخيراً ان عدد الذين ينتقلون بركبات الترامواي الكهربائي يبلغ الآن ٤٠٠٠٠ يومياً وقد كان ٢٧ ٠٠٠ سنة ١٨٩٩ اي ان سبعة في المئة من السكان ينتقلون بالترامواي فلا شبهة في انهُ وفى بحاجة من حاجات الجمهور الكبرى. وطول الخطوط التي تجري عليها المركبات الآن ٣٥٦٠٠ متراً ولا يزال ١٥٠٠٠ متراً منها خطاً مفرداً. وقد فتح خط الخليج وهو يصل بين اهم شوارع الوطنيين واكثرها ازدحاماً وفتح كذلك الخط الذي يصل بين كبري قصر النيل والاهرام

## مراقبة الآلات البخارية

صادقت المحاكم المختلطة على قانون اعطاء الرخص بالآلات البخارية من كل الانواع بعد ان حوّرتهُ نظارة الاشغال العمومية. فان القانون الاول كان مشحوناً بالمتناقضات وكانت مخالفتهُ سهلة لان موادهُ مبهمة يعسر تفسيرها غالباً فزادت سلطة قسم الهندسة بالمصادقة عليهِ وصار من الممكن منع اصحاب الآلات البخارية من تشغيلها اذا كانت في حالة يخشى منها على الجمهور. وقد نجحت مراقبة الآلات سنة ١٩٠٠ بنوع عام. وطُلب ١٥٣ رخصة فاعطيت ٨٩ رخصة. وذهب المفتشون ٢٠٩ مرات لتفتيش الآلات البخارية فوجدوا مئة آلة والةً منها في حالة غير راضية

وقد صلحت حال الآلات عموماً واخذ اصحابها يرون ما يجب عليهم من الاقتصار على احماء القزانات الى حد لا يخشى معهُ الضرر. ولم ينفجر الاّ قزان واحد سنة ١٩٠٠

(١) وقع مطر غزير بعد كتابة ما تقدّم فدلّ على شدّة الحاجة الى هذه المصارف

## مساحة الاطيان

تقدمت اعمال المساحة كثيراً في العام الماضي وستتم مساحة مديرية الجيزة والفيوم في آخر سنة ١٩٠١ . وشُرع في مسح الفيوم وهي المديرية الاولى التي سبق فيها قياس المثلثات المساحة العادية . وقياس المثلثات جارٍ الآن في الدقهلية والقليوبية ويعاد الى استخراج المساحات بالتفصيل في سنة ١٩٠٢

اما المساحة العادية فتتم الآن باسرع مما كانت تتم به قبلاً لزيادة خبرة المساحين وبيع من الخرائط سنة ١٩٠٠ مضاعف ما بيع سنة ١٨٩٩ واكثر الشارين من اصحاب الاطيان القليلة الذين يودون ان يكون عندهم رسم املاكهم

## الارصاد الجوية

أُصلح مرصد العباسية اصلاحاً عاماً في السنة الماضية وآلاتهُ المتيورولوجية ترصد بها الاحداث الجوية الآن رصداً مطَّرداً

وتقع كرة الوقت في بورت سعيد الظهر كل يوم بمجرى كهربائي يرسل من مرصد العباسية والمنتظر ان كرة القاهرة وكرة الاسكندرية تصيران كذلك في اوائل سنة ١٩٠١

وجُعل الوقت المدني للقطر المصري كلهِ الدرجة ٣٠ شرقي غرينوتش بدلاً من استعمال اوقات مختلفة في اماكن مختلفة

وتؤخذ الارصاد الجوية الآن في ثمانية مراكز بين الاسكندرية وام درمان . وترسل اخبارها بالتلغراف الى القاهرة الساعة ٨ صباحاً فتطبع وتنشر . وتم الاتفاق حديثاً على تبادل هذه الانباء البرقية الساعة الثامنة صباحاً كل يوم بين الاسكندرية ومالطة وبرندزي وتريسته واثينا وتنشر هذه التلغرافات في مينا الاسكندرية ومينا بورت سعيد لفائدة الجمهور

وتطبع الارصاد الجوية كل شهر وتنشر . وستنشر قريباً نتائج اعمال مرصد العباسية اما الارصاد التي كتبت سنة ١٨٩٩ ومتوسط ارصاد الثلاثين سنة الماضية فقد طُبعت وستنشر قريباً

ولقيد الايام الماطرة ومقدار المطر بالتقريب في الرصيرص وفشودا وود مدني وكسلا لان ليس فيها مقاييس مدققة للمطر حتى الآن واما ام درمان ففيها كل الادوات اللازمة للارصاد الجوية ولا يمضي وقت طويل قبلما تقام مراصد للاحداث الجوية في اماكن مختلفة على البحر الازرق والابيض

وقد دُبّر المال اللازم لنقل مرصد العباسية الى حلوان على ١٥ ميلاً من القاهرة وسيشرع في البناء في اوائل سنة ١٩٠١

وارسلت مقاييس الحرارة الى مشرع الرق في مديرية بحر الغزال لكي تراقب هناك يومياً

## المساحة الجيولوجية

اشتغل المساحون الجيولوجيون في جمع نتائج السنوات الثلاث الماضية . وستنشر قريباً التقارير عن الخارجة والداخلة والفرافرة من الواحات وقد أُعدّت خمسة تقارير أُخرى للطبع والعمل جارٍ في رسم الخرائط وسينشر بعضها قريباً

وبنى الآن متحف جيولوجي والمرجح انهُ يتمُّ قبل آخر السنة وقد بلغ ما أُنفق عليهِ حتى آخر السنة الماضية ٢٧٠٠ ج ٠ م

## الجيش والبوليس

غُيرت شروط الانتظام في الجيش والبوليس تغييراً مهماً في خلال السنة الماضية فان الخدمة العسكرية تُطلَب من كل مصري حينما يبلغ التاسعة عشرة من عُمرهِ ولا يستثنى من ذلك الاَّ من استثناهُ القانون لاسباب خصوصية لكن لا يستنتج من ذلك ان المصريين كلهم ينتظمون في الجيش لان الذين يبلغون سن القرعة كل سنة هم اكثر كثيراً من الذين تدعو الحال الى تجنيدهم وكانت الخدمة العسكرية خمس عشرة سنة مقسومة هكذا

ست سنوات في الجيش العامل ( النظام )

خمس سنوات في البوليس او فرع آخر من فروع الحكومة

خمس سنوات في الاحتياطي ( الرديف )

فلما استتبَّ الامن في السودان صار في الامكان تقليل الجيش المصري ٥٥٠٠ من الضباط وصف الضباط والانفار ولذلك أُنقصت مدة الخدمة وجعلت عشر سنوات خمساً منها في الجيش العامل وخمساً في البوليس او الرديف وقد سُرَّ المصريون عموماً بتقليل مدة الخدمة العسكرية

## الجنايات

زادت الجنايات زيادة قليلة سنة ١٩٠٠ عما كانت عليهِ سنة ١٨٩٩ وذلك مما يوجب البحث الدقيق فقد كان عدد الجنايات في السنوات الاربع الماضية كما يرى في هذا الجدول

| السنة | القتل | السرقات بظروف | جنايات اخرى | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| ١٨٩٧ | ٤٣٠ | ٣٧٨ | ٦١٦ | ١٤٢٤ |
| ١٨٩٨ | ٤١٤ | ٣٤٤ | ٥٨٤ | ١٣٤٢ |
| ١٨٩٩ | ٢٧١ | ٢٦٠ | ٦٢٠ | ١٢٥١ |
| ١٩٠٠ | ٤١٩ | ٢٩٢ | ٧٨٥ | ١٢٨٩ |

ويظهر من ذلك ان الجنايات الكبيرة قلّت رويدًا رويدًا من سنة ١٨٩٧ الى سنة ١٨٩٩ ثم زاد مجموع الجنايات سنة ١٩٠٠ عما كان سنة ١٨٩٩ مع انهُ بقي اقل مما كان سنة ١٨٩٧ وسنة ١٨٩٨ واكثر الزيادة في حوادث القتل والسرقة بظروف . وفي ما سوى ذلك فالجنايات اقل مما كانت في السنين السابقة

والظاهر ان عدد الجنايات قلّ كثيرًا على غير المعتاد سنة ١٨٩٩ لاسباب يعسر ايضاحها . ولم يرجح في بداءة سنة ١٩٠٠ ان تستمرّ هذه القلة ولو كانت الاحوال كلها على ما يرام

ولا يُعلَم سبب عام لكثرة حوادث القتل . ومما يذكر بالاسف ان هذه الحوادث كثيرة في مصر اكثر منها في شمالي اوربا ولكن بلغني انها اقل في مصر منها في ايطاليا فانها هنا ٤ لكل مئة الف من السكان واما في ايطاليا فستة لكل مئة الف

واسباب القتل في القطر المصري هي في الغالب الاخذ بالثار والعداوة والدفاع عن العرض . فان البدو وسكان الوجه القبلي يرتأون غالبًا انهُ يجوز لهم بل يجب عليهم ان يقتصّوا بيدهم من كل من يثلم عرض ابنة من بناتهم او امرأة من نسائهم . ولذلك فالزيادة التي ظهرت في العام الماضي في حوادث القتل ما هي الاّ امرٌ عرضيٌّ حدث لاسباب عرضية

اما كثرة حوادث السرقة بظروف فادعى الى إعمال الفكرة اذ يحتمل انها تدلّ على وجود سبب عامّ يدعو الى ازدياد الجنايات . ولكن حوادث السرقة باكراه التي كانت عصابات اللصوص ترتكبها وكانت شائعة في القطر المصري قلّت في العام الماضي على حسب ما قلّت قبلاً كما يُرى في هذا الجدول

| | | |
|---|---|---|
| ١٨٩٨ | ٢١ | حادثة |
| ١٨٩٩ | ١٧ | " |
| ١٩٠٠ | ١٢ | " |

وقد بلغت هذه الحوادث ٥١ سنة ١٨٩٦ فقلتها في العام الماضي مما يسرّ ذكرهُ

اما الجنح فكان عددها في السنوات الاربع الماضية على ما يُرى في هذا الجدول

| السنة | سرقة | اعتداء | باقي الانواع | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| ١٨٩٧ | ١١ ٨٠٣ | ١٣ ٨٣٢ | ١١ ٢٧٤ | ٣٦ ٩٠٩ |
| ١٨٩٨ | ١٢ ٦٧١ | ١٤ ١٦٠ | ١٠ ٩٢٩ | ٣٧ ٧٦٠ |
| ١٨٩٩ | ١٢ ٤٩٦ | ١٥ ٤٦٤ | ١١ ٧٥٣ | ٣٩ ٧١٣ |
| ١٩٠٠ | ١٣ ٧٧٨ | ١٨ ٣٣٨ | ١٢ ٥٧٥ | ٤٤ ٦٩١ |

ولا اظن انهُ يعلَّق شأن كبير على ازدياد عدد السرقات وبقية انواع الجنح فان هذا الازدياد ناتج على الارجح من ان المصريين صاروا يلجأون الآن الى المحاكم اكثر مما كانوا يلجأون اليها قبلاً . ثم ان البوليس زاد انتباهاً فلم يعد يغفل ما يراهُ من الحوادث

اما حوادث السرقات البسيطة فاختلفت كثيراً في هذه السنوات الاربع فزادت ٨٦٨ في سنة ١٨٩٨ عمَّا كانت عليهِ سنة ١٨٩٧ ونقصت ١٧٥ سنة ١٨٩٩ عما كانت عليهِ سنة ١٨٩٨ ثم زادت ١١٠٧ سنة ١٩٠٠ عمَّا كانت عليهِ سنة ١٨٩٨

فاذا اعتبرنا ذلك واعتبرنا ايضاً ما تقدَّم من ازدياد عدد السرقات بظروف على ما ذُكر قبلاً ترجَّح وجود سبب عام دعا الى زيادة هذه الجريمة سنة ١٩٠٠ واظنهُ قلة المحصول بسبب انخفاض النيل سنة ١٨٩٩ . فانهُ بقي ٢٥٠٠٠٠ فدان من غير زرع رغماً عمَّا بذلهُ رجال الري من الهمة والعناية وبقاؤها كذلك لا بدَّ من ان يلحق الفاقة بكثيرين ولو رُفعت الضرائب عنها ووجد سبيل لتشغيل كثيرين من الفقراء في اسيوط واصوان . والفقر والحاجة يسهلان ارتكاب الجرائم ولا سيما السرقة

وقد قال المستر كوربت النائب العمومي في الحكومة المصرية بعد ان راجع هذه الحوادث ما يأتي " وبنوع عام لا اظن ان الزيادة في عدد الجنايات والجنح في هذه السنة يدعو الى انشغال البال " وارى انهُ مصيب في ما استنتجهُ . فان كنت مصيباً في نسبتي هذه الزيادة حديثاً الى سبب وقتي فيُرجى ان يكون ما حدث وقتياً ايضاً وان عدد الجنايات يقلُّ هذه السنة

ومما يذكر في هذا الصدد ان دس السم للمواشي (وهو جريمة شائعة في بلدان المشرق) شائع في القطر المصري ايضاً . وقد بلغني ان نظارة الداخلية تنظر الآن في زيادة المراقبة على بيع السموم سواء باعها الوطنيون او الاوربيون

## السجون

وُجد السبيل لخطوة مهمة في اصلاح السجون وهذا مما يسرُّني ذكرهُ . فقد كان العيب

الاكبر في السجون المصرية ضيقها فان ازدحام المسجونين في السجون الضيقة يدعو الى تفشي الامراض بينهم كما لا يخفى على من يلتفت الى هذا الموضوع . وكان معدّل الوفيات في السجون المصرية في السنوات العشر قبل سنة ١٩٠٠ اكثر مما يجب ان يكون وكان السلّ يفتك بكثيرين وهو مسبب عن الازدحام وفساد الهواء على ما بلغني . وقد وسّعت السجون رويدًا رويدًا في السنوات الاخيرة ولكنها لم توسع بالسرعة المطلوبة لقلة المال ولكن أُنفق على توسيعها ٣٥٠٠٠ ج . م سنة ١٩٠٠ فبلغ ما أُنفق في السنوات الثلاث الاخيرة ٨٨٠٠٠ ج . م . وابيح لمصلحة السجون ان تنفق ٣٠٠٠٠ ج . م في السنة الحاضرة وهي تبني الآن سبعة سجون جديدة وقد وضعت المسجونين في ستٍّ منها منذ السنة الماضية . وظهرت نتيجة ذلك حالاً فقلّ معدّل الوفيات من ٣١ في الالف سنة ١٨٩٩ الى ٢٣ في الالف . ولا يكاد احد يرتاب في ان معدّل الوفيات يقلّ ايضًا اذا أُنقذ المسجونون من نتائج النظام القديم . كتب كولس باشا يقول " لقد وُسّعت السجون حتى لم يبقَ شيءٌ من الازدحام في السجون المركزية الكبيرة ولا يعلم مقدار الاصلاح الذي نتج عن بناء هذه السجون الجديدة الاّ الذين عرفوا السجون المصرية القديمة . وسينسى كل احد بعد زمن قصير ان السجون القديمة كانت موجودة "

ومن العيوب الكبيرة ايضًا ان كثيرين من المسجونين كانوا يأكلون طعامًا يأتيهم به ذووهم . ولا يخفى ما يُعترض به على هذا الاسلوب ومن ذلك انهُ يجعل انقياد المسجونين صعبًا ان لم يكن محالاً . ومن الواضح ان الحكومة مضطرة الى اطعام المسجونين كلهم ولكن قلّة المال اضطرتها ان ترجئ ذلك الى فرصة اخرى

وفي سجون القطر المصري المركزية ٦٣٠٠ مسجون تبلغ نفقات طعامهم اكثر من ٢٥٠٠٠ ج . م في السنة . ولمّا وُضعت الميزانية لهذه السنة عُين فيها ١٨٠٠٠ ج . م لطعامهم وينتظر ان يكتسبوا بعملهم ٧٠٠٠ ج . م فيفي ذلك بنفقات طعامهم وهذه اول مرة أُطعم فيها المسجونون كلهم على نفقة الحكومة

وتنقّح قانون عقوبات المسجونين فان القانون القديم الذي سنّ سنة ١٨٨٤ كان ناقصًا جدًّا وقد عدّل من وقت الى آخر باوامر مختصرة او بقرارات وزارية لكن هذه التعديلات ولا سيما الاخيرة منها اوقعت بعض الاشكال . واعترض رجال الحقانية على نظارة الداخلية لوضعها اوامر لا مسوّغ لها في القانون

اما القانون الجديد فنظرت فيهِ لجنة مختلطة عدة اشهر وقد بقي فيهِ كثير من القانون الاهلي الفرنسوي وادخلت فيهِ تغييرات كثيرة مبنية على قانون السجون الانكليزي والهندي

فكانت النتيجة انهُ صار اسهل استعمالاً من القانون الاول وحدّدت فيهِ المسأولية تحديدًا جليًا

واتبع القانون الهندي في تقسيم المجرمين الى محبوسين ومسجونين فالذين يحكم عليهم بالحبس لا يشغلون الاَّ الاشغال التي تقتضيها خدمة السجن

وفي تقرير المستر مكلريث عن احوال القضاء في العام الماضي تفصيل اوسع عن التغييرات التي أُدخلت في هذا القانون

واذا قلنا ان اصلاح السجون قد تمَّ تمامًا نكون قد بالغنا في ذلك ولكن من المؤكد ان ادارة السجون صارت اصلح كثيرًا مما كانت حتى الآن وقد تدعو الحال الى اصلاحات اخرى صغيرة ولكن كل المساوىء الفاضحة التي كانت في النظام القديم قد زالت الآن

## سجن الاحداث

سجن الاحداث في القاهرة على ما يرام من كل وجه وادارتهُ تعود بالمدح على كولس باشا والمستر بوب المدير الذي يقيم فيهِ ويقضي وقتهُ كلهُ في تهذيب احداثهِ . وهو اشبه بمدرسة منهُ بسجن يتعلم فيهِ الاولاد القراءة والكتابة والحساب ويمرَّنون على الحركات العسكرية وعلى النظافة التامة . وقد اضيف اليهِ اماكن يعلم الاحداث فيها بعض الصنائع البسيطة وأُنشئت منهم فرقة موسيقية . واذا مضى على الاحداث بضعة اشهر لاختبارهم ابيح لهم الخروج من السجن في فسحات يقضون فيها خارجًا نصف يوم فلم يسيئوا استعمال هذه الفسحات الاَّ مرة واحدة . وابيح لاربعة وخمسين ولدًا منهم في العام الماضي الى يمضوا الى بيوتهم وهذه اول مرة ابيح لهم ذلك والذين بيوتهم بعيدة دفعوا اجرة سكة الحديد ولما انتهت مدة المسامحة عادوا كلهم من تلقاء انفسهم

ويعطى كل ولد مليماً كل يوم واذا احسن سلوكهُ زيد راتبهُ حتى يبلغ اربعة مليمات في اليوم ويسمح لهُ بان يصرف ما يكتسبهُ . واما النصف الآخر فيحفظ لهُ ويعطاهُ حينما يخرج من السجن

واحداث المصريين نبهاء والمرجح انهم انبهُ من اكثر الاحداث الاوربيين الذين أُمن سنهم وقيادهم سهل وكذلك جريهم على مقتضى الحال ولذلك لا يستغرب انهم استفادوا كثيرًا مما لقوهُ من التهذيب والتدريب في سجن الاحداث . ولكن لا يمكن بت الحكم في نجاح هذا العمل الاَّ بعد ان يُعلَم مصير الذين اتموا مدة اقامتهم في هذا السجن وخرجوا منهُ . وقد خرج منهُ حتى الآن ٣٩ ولدًا ويقال ان ٢٨ منهم سائرون سيرًا حسنًا وخمسة عادوا الى السجن

ثلاثة منهم لاجل الخصام واثنان لاجل السرقة . ولا يعلم حال الستة الباقين

ولا يدخل سجن الاحداث الآن الاَّ الذين حُكم عليهم لكن كولس باشا يرجو ان يوسع سلطة القانون حتى يشمل الاولاد المتشردين الذين يجولون الآن في شوارع المدن الكبيرة

## الحشيش

تمَّ اصلاح كبير في العام الماضي في مصلحة خفر السواحل لمنع ادخال الحشيش على قدر الامكان

وبلغ مقدار الحشيش الذي ضُبط في العام الماضي غربي الاسكندرية ٨٠١٣ كيلوغراماً ( ٨ اطنان ) ضبط ٤٣٥٤ كيلوغراماً منها وهي منقولة في الصحراء الى النيل وقبضت جوَّالات خفر السواحل على باخرة وسكونة فيهما ٣٦٥٩ كيلوغراماً

وينتظر انشاء محطة لخفر السواحل هذا العام في السلوم على ٢٤٠ ميلاً غربي الاسكندرية عند الحد بين القطر المصري وطرابلس الغرب وحينئذٍ ينشأ حرس من الهجانة فتتم سلسلة الخفر بين الاسكندرية وآخر حدود القطر المصري غرباً

وقد عينت نظارة الداخلية ومصلحة خفر السواحل لجنة مختلطة للبحث في مسألة قبائل البدو النازلين في صحراء ليبية وعليهم الاعتماد الاكبر في تهريب الحشيش وحملهم على مساعدة الحكومة في منع التهريب فجُعل عشرة من اشهر رجالهم مشايخ وأُعطوا بعض السلطة ويرجى ان تشتد الروابط بذلك بين البدو ومصلحة خفر السواحل لمنع التهريب

ومما يستحق الذكر ان الذين دلُّوا على آخر كميتين من الحشيش صودرتا في الصحراء هم من هؤلاء البدو

وبلغ كل الحشيش الذي ضبطتهُ مصلحة خفر السواحل في العام الماضي في القطر المصري كلهِ ١٣٥٥٥ كيلوغراماً والذي ضبطهُ البوليس ١٥٦٦ كيلوغراماً والذي ضبط في الجمارك ٥٠٤ كيلوغرامات والمجموع ١٥٦٢٥ كيلوغراماً فهو يزيد كثيراً عمَّا ضبط سنة ١٨٩٩ ومقدارهُ ٦٤٧٧ كيلوغراماً و يزيد ٥ اطنان عما ضبط في اي سنة من السنين السابقة

و يظهر من احصاء الدكتور ورنوك ان الذين دخلوا مستشفى المجاذيب في العباسية والحشيش سبب جنونهم عددهم آخذ في التناقص ولو قليلاً . ففي سنة ١٨٩٨ كانوا ٢٨٫٣ في المئة من كل الذين دخلوا المستشفى فصاروا ٢٧٫٥ في المئة سنة ١٨٩٩ و٢٥٫٣ في المئة سنة ١٩٠٠

وقال الدكتور ورنوك ان النقص في عددهم اكثر مما يظهر من هذه الارقام لان بعض الذين داؤهم مزمن من فعل الحشيش قد أُخرجوا من المستشفى لكي يسع غيرهم من الذين هم في حالة ذات خطر ثم أُعيد بعض الذين أُخرجوا لانهُ تعذر حفظهم في بيوتهم

فمن ٥٠٦ من الذكور الذين دخلوا المستشفى سنة ١٩٠٠ كان ٤١ جنونهم مزمن ناتج من فعل الحشيش يقابل ذلك ٢١ من ٤٥٤ دخلوا المستشفى سنة ١٨٩٩

وسهل عمل البوليس بقانون جديد صادقت عليهِ المحاكم المختلطة فانهُ لم يكن يستطيع اقفال قهوة من قهاوي الحشيش ما لم يُحكم على صاحبها ثلاثًا في سنة اشهر اما الآن فيمكن ان يحكم على صاحبها بحبس سبعة ايام ويغرَّم الى حد جنيه ويمكن اقفال كل محل عمومي سمح صاحبهُ باستعمال الحشيش فيهِ اقفالاً وقتيًا واذا أُقفل كذلك ثلاث مرات او ثبت ان صاحبهُ باع الحشيش او قدمهُ لغيرهِ امكن اقفالهُ اقفالاً دائمًا . وهذا قوى عزائم البوليس على القيام بما يطلب منهُ فحكم بالغرامة على ١١٤٩ شخصًا سنة ١٩٠٠ ولم يحكم الاَّ على ٩٠٢ سنة ١٨٩٩ واقفل ٩٧٥ محلاً سنة ١٩٠٠ ولم يقفل سوى ٣١٠ سنة ١٨٩٩. ولا يكاد يرجى ان يمنع استعمال الحشيش في القطر المصري منعًا تامًا لاسباب ذكرتها في تقاريري السالفة ولكن الوسائل التي استخدمت لتقليل استعمالهِ صارت الآن افعل كثيرًا مما كانت قبلاً . ونتائجها تعود بالمدح على البوليس

## الحج

يهتمُّ سكان القطر المصري المسلمون اهتمامًا شديدًا بكل ما يتعلق بالحج لاسباب لا تخفى على احد . ويهتم غيرهم بهِ ايضًا في هذا القطر وفي غيرهِ من الاقطار لانهم يودون ان يعود الحجاج من الحجاز وليس معهم شيء من عدوى الامراض المعدية ولذلك يحسن بي ان اسهب الكلام في هذا الموضوع ولو قليلاً

لم تتعرَّض الحكومة المصرية لامور الحجاج الاَّ حديثًا فكانوا يمضون الى مكة ويعودون منها كما يشاؤون خاضعين لقوانين مجلس الصحة والكورنتينات . ولا شبهة في انهم كانوا يلاقون اشد المشاق احيانًا كثيرة . وكانت الحكومة تضطر كل سنة في ختام زمن الحج ان ترسل بعض بواخرها الى جدة لترجع كثيرين من الحجاج الوطنيين الذين لا يستطيعون ان يدفعوا اجرة رجوعهم . فلما باعت بواخرها في اوائل سنة ١٨٩٨ رأت ان لا بدَّ لها من النظر في امر الحجاج فاقرَّت اولاً على انهُ لا يباح لاحد ان يذهب الى الحج ما لم يكن معهُ جواز من الحكومة ولا يعطى هذا الجواز الاَّ اذا دفع ١٥٦ غرشًا صاغًا منها غرش منها لطعامهِ وشرابهِ مدة اقامتهِ

في محجر الطور وخمسين غرشاً رسوم الكورنتينا والباقي وهو ستة غروش نفقات انزاله . واقرَّت ثانياً على انهُ لا يجوز لاحد ان يسافر بحراً قاصداً الحج ما لم يكن معهُ تذكرة ذهاب واياب . الاَّ ان البعض اعطوا تذاكر ذهاب واياب من غير ان يكونوا قادرين عن ارجاع الحجاج الذين سافروا بهم ولذلك خطت الحكومة خطوة اخرى سنة ١٨٩٩ واشترطت على طالبي الحج ان لا يسافروا الاَّ في الوابورات التي يقدر اصحابها ان يضمنوا للحكومة انهم يرجعون الحجاج الذين ذهبوا بهم

ونتج من ذلك كلهِ ان عدد الحجاج الذين اضطرت الحكومة الى ارجاعهم على نفقاتها صاروا اثنين في المئة فقط من عدد الحجاج كلهم بعد ان كانوا ثلاثين في المئة . وصارت الحكومة تنفق عليهم من دراهمهم التي دفعوها وقت اخذهم جواز السفر فنجا جمهور المموَّلين من ضريبة ثقيلة واستفاد الحجاج انفسهم من هذا التغيير

ومن جهة أُخرى لم تكن الحكومة تهتمُّ بامر الحجاج بعد وصولهم الى السويس ونزولهم الى البر لكنها رأت ان حفظ الصحة العمومية يدعو الى تغيير ذلك ففي سنة ١٨٩٩ طلبت اسماء كل الحجاج الراجعين وعناوناتهم وبعثت بها الى رجال الصحة في البلاد التي هم منها . وكان عدد الحجاج الذين عادوا حينئذٍ بطريق السويس ٦٢٣٧ فعرفت منازلهم كلهم ماعدا ٢٨٩ حاجاً والمرجح ان اكثر هؤلاء الذين لم تعرف منازلهم مضوا الى الاسكندرية حالاً وسافروا منها الى خارج القطر المصري . ويحتمل ان بعض العنوانات لم يكن صحيحاً . قال الدكتور كرسول الضابط الصحي في بورت سعيد " ان هذا الاسلوب وفى بالمراد جيداً مع انهُ كان في دور الامتحان وكانت الشكوى منهُ قليلة جداً "

واقول اخيراً ان التدابير المتخذة لايواء الحجاج واطعامهم في الطور قد أُصلحت كثيراً اصلاحاً لا داعي لتفصيلهِ هنا . والهمة مبذولة لاصلاح ما بقي من التدابير . والآن التفت الى مسألة تسفير الحجاج بحراً

## شركة البواخر الخديوية

لم توفَّق شركة البواخر الخديوية من حين انشائها سنة ١٨٩٨ فقد فقدت ثلاثاً من بواخرها . ولا حاجة بي الى الكلام على الاسباب المتعلقة بذلك اذ قد عُين مجلس بحري للبحث عن غرق كل سفينة منها . ولكن غرق هذه السفن وجَّه الانظار الى ما يجب ان يكون من المراقبة على سفن الشركات التي من هذا القبيل

وشركة البواخر الخديوية انكليزية وبواخرها ترفع العلم البريطاني ولكنها لا تدخل الموانئ البريطانية فلا يسري عليها قانون سفن التجار . ومن المصلحة العامة ان تكون بواخر هذه الشركة تحت شيء من المراقبة القانونية اذا كان في شرائع البلاد ما ينطبق على ذلك . والشركة لا تأبى هذه المراقبة لانها تستفيد من ازدياد ثقة الجمهور بها اذا علموا انها خاضعة لقوانين تكفل حسن ادارتها . ولما كان قانون سفن التجار غير معمول به هنا فلا بدَّ للحكومة المصرية من ان تسن قانونًا يقوم مقامهُ لكن في تنفيذ هذا القانون على كل الشركات الاجنبية من المصاعب ما لا يمكن التغلُّب عليهِ . وقد قلتُ مرارًا قبل الآن ان الحكومة المصرية لا تستطيع ان تسن قانونًا يعمل بهِ في مثل هذه الحال

وبناء على ذلك دعت الضرورة الى اسلوب لا ينذر استخدامهُ في القطر المصري بحل هذه المشاكل وهو بلوغ الغرض او ما يقاربهُ بوسائط لا تدعو الى سن قوانين ليس في طاقة الحكومة تنفيذها على الاجانب . وهذا الاسلوب قلَّما ينيل الحكومة اكثر من جزء مما تتوخاهُ لكن احوال المسألة التي نحن في صددها سهَّلت على الحكومة تدبير امر مكفول النجاح تقريبًا

اكثر عمل الشركة الخديوية نقل الحجاج فلما جنحت باخرتها "الشرقية" على شعب في خليج السويس اتضح ان نقل الحجاج بحرًا يقتضي ان يكون لهُ قانون ما . وبان ان الفائدة تشمل الحجاج والشركة ايضًا اذا وضعت الحكومة قانونًا لنقل الحجاج في المستقبل من مقتضاهُ مراقبة السفن ومعرفة صلاحيتها لسفر البحر ووجود المكان الكافي فيها لمن تنقلهم من الحجاج . وليس في طاقة الحكومة ان تجبر الشركة الخديوية او غيرها من شركات البواخر على العمل بقوانينها ولكن في طاقتها ان تمنع الحجاج من السفر في غير البواخر التي يقبل اصحابها بشروط الحكومة من تلقاء انفسهم

فتذاكرت الحكومة مع مديري شركة البواخر الخديوية وتم الاتفاق على ما يأتي ملخصًا وهو

لا يُسمَح للحجاج المصريين في المستقبل ان يسافروا الاَّ في سفن الشركة التي تقنع الحكومة بانها تستطيع ان تستخدم اربع سفن على الاقل كل شهر

يقاس ما تسعهُ كل سفينة تحت نظر وكالة سفن لويد وتعطى كل سفينة شهادة يكتب فيها ما هو اكبر عدد يسمح لها بحملهِ من الحجاج

ويذكر في الشهادة أن السفينة في حالة صالحة جدًّا للسفر وان فيها كل ما يلزم من القوارب واجهزة النجاة من الغرق وما اشبه

ووضعت قوانين مدققة من جهة اعطاء الماء مجانًا للحجاج واخذ مقدار كافٍ من

البقسماط . ولم يغفل امر الخدمة الطبية بل أُعطي حقهُ من الانتباه

و يكتَب على جوانب السفينة عدد الحجاج الذين يُسمَح لها بحملهم بحروف كبيرة

وتفتش كل سفينة تفتيشاً تاماً قبل قيامها يفتشها معتمدون من قبل الحكومة حتى يثبت لهم ان كل شيء فيها على تمام المراد وان الحجاج الذين فيها ليسوا اكثر من العدد المسموح لها بهِ واتُخذت التدابير لحمل ما يكفي الحجاج من الماء اذا اقاموا اياماً في ينبع منتظرين سفينة تنقلهم الى الطور . ولا بدَّ من ان يكون في كل سفينة موظف على الاقل يتكلم العربية

وجُعل أعلى ثمن لتذكرة الذهاب والاياب ٥ جنيهات مصرية ووضعت الشركة ٢٠٠٠ ج . م تأميناً على انها تنقل الحجاج المصريين على موجب الشروط المتقدمة واذا خالفت شرطاً من شروط هذا الاتفاق نزعت منها رخصة السفينة التي خالفت الشرط او نُزعت منها رخص السفن كلها

وقد اعترض مجلس شورى القوانين على هذه الشروط لانها تقيّد حرية الحجاج واشار ان تطلق الحرية لهم حتى يذهبوا و يعودوا كما يشاءون ولكن الحكومة ذاكرت في ذلك لجنة من اعضاء المجلس فاقتنعت اللجنة بصحة راي الحكومة وهو ان القانون الجديد يعود بالنفع على الحجاج

ولم يقبل بهذا القانون حتى الآن الاَّ شركة البواخر الخديوية وسيبقى تسفير الحجاج مقصوراً عليها الى ان تناظرها شركة اخرى . ولكن نظام المراقبة الذي يقتضيهِ القانون الجديد يجب ان يسهل للحجاج اتمام سفرهم بما لم ينالوهُ قبلاً من الراحة والامن ولو لم توجد شركة اخرى لمناظرة الشركة الحاضرة

واتمام هذا الترتيب الجديد يعود بالمدح على المستر متشل مستشار نظارة الداخلية الذي جرت المذاكرة معهُ فيهِ . ثم ان مديري شركة البواخر الخديوية اظهروا استعدادهم التام للعمل حسب رغائب الحكومة

## الرقيق

كتب اليَّ الكبتن مكمردو الذي يدير مصلحة منع تجارة الرقيق يقول . " يمكن ان يقال عن ثقة ان النخاسة بطلت فعلاً . فمنذ حدثت حادثة الشرقية التي نُظرت في محكمة القاهرة سنة ١٨٩٩ لم تجرِ الاَّ محاكمة اخرى في حادثة خطف حدثت في الاقصر . ولا شبهة في ان اشتهار حادثة الشرقية كان لهُ وقع عظيم وتأثير مفيد في كل الوجه البحري و يظهر انهُ اتضح

الآن للناس ان الاتفاق الجديد والقوانين الموضوعة في هذا الشأن لا يستطيع احد ان يخالفها من غير ان يعاقب "

ويسرني ان اقرر ان مصلحة منع تجارة الرقيق بحثت حديثاً في سواكن فوجد يستحق الالتفات فان هناك قبيلة صغيرة من الرشايدة تسكن محافظة سواكن وهي مشهورة من قديم الزمان بالنخاسة . وقد حوكم شيخ من اكبر مشايخها واسمهُ مرشود لاجل ابتياع الرقيق وبيعهِ وحُكم عليهِ بالحبس سبع سنوات فكانت النتيجة ان الجانب الاكبر من الرشايدة الذين كانوا يسكنون شمالي سواكن هاجروا الى الاملاك الايطالية وقد بلغني انهُ لم يبقَ سوى اربعين من هذه القبيلة ضمن الحدود السودانية

وقد أُعدَّت المعدات اللازمة لتمكين هذه المصلحة من توسيع نطاق اعمالها في السودان . فيقيم منتش انكليزي في الخرطوم ويطوف فريق من خفر الهجانة بين بربر وكسلا ويقيم فريق آخر في سواكن يطوف في البلاد التي بينها وبين كسلا اي يتصل نطاق الخفر في كل السودان الشرقي . وارجو ان هذه الوسيلة تميت النخاسة في تلك الجهات

وقد بلغ عدد الذين أُعتقوا في القطر المصري في العام الماضي ٣٣٠ وهم

| | ذكور | اناث | المجموع |
|---|---|---|---|
| سودانيون | ٩٠ | ٢١٢ | ٣٠٢ |
| احباش | ٣ | ١٧ | ١٩ |
| شراكسة | .. | ٩ | ٩ |
| والجملة | ٩٣ | ٢٣٨ | ٣٣٠ |

اي انهم ينقصون ٦٦ عمن اعتقوا سنة ١٨٩٩ . ولا شبهة في ان عدد الارقاء الباقين في مصر قليل جدًّا . وكثيرًا ما اسمع الشكوى من صعوبة وجود الخدم للبيوت وقد اشار البعض مرارًا بانشاء مدرسة في القاهرة لتعليم تدبير المنزل . وهذا الامر يستحق امعان النظر ولكني لم ادرسهُ حتى الآن درساً يكفي لابداء رأيي فيهِ

## المجالس البلدية

أُنشئت المجالس البلدية الآن في اكثر البنادر . وهي لم تزل في دور الامتحان لانهُ لا ينتظر ان المبدأ الذي من مقتضاهُ ان يحكم الناس انفسهم بانفسهم يُغرس في القطر المصري ويثمر اثمارًا صالحة دفعةً واحدة .

وقد اتت النتائج احياناً على غير المراد في الإنفاق على الاعمال التي تقتضي مراقبة فنية وبُذّرت الاموال تبذيراً بعض الاحيان . والآن تبحث نظارة الداخلية ونظارة الاشغال العمومية عن الاساليب التي يمكن ان تزاد بها المراقبة الوافية بالغرض

ولكن المستر بنتشنغ مدير مصلحة الصحة العام كتب يقول

" مَن جال في الوجه القبلي والوجه البحري لا يسعهُ الاَّ الاعجاب بما يرى من الاصلاح الكثير في المدن التي فيها مجالس بلدية من حيث النظافة والرُّواء . والفضل في ذلك للمديرين واعضاء المجالس البلدية الذين يهتمُّون باصلاح مدنهم وقد وصلوا الى هذه النتيجة بالقليل من المال الذي انفقوهُ عليها . واشير بنوع خاص الى مدينة الفيوم التي كانت من حيث الصحة من اقبح المدن المصرية فان بلاليع جوامعها وبيوتها كانت تصبُّ في بحر يوسف وهو المصدر الوحيد الذي يستقي منهُ الاهالي . فسدَّت هذه المجاري كلها واقيمت الجدران والدرابزونات على طول النهر منعاً للناس من القاء الاقذار فيهِ .

" وفُتحت الشوارع الواسعة في وسط الاحياء المزدحمة ورُصف كثير منها ونتج من ذلك ان جادت الصحة كثيراً . وكانت وافدات الحمى الراجعة تحدث دواماً في مدينة الفيوم وحولها اما الآن فصار حدوثها نادراً "

ووُضع النور الكهربائي في مدينة المنصورة والعمل جارٍ الآن في انشاء المصارف لشوارعها وقد شرعت تسعة من البنادر في رصف شوارعها وفي خمسة غيرها بضعة كيلومترات من الشوارع المرصوفة والمبلطة وينُظَر الآن في مشروع لانارة بعض هذه البنادر بالنور الكهربائي

ولا ارى مانعاً يمنع الاستمرار على انشاء هذه المجالس البلدية وقد يحسن ان تزاد سلطتها بعض الشيء . واما من يظن انهُ يمكن الجري في الاحوال الحاضرة على حسب الاصول المتبعة في المجالس البلدية التي تُناط بها امور البلد من غير ضرر يلحق جمهور السكان — من يظن ذلك فهو مغترٌّ ولكن ما دامت هذه المجالس على حالها فالخطأ الطفيف الذي يقع منها تكفّر عنهُ الفوائد الحاصلة من ترغيب الاهالي في ادارة شؤونهم بانفسهم

## المصلحة الطبية

عولج في العام الماضي ٢٧٦ ٢٣ نفساً في المستشفيات العمومية و٣٦١ نفساً في مستشفى الامراض المعدية بالعباسية يقابل ذلك ٢٢٨٩٥ عولجوا في العام الذي قبلهُ في المستشفيات العمومية و٤٩٤ في مستشفى الامراض المعدية . وبلغ عدد الذين عولجوا في مستشفى قصر العيني وحدهُ ٢٤ ٦١٦ في العيادة الطبية

وفي سنة ١٨٩١ كان عدد الذين عولجوا في مستشفيات الحكومة ١٥٣٧١ فقط، ومما يحسن ذكره ان نفور الناس من مستشفيات الحكومة قد زال كلهُ الآن تقريباً وصار الاهالي يعترفون بفوائد المستشفيات

وفتحت اجزاخانة في ادفو واخرى في كورسكو وأُرسل الى بعض المدن صناديق فيها من الآلات الجراحية والعقاقير الطبية ما تمس الحاجة اليهِ اذا حدث حادث فجائي ويرجى ان يعطى صندوق من هذه الصناديق لكل طبيب من اطباء الصحة حينما يوجد المال الكافي لذلك

وقد تمَّ مستشفى اسيوط في بداءة السنة وفُتح ثانيةً وبُدِئَ في مستشفى المنيا في بداءة سنة ١٩٠٠ ويكاد يتم الآن

ويبنى الآن قسم للنساء متصل بمستشفى الإسكندرية لكي يكنَّ فيهِ وحدهنَّ

والمال الذي سمح بهِ صندوق الدين للزيادة والتغيير في مستشفى بورت سعيد لم ينفق كلهُ سنة ١٩٠٠ لانهُ لم يستحسن الشروع في البناء وقتما كان الوباء فاشياً فيها ولكن سيشرع في العمل الآن حالاً

ويبنى الآن في القصر العيني ملجأٌ للقطاء جُمع المال لهُ بالاكتتاب العمومي وقد قارب التمام وسيفتح في شهر مايو المقبل او حواليهِ

وانشئ مستشفيان صغيران للامراض المعدية في بنها ودمنهور

واقيم مكان جديد للتطهير المزيل للعدوى في القاهرة واماكن اصغر منهُ في بنها ودمنهور واسيوط والمنيا وشبين الكوم فصار في اكثر بنادر القطر ادوات للتطهير واناس مدربون على استعمالها

ويؤتى بالماء النقي الى مستشفى الإقازيق والى مستشفى المنصورة بطلمبتين من بئرين عميقتين

## الطاعون

الحقت بهذا التقرير مذكرة من المستر بنتشغ اوضح فيها الوسائل التي جرى العمل بها في السنة الماضية لمنع انتشار الوباء . وما ابداهُ المستر بنتشغ ورجالهُ من المهارة وحسن التدبير في مقاومة الوباء الخفيف الذي ظهر في الإسكندرية في الصيف الماضي يعود عليهم بالثناء الوافر

## التطعيم

طُعم ٣٩٣٠٠٠ في السنة الماضية يقابل ذلك ٢٥٧٠٠٠ طُعموا سنة ١٨٩٩ وكثر الطلب كثرة غير عادية على معمل التطعيم الذي يديرهُ النشيط المستر برنتش

وفشا الجدري في القاهرة في العام الماضي ولكنهُ أُوقف حالاً باعادة تطعيم كثيرين من السكان . قال المستر بنتشنغ في صدد ذلك " اني لا ابالغ مهما مدحت الاطباء الوطنيين على الهمَّة التي بذلوها لتطعيم الناس "

وبلغت حوادث الجدري التي أُعلمتْ بها مصلحة الصحة ٢٩٨ كان منها ٢٤٢ بين الوطنيين و٥٦ بين الاجانب . وسكان القاهرة نحو ٦٧٧٠٠٠ نفس والاجانب منهم ٣٥٠٠٠ نفس فقط ويظهر من ذلك ان الذين اصيبوا بالجدري من الوطنيين اقل من الذين اصيبوا من الاجانب بالنسبة الى عددهم وفي ذلك يقول المستر بنتشنغ " ان ما بدا من قلة انتشار الجدري بين الوطنيين يمكن ان ينسب الى ان التطعيم صار الآن اعمّ بين الوطنيين منهُ بين الاجانب وهو اجباري على الوطنيين والاجانب معاً ولكنَّ كثيرين من الاجانب لا يتطعمون ويتعذَّر على رجال الصحة ان يجبروهم على ذلك لان مواليدهم تسجل في قنصلياتهم وقلما ترسل اسماؤهم الى مصلحة الصحة واذا أُرسلت استحال غالباً ان يعلم اين مقرهم . فما دام الاجانب يتعدون قانون التطعيم الاجباري تبقى مصر معرَّضة لانتشار الجدري فيها

## التدابير الصحية في القرى

أُقفل في السنة الماضية ٢٠٨ جبَّانات كانت في اواسط المدن والقرى واختيرت اماكن غيرها خارج المدن لتكون جبَّانات

وابدلت ميضآت ١٧٤٤ جامعاً من جوامع القرى بحنفيَّات حتى يستطيع كل احد ان يتوضأ بماء نقي . وتم ذلك في الوجه القبلي على غاية السرعة حتى لم يبقَ من الميضآت القديمة الاَّ ما ندر

وكتب المستر بنتشنغ عن حالة البرك التي في جوار كل قرية من قرى الفلاحين ما يأتي " لو وجدت الحكومة سبيلاً لردم البرك الآسنة الماء التي قلَّما تخلو قرية منها لجادت الصحَّة كثيرًا . وهي الحفر التي يُصنَع منها الطوب لبناء البيوت فيرشح اليها الماء وتختمر فيها المواد الآلية في فصل الصيف وتفسد الهواء بما ينتشر فيهِ من ابخرتها السامة . واولاد القرى يلعبون حول هذه البرك والنساء يغسلن الثياب فيها والمواشي تشرب منها فتصاب بمرض في حلقها يميتها غالباً . والمرجح ان السكان يصابون من شرب مائها بالدود الصغير المسمَّى Anchylostoma doudenalis اي الاعوج الفم الاثني عشري الذي يسبب الانيميا المتقدمة وهي مرض منتشر جدًّا بين فلاحي مصر يموت بهِ كثيرون والمصابون بهِ كثار جدًّا "

## مستشفى المجاذيب

أُنفق على مستشفى المجاذيب في العباسية في العام الماضي ٢٥٠٠ ج . م . وزيدت ارض المستشفى حتى بلغت ١٧ فدانًا ونصف فدان فيصيب كل واحد من الذين فيهِ جزء من ثلاثة عشر جزءًا من الفدان ويبلغني انهُ يصيب الواحد في بيمارستانات انكلترا عشر فدان وفي بيمارستانات المانيا ربع فدان . وقد بني قسم جديد يسع ثلاثين مجنونًا من المجانين المسيين لخفف الازدحام في القسم القديم الذي يوضع فيهِ هؤلاء المجانين . وبُني مكان واسع للنوم وثماني غرف منفصلة للمعتوهين

ويسرني ان اقول انهُ تمَّ الاتفاق على ان المجرمين المخبلي الشعور يسلَّمون لادارة السجون ويوضعون في طرة . وهذا يقلل الازدحام نوعًا في مستشفى المجاذيب ولا يبقى سبيل لامتزاج المجرمين بغير المجرمين لما في ذلك من المضار

ولا شبهة في ان الوسائل الحاضرة لا تفي بالمراد مع ما تمَّ فيها من الاصلاح . والحاجة ماسة الى مستشفى آخر للمجانين وارجو ان توجد الاموال اللازمة لاقامتهِ قريبًا

## طاعون المواشي

كتب المستر بنتشنغ في هذا الموضوع الهام ما يأتي . " لم تحدث حادثة في القطر المصري من هذا الوباء سنة ١٩٠٠ مع انهُ ظهر في كثير من مديريات السودان الى الشمال والجنوب من الخرطوم . وظهورهُ في السودان هام جدًّا لما بينهُ وبين القطر المصري من الاتصال وقد ظهر في مواشي مركزي واد بشاري وشيلوكة وفي مديرية بربر ولم يفتك بمواشي السودان كما فتك في جنوبي افريقية وسبب ذلك انهُ كان منتشرًا في السودان منذ عدة سنين فصار في المواشي التي في السودان الآن — وهي من نسل المواشي التي مرضت بهِ وشفيت — شيء من المناعة المكتسبة . ثم ان شدَّة الحرارة وشدَّة الجفاف في هواء السودان تضعفان فعل الوباء

" وأُتي بكمية اخرى من المصل المضاد لطاعون المواشي من حكومة الراس في المسنة الماضية أُرسل بعضها الى السودان وترك الباقي في القاهرة ليستعمل حين الحاجة اليهِ . وأُتي بالمصل ايضًا من دار الهيجين بالاستانة وهو شديد الفعل ولكن قوة المناعة فيهِ اقل منها في المصل الوارد من حكومة الراس وقد قرَّر الماجور غرفث الطبيب البيطري الاول في الجيش المصري

ان المعالجة بالمصل نافعة جداً حتى ان الاهالي انفسهم ادركوا نفعها فصاروا يأتون بمواشيهم من تلقاء انفسهم و يطلبون ان تعالج به

" واذا نفد ما عندنا من هذا المصل استحال علينا ان نأتي بغيره الآن من الراس ولذلك رأينا من الحكمة ان يكون عندنا المعمل والادوات اللازمة لاستحضار المصل خوفاً من ان تمسّ الحاجة اليه بغتةً فبني المعمل في الحلفاية واقيم ما يلزم لابواء المواشي . والادوات اللازمة لاستحضار المصل صارت في مخازن القاهرة وسيشرع في استحضاره حالاً اذا دعت الحاجة اليه

" وقد وقفنا في اوغسطس الماضي على رأي الاستاذ كول في طاعون المواشي المنتشر في السودان والوسائل التي يحسبها اصلح من غيرها لمقاومته هناك ولمنعه من الامتداد شمالاً الى مصر . ولهذا الاستاذ خبرة واسعة في طاعون المواشي الذي عمّ جنوبي افريقية سنة ١٨٩٦ و١٨٩٧ و١٨٩٨ . وقد وضع هو والاستاذ ترنر طريقة نجحت مدة انتشاره هناك وهي حقن المواشي بدم المواشي المطعونة وبالمصل المضاد لطاعون المواشي في وقت واحد . فنجا بذلك ٦٦ في المئة من المواشي حيث استعمل هذا العلاج

" وأعلنت حكومة السودان في السنة الماضية عن ٤٦٨ حادثة من طاعون المواشي يقابل ذلك ٨٥٠ حادثة أعلنت بها سنة ١٨٩٩ . ومن المحتمل ان مواشي اخرى اصيبت به ولم تعلن بها الحكومة

" واستُعملت الوسائل الواقية مدى السنة وبذلت حكومة السودان جهدها لمنع ارسال المواشي الى الجهات الشمالية لئلاّ تنتقل العدوى بها الى مصر "

## جلب البقر والغنم

بلغ عدد البقر التي جُلبت في العام الماضي ١٦٠٠٠ يقابل ذلك ١٨٠٠ جُلبت سنة ١٨٩٩

و بلغ عدد الغنم المجلوبة ٨٥٠٠٠ يقابل ذلك ٦٥٠٠٠ جُلبت سنة ١٨٩٩

وسبب زيادة البقر المجلوبة سنة ١٩٠٠ انهُ تمّت حظائر الكورنتينا في الاسكندرية وأُعيد جلب البقر من سورية ولكنها تذبح في الميناء الذي تدخل منهُ

والمواشي والقطعان التي تأتي عن طريق الاسكندرية تؤكل كلها تقريباً فيها لان الحر لا يسمح بنقل لحمها الى القاهرة او غيرها من مدن الوجه البحري الاّ في فصل الشتاء

والقانون الذي يمنع ادخال المواشي من سورية حيّةً لا يزال مرعيّاً . ولا شبهة في ان هذا المنع الذي دعت الضرورة اليه وقاية لمواشي القطر المصري من المرض رفع ثمن المواشي وثمن

اللحم في مصر. وقد وصل الدكتور مكنزي ناظر مدرسة الزراعة الى النتائج التالية بعد البحث المدقق وهي

(١) ارتفع ثمن مواشي الشغل في السنين الاخيرة (خمسين في المئة على الاقل)
(٢) ارتفع ثمن لحم البقر ايضاً
(٣) زاد عدد الحيوانات التي تذبح
(٤) زاد عدد ما يجلب منها

## الكلب

هذا جدول ما حدث من حوادث الكلب في السنوات الخمس الاخيرة

| السنة | حوادث في الحيوانات | حوادث في الناس |
|---|---|---|
| ١٨٩٦ | ٦ | ٤ |
| ١٨٩٧ | ٣ | ٥ |
| ١٨٩٨ | ١١ | ٢ |
| ١٨٩٩ | ١٠ | ٩ |
| ١٩٠٠ | ١٩ | ١٠ |

ويظهر من ذلك ان هذا الداء آخذ في الازدياد ولو قليلاً. وقد عالج الدكتور طونين مئة واربعين شخصاً في مستشفى الكلب الايطالي سنة ١٩٠٠ يقابل ذلك ثمانية وثمانون شخصاً عالجهم سنة ١٨٩٩

وكتب المستر بنتشنغ ان هذا المستشفى "افاد القطر فائدة عظيمة في السنتين الاخيرتين"

## القضاء

نشر المستر مكلريث المستشار القضائي في الحكومة المصرية تقريراً وافياً عن اعمال القضاء وفروعه المختلفة في العام الماضي. ولذلك اقتصر على الاشارة الى بعض الامور المهمة فقط

ظهر نقص مستمر مدة السنوات الماضية في القضايا المدنية التي تنظر في المحاكم الاهلية فبعد ان كان عددها ٣٤٦٧ سنة ١٨٩١ هبط الى نحو ١٠٠ في سنة ١٨٩٦ و١٨٩٧ ولذلك سببان الاول رسوم القضايا في المحاكم الاهلية والثاني تحويل القضايا احتيالاً الى المحاكم المختلطة وقد عُدّلت رسوم القضايا الآن وجاء قانون الاختصاص الذي اشرت اليه في تقريري السابق مانعاً للتحيّل في نقل القضايا من المحاكم الاهلية الى المحاكم المختلطة ولذلك اخذت القضايا

المدنية التي ترفع الى المحاكم الاهلية تزيد عدداً فصار عددها ١٥٤٣ سنة ١٨٩٩ و١٦١٠ سنة ١٩٠٠

وقالت لجنة المراقبة "ان اكثر القضايا التي فحصت هذه السنة ظهر فيها ان احكام المحاكم الجزئية اصح واكثر انطباقاً على احكام القانون مما كانت قبلاً كما يظهر من كثرة القضايا التي ايدها الاستئناف . ويقال مثل ذلك عن احكام المحاكم الابتدائية حيث عدد ما ايدتهُ محكمة الاستئناف منها بلغ ٦٨ في المئة سنة ١٩٠٠ وكان ٦٣ في المئة سنة ١٨٩٩" وهذا مما يسرني ذكرهُ بنوع خاص لان قضاة المحاكم الابتدائية والمحاكم الجزئية كلهم تقريباً من المصريين

ولا يزال العمل جارياً في تنقيح قانون العقوبات وقد نجح كثيراً في يدي المستر برنيات وهو كفوء لذلك . والغرض من هذا التنقيح يكاد يكون محصوراً في ازالة المصاعب التي تنشأ من تطبيق المبادىء العامة بسبب النقص في وضع هذا القانون . ومن المرجح ان يُحوَّر تحويرات جوهرية مثل ان يوضع فيهِ قصاص الجلد للمجرمين من الاحداث كما اشرت في السنة الماضية

## المحاكم المختلطة

اما من جهة المحاكم المختلطة فاكتفي بالاشارة الى اصلاح اداري حدث فيها . فقد كانت الاموال المحجوزة فيها والتي وُدعت فيها بسبب المرافعات وما اشبه تبقى من غير ريع وهذا خَلَلٌ من باب اداري وعرْضةٌ للانتقاد . وقد تمَّ الاتفاق الآن بينها وبين البنك الاهلي على ان هذه الاموال تودع في البنك وهو يدفع عنها ربا ٣ في المئة سنوياً ما دام المبلغ لا يزيد على ١٥٠٠٠٠٠ ج . م وما زاد على ذلك يدفع عنهُ ٢ في المئة . وحالما تمَّ هذا الاتفاق اودعت المحاكم المختلطة في البنك ٢٢٨٨١٥ ج . م ثم اودعت فيهِ مبالغ اخرى فوقها . وقد ارتبط البنك بان يدفع ما تطلبهُ منهُ المحاكم المختلطة حالما تطلبهُ الى حد ١٠٠٠٠ ج .م وان زاد على ذلك اضطرت ان تعطيهُ فرصة خمسة ايام . اما الربا الذي يدفعهُ البنك فيذهب اثنان منهُ لصاحب المال يضاف الى رأس المال وما بقي يقوم بالنفقات اللازمة لذلك

## القضاء في البلاد والقرى

ذكرت في تقريري الاخير ان بعض العمد خُوِّلوا سلطة قضائية للحكم في القضايا المدنية الشخصية التي لا تزيد قيمة المبالغ فيها على مئة غرش لكي يخف الضغط عن المحاكم الجزئية وانتدبت نظارة الحقانية جنسن باشا ليتعهد فعل النظام الجديد في القطر كلهِ فقرَّر عنهُ تقريراً حسناً سنة ١٨٩٩ وتقريراً احسن منهُ سنة ١٩٠٠ وأستنتجُ من تقرير المستر مكاريث وتقرير

جنسن باشا ان تحويل العمد سلطة قضائية قد يخلو من الضرر قال جنسن باشا

" رأيت ان ابيّن الامر التالي نقضاً لما اراهُ من الشك في سلطة العمد وفائدتهم . فان الفرق كبير بين عمدة بلد فيهِ نحو خمسة آلاف نفس وبين جمهور الفلاحين كما هو كبير بين رجل من اعيان الانكليز وجمهور العمال الذين يعملون في ارضهِ وما حولها . واذا كان للمجد الموروث شيء من الشان والسلطة فلكبار المزارعين في هذا القطر مقام رفيع مثل غيرهم من كبار المزارعين في سائر البلدان . وهذا يكفي للدفاع عن هذا الاسلوب لا سيما وكلامنا في مصر وفي مصلحة المصريين "

وكان في اول الامر اسباب كافية للشك في نجاح هذا الامر اي اعطاء السلطة القضائية للعمد تمنع من التوسع فيهِ . لكن اسباب الشك قد زالت على ما اوى فانهُ زيادةً عما شهد بهِ جنسن باشا ولشهادتهِ شأن كبير لم ترفع اليّ عرائض يشكو اصحابها من ان العمد اساءوا استعمال سلطتهم القضائية . وقال المستر مكلريث " انهُ لم يرد على نظارة الحقانية اقل شكوى من حكم حكمهُ عمدة من العمد على ما اعلم " وهذا لا يدل دلالةً قاطعةً على صحة هذا الاسلوب وعلى ان اعمال العمد تراقب المراقبة الكافية ولكنهُ يستحق النظر حتماً . وقد اثبت لي الاختبار الطويل في هذا القطر انهُ اذا وجد ضرر من فرع من فروع الادارة فالغالب ان الذين وقع بهم هذا الضرر يرفعون عرائض الشكوى الى الوكالة البريطانية

وهذا الاصلاح صحيح مبدئياً وهو يجعل فريقاً مهماً من المصريين يهتمون بادارة شؤونهم بانفسهم ويسهل السبيل لتوزيع السلطة القضائية وهذا التوزيع نافع جداً لذاتهِ ولذلك يجب الاستمرار على هذا الاصلاح . وقد يحسن التوسع في اعطاء هذه السلطة ولكن بالحذر ايضاً

## قومسيونات الاشقياء

ابنت مراراً كثيرة قبل الآن انهُ لا بدَّ من التأني في ادخال الاصلاح الى ما كان من البلدان مثل مصر والسودان . والآن اذكر امراً يدلُّ اوضح دلالة على قلة الجدوى من نزع الاساليب القديمة الضارَّة وابدالها بالاساليب الحديثة النافعة قبلما تتغير الاحوال تغيراً يضمن شيئاً من النجاح للاساليب الحديثة

اول شيء عُمل بعد الاحتلال سنة ١٨٨٢ الغاء الكرباج وتلاهُ انشاء المحاكم على النسق الاوربي . والامران لذاتهما من افضل ما يكون ولكنهما كانا متقدمين على ما تقتضيهِ حال البلاد حينئذٍ فانها كانت محكومة بالكرباج منذ قرون وانشاء المحاكم المفيدة لا يكون الا بعد

ان تستعد البلاد لهُ على مرور الزمن ولذلك لا يُستغرَب من ان الانتقال من الفوضى الى القانون كان صعباً بل كان كثير الخطر حيث زال الحكم الاستبدادي قبل ان رسخت سلطة القانون في النفوس فكثرت الجنايات في البلاد حتى فاقت الحد . ولذلك انشأ نوبار باشا قومسيونات الاشقياء سنة ١٨٨٤ وكأنهُ وضع البلاد تحت الحكم العرفي . وكان لذلك نتيجتان الواحدة اعادة الكرباج ولو قليلاً والثانية توقيف عمل المحاكم الاهلية فان كل القضايا الجنائية كانت ترفع الى قومسيونات الاشقياء . ومضت مدة قبلما درى ولاة الامر في القاهرة بالاساليب التي كانت تعتمد عليها هذه القومسيونات . ثم لما تعين المسيو لوجرل نائباً عمومياً ظهر ان اقبح المساوىء كانت تُفعل باسم القضاء . وأُلغيت هذه القومسيونات سنة ١٨٨٩ وبعد قليل عُين السرجون سكوت مستشاراً قضائياً ومن ثمَّ ابتدأ العدل يوضع موضعهُ في الاحكام

ومن ذلك الحين كنت اشعر دائماً ان بقاء الناس الذين حكمت عليهم القومسيونات الملغاة في السجن وصمةٌ على القضاء في مصر لكن مسألتهم كانت كثيرة التعقيد فلم يكن يخامرني ريب في ان كثيرين منهم حُكم عليهم بالعقاب من غير دليل كاف ولكن البعض منهم ايضاً كانوا من كبار المجرمين الذين يستحقون ما حكم بهِ عليهم . ويعصب اعادة النظر في قضية كل واحد منهم على حدتهِ . واخيراً اخذ المستر موريس على نفسهِ البحث الذي اجراهُ ببهارة وروية . والخلاصة التالية من تقريرهِ تكفي للدلالة على اعمال تلك القومسيونات قال

" ان الدكرتو الخديوي الذي أُنشئت بموجبهِ هذه القومسيونات اوجب عليها الاسراع في عملها من غير انقطاع واباح لها الجري على غير ما يفرضهُ قانون تحقيق الجنايات ولكن لم يُقصَد بهِ ان يحرَم المتهم من حق تبرئة نفسهِ : غير انهُ يظهر من القرائن ان ولاة الامر كانوا يرتأون حينئذٍ انهُ اذا وقعت الجناية فلا بدَّ من القبض على احد ومعاقبتهِ . والاسلوب الذي كان يُقبَض بهِ على الناس ليعاقبوا لم يكن على ما يرام . ولم ابحث الاَّ في بعض القضايا ولكني وجدت في كثير منها استعمال الوسائل غير المشروعة للحصول على اقرار المتهمين

" ولم اجد في ١٢٦ قضية بحثتُ فيها ما يشير الى شهادة شهود النفي كأن لا شأن لشهادتهم . ومن قُبض عليهِ وأُتي بهِ الى امام قومسيون من تلك القومسيونات قلَّ الامل باطلاق سبيلهِ على ما يظهر . وقد استغربتُ جدًّا انهُ لم يُذكَر في مصلحة المتَّهم الاَّ انكارهُ التهمة ولم يُذكَر شيء عن انهُ استشهد بشهود نفي . فسألت الذين اقتنعت بعد درس اوراق قضاياهم درساً مدققاً انهُ حُكم عليهم ظلماً — سألتهم عن ذلك فاجابني كل واحد منهم انهم قالوا وقت المحاكمة ان عندهم شهوداً على براءتهم ولكن لم يسمع احد قولهم بل قيل لهم ان كلام اللص

الواحد ليس افضل من كلام اللص الآخر وان من يشهد ببراءتهم فهو شريك لهم الخ . بل كان اذا ثبتت الجناية على احد — اما لان المجني عليه عرفهُ بنفسهِ او لان المسلوب مثلاً وُجد عندهُ واتّهم غيرهُ معهُ يعاقَب هذا ايضاً عقاباً صارماً . واخبرني بعض المحكوم عليهم امورًا تفتت الاكباد عمَّا قاسوهُ من العذاب لما اتّهموا وسجنوا لكي يقروا بما اتُّهموا بهِ . وغنيٌّ عن البيان انهم كانوا يقرون تخلُّصاً عن التعذيب . وكل من فحص التحقيقات الابتدائية يرى ذلك واضحاً. وكنت دائمًا اسأل هؤلاء عمَّا اذا كان عندهم شهود يثبتون براءتهم . فكانوا يذكرون لي اسماء شهودهم مع انهُ مضى على اكثرهم في السجن اثنا عشر سنة الى اربع عشرة سنة وكنت اذا رأيت موجباً للبحث عن صحّة قولهم ابحث فاجدهُ صحيحاً "

وازيد على ذلك انهُ اتضح من بحث المستر موريس أن نظارة الداخلية اخفت عن استعمال التعذيب لحمل المتهمين على الاقرار مدة هذه القومسيونات (١) وشجعتهُ ايضاً

ولما شرع المستر موريس في هذا البحث كان في السجن ١٠٩ ممَّن حكمت عليهم قومسيونات الاشقياء . وقد قال عن ٥٢ منهم انهُ لا يرى وجهاً للاعتراض على ما حُكم بهِ عليهم ومات خمسة في السجن والباقون أُطلق سبيلهم . واختم هذا الفصل باني آسف اسفاً شديداً لان هذا البحث لم يُشرَع فيهِ قبل الآن

## اصلاح المحاكم الشرعية

ان اللجنة التي عينت للنظر في اصلاح المحاكم الشرعية واشرت اليها في تقريري السابق توقفت بسبب مرض القاضي الاكبر مرضاً يسوءني ان اقول انهُ انتهى بوفاتهِ وانا اكتب هذا التقرير

والنجاح مستمر في تنظيم هذه المحاكم ففي محكمة مصر الكبرى تمَّ تسجيل ٨٦٥٤ قضية وبُوّبت وجعل لها فهرس ليسهل الوصول اليها وكذلك تمَّ تسجيل ٤٦٦٤ قضية في محكمة الاسكندرية وتسجيل كثير من القضايا في البنادر الكبيرة . قال المستر مكريث " ولم نزل بعيدين عن اتمام هذا العمل الشاق وهو ايجاد النظام حيث ساد التشويش في دفترخانات سبع عشرة محكمة من محاكم مصر المركزية ولكن العمل جارٍ بهمة وانتظام . ونحن واثقون باتمامهِ اخيرًا "

(١) حدث ذلك على اثر استعفاء نوبار باشا سنة ١٨٨٨

## التعليم

اشار مجلس شورى القوانين حديثًا ( وليس ذلك بالمرة الاولى ) الى حاجة البلاد من حيث التعليم . ولا حاجة بي الى اقول باني سررت جدًّا بما ابداهُ اعضاءُ مجلس الشورى من الاهتمام بهذا الامر الهام وباني اوافق قلبيًّا على كل ما يبذلونهُ هم وغيرهم لاصلاح التعليم وتوسيع نطاقهِ في البلاد

وقد يفيد ان ابدي رأيي في ما هي الوجهات التي يحسن ان تتجه فيها همم الناس من هذا القبيل على ما يظهر لي

ينظر كثيرون من الناشئة المصرية المتعلمة الى الاستخدام في وظائف الحكومة كغاية لهم . وقد ذكرت انواع الوظائف الملكية في تقريري عن سنة ١٨٩٨ وقلت انهُ كان فيها حينئذٍ ١٠٦٠٠ من المصريين[1]

ولا شبهة في انهُ لو اقتصر الامر على مراعاة ما تحتاج اليهِ الادارة وما تدعو اليهِ مصلحة المموَّلين لكان الاصلح الاقلال من عدد المستخدمين الصغار والزيادة في رواتب كثيرين من الباقين منهم ولكن ذلك ليس في النية لانهُ يعود بالمتاعب على كثيرين من الذين لا يستحقون ذلك وعلى عيالهم . وقد تزيد الشكوى منهُ على الفوائد المترتبة عليهِ ويُحسب مروقًا من العادات المقرَّرة لا موجب لهُ و يستدعي الاعتداء على حقوق يمكن عدها مكتسبة ولو لم تكن شرعية

فليس في النية منع ما في عدد المستخدمين المصريين من الزيادة ولا ذلك لازم ولا مرغوب فيهِ ولكن لا شبهة في ان الميل الارجح في ما يرى في البلاد من سرعة التقدُّم والعمران هو الى تقليل الحاجة الى المستخدمين من بعض الطبقات لا الى تكثيرها . ويظهر صدق هذا القول باقل نظر

والذين امعنوا نظرهم في احوال البلاد السابقة رأوا جليًّا ان الحكومة اضطرَّت لاستخدام عدد كبير من الموظفين بسبب ما كان فيها من الخلل . وينتج من ذلك حتمًا انهُ اذا أُزيل هذا الخلل وصلحت الادارة رويدًا رويدًا لم تبقَ حاجة الى كثرة المستخدمين . واني اذكر الامثلة التالية لايضاح مرادي

ان املاك الدومين والدائرة السنية امرها معلوم لدى سكان هذا القطر . ولا يمضي وقت طويل حتى تزول الادارتان اللتان تتولاها الآن . ولا يخفى ان بيع هذه الاملاك التي كانت

(١) كان عدد الاوربيين حينئذٍ في الوظائف الملكية ١٢٧٠ والانكليز منهم ٤٥٥

لاسمعيل باشا هو خير محض لسكان هذا القطر عموماً ولكن بيعها يقتضي رفت كثيرين من المستخدمين الذين كانوا في خدمة لولا عيوب الحكومة السابقة ما وُجدت . وكذلك الغاء رسوم الكباري التي كانت تدفعها المراكب الجارية في النيل وما ترتب على تغيير نظام مصايد الاسماك ومصلحة الملح حسبما ذكرت في هذا التقرير وتقاريري السابقة كل ذلك عاد بالنفع على السكان كلهم ولكنهُ دعا الى رفت كثيرين من المستخدمين الذين كان لا بدَّ منهم في الاحوال السابقة المبنية على خلل في النظام المالي . ويمكن ذكر امثلة اخرى من هذا القبيل . وعليهِ يجري الحكومة على خطة جديدة اي وقوفها موقف المؤتمن على مال الاهالي واجتنابها الاكثار من المستخدمين لكي لا يثقل الحمل على الممولين لا بدَّ من ان ينتج منهما تعب لبعض الناس

الاَّ ان هذه الحالة لا تخلو من النفع للشبان المصريين ولآبائهم الذين يهتمون بمستقبل ابنائهم . فان اقوالي السابقة تنطبق بنوع خاص على الذين معارفهم عامَّة لا خاصَّة وهم يطلبون خدمة ايًّا كانت في وظائف الحكومة المختلفة التي من مقتضاها ان يعمل المستخدم جالساً في مكانهِ . ولكن المرجح ان البلاد ستحتاج كثيرًا الى المحامين والمهندسين والاطباء والخبيرين بفن الزراعة والمهندسين الكهربائيين ونحوهم من الذين معارفهم خاصة وكل هذه الحرف يعيش الانسان بها من غير ان يكون موظفاً في الحكومة . وما سأشير اليهِ مما يتعلق بالمدرسة الزراعية وبمدرسة المهندسخانة يقوّي الآمال و يشدّد العزائم و يظهر منهُ ان عدد الذين معارفهم خاصة اقلُّ مما تحتاج اليهِ البلاد الآن وان التلامذة الذين درسوا في هاتين المدرستين وجدوا وظائف لهم من غير مشقة

وهذه الامور جعلتني استنتج ان لا بدَّ من ازدياد الاهتمام بامر التعليم الصناعي . وكان كلامي حتى الآن موجهاً الى علم الحقوق والطب وما اشبه من الصناعات العليا ولكن لا يسعني الاَّ ان ارى مجالاً واسعاً لغيرها من الصناعات التي هي دونها فان جانباً كبيراً من الصنَّاع العاملين في مصر الآن هم الاجانب . والمقاولون الذين يبنون خزانات النيل اضطروا ان يأتوا بكثيرين من الايطاليين الماهرين في قطع الحجارة ونحتها لانهُ ليس في مصر من يقوم مقامهم . ثم ان فتح السودان فتح باباً واسعاً للصنَّاع المصريين ولما زرت الخرطوم اخيرًا عجبت من انهُ لا يوجد الآن هناك رجل واحد من السكان السودانيين قادر على نحت لوح من الخشب او بناء حائط من الطوب

ومن رأيي ان البلاد في حاجة الى تكثير المدارس الصناعية . وقد ذاكرتُ حديثًا اناساً مختلفين من الثقات في هذا الموضوع فوجدتهم يستحسنون الاهتمام بالتعليم الصناعي في البلاد .

وارجو ان لا يترك الاهتمام بذلك والشروع فيهِ للحكومة وحدها بل يشاركها فيهِ وجهاء البلاد اذا وُضع لهُ مشروع يمكن العمل بهِ . والمدارس التي اشير اليها وارغب في ان اراها هي التي يُعلَّم فيها القراءة والكتابة والحساب باللغة العربية مع الالتفات الى الرياضة البدنية ويكون الغرض الاهم منها تعليم الصنائع على حسب الاساليب الجديدة بشرط ان تكون بسيطة لا تقتضي آلات كثيرة

ومهما كان نوع التعليم ومهما كانت المدارس التي تنشأ لهُ فلا بدَّ من بذل الجهد لجعل التلامذة يقومون بجانب من نفقات تعليمهم . ولا اظن انهُ يمكن ان يقوموا بكل هذه النفقات . وقيامهم بالنفقات كلها او بعضها لا يطلب من وجه مالي فقط بل من وجوه اخرى لا تقلُّ اهمية عن الوجه المالي

ولا اريد ان اقول كلمة يظهر منها اني اودُّ اضعاف التعليم مهما كان نوعهُ ولكن لا بدَّ لي من القول ان التعليم المجاني يخرج من المدارس شباناً لو بقوا في الدرجات التي ولدوا فيها وتعلموا حرفةً شريفة عملوا بها لرأوا انفسهم اسعد حالاً وانفع لبلادهم من ان يتعلموا ولا يروا امامهم سبيلاً للعيشة والارتقاء الاَّ بالانتظام في خدمة الحكومة

و يسرُّني ان اقول ان نظارة المعارف العمومية رأت مضار التعليم المجاني وقد حاولت تلافيها منذ سنوات ففي سنة ١٨٧٩ كان الذين يتعلمون مجاناً لا اقلَّ من ٩٥ في المئة من التلامذة الذين يتعلمون في مدارس الحكومة . وفي السنة الماضية كان التلامذة الذين يدفعون اجرة التعليم ٢/ ٩٨ في المئة في المدارس الابتدائية العليا و ٨٦ في المئة في المدارس الثانوية وارجو ان يستمرَّ هذا الامر حتى يبطل التعليم المجاني تماماً او لا يبقى منهُ الاَّ شيء قليل جدًّا

وتعليم البنات اهم في غايتهِ من التعليم الصناعي وهنا ايضاً اطلب المساعدة من كل مصري غيور على مصلحة وطنهِ . ولا استطيع ان المَّ هنا بكل اطراف هذا الموضوع المهم ولكني اقول قولاً مبنيًّا على اختبار ثلاثين سنة عاملتُ فيها الشرقيين وصادقتهم ان بلاد المشرق لا تتقدَّم ما لم تتغير منزلة المرأة فيها تغيرًا تدريجيًّا والتعليم جزء من هذه المسألة ولو كان الجزء المهم منها . وسأُبين ان تعليم البنات المصريات ابتدأ بداءة حسنة ولكن لا بدَّ من ان يمرَّ زمن طويل قبلما تنتج منهُ نتائج كبيرة عامة

واخيرًا اعرب لاعضاء مجلس شورى القوانين عن اني اوافقهم قلبيًّا على وجوب بذل الجهد لترقية التعليم في المدارس الاهلية . وسافصِّل ما تمَّ من هذا القبيل واشير قبلاً الى مسألة مهمة مبدئيًّا وهي

من الشواذ الكثيرة في هذا القطر بل من اغربها ان الشبان المصريين يهتمون الآن بتعلم اللغة الانكليزية اكثر مما يهتمُّ الانكليز بتعليمهم اياها . وسبب ذلك واضح وهو ان المصريين عموماً يحسبون ان حصولهم على وظائف الحكومة يكون اسهل عليهم وهم يعرفون الانكليزية منهُ وهم يجهلونها . والمرجح انهم مصيبون في ذلك الى حد محدود . اما الانكليز الذين يعرفون احوال المصريين وما يحتاجون اليهِ فينظرون الى هذه المسألة من وجه تعليمي ولا رغبة لهم في جعل البلاد انكليزية بل يودون الاقتصار من تعليم الانكليزية والفرنسوية على ما تمسُّ اليهِ الحاجة ويفيد المصريين انفسهم . ولا يضلهم الراي السطحي وهو ان درس الفرنسوية او الانكليزية يتضمن ايجاد الاميال السياسية لان هذا الرأي خطأٌ في الغالب على ما ارى . ولا يسرُّهم ما يرون من ازدياد فريق يفشل كثيرون منهُ اذا لم يجدوا لهم وظائف في الحكومة فتعلو شكواهم وهم لو عملوا اعمالاً اخرى في الوقت الذي يقضونهُ في درس اللغات لكان ذلك ادعى لنجاحهم على الارجح

ويظهر من آخر احصاء ان الذين يتعلمون لغات اجنبية في المدارس التي تحت ادارة نظارة المعارف العمومية ٥٨٣٥ ذكوراً واناثاً ومن هؤلاء ٤٩٨٤ اي ٨٥ في المئة يتعلمون اللغة الانكليزية

ولا بدَّ من تعليم هؤلاء بلغة اجنبية ومن اسباب ذلك انهُ ليس في العربية كتب للتعليم في بعض العلوم التي يتعلمها التلامذة . ولكن التوسُّع فيهِ وراء هذا الحد غير محمود العاقبة ولذلك احذّر بكل جهدي من جعل اللغات الاجنبية مما يعلَّم في الكتاتيب . ويجب ان يبقى التعليم فيها كما هو الآن باللغة العربية وحدها

وخلاصة القول في هذا الموضوع ان اجتهاد الذين يهمُّهم امر التعليم في هذا القطر يجب ان يكون مصروفاً بنوع خاص الى اصلاح التعليم الصناعي وتوسيع نطاقهِ والى تعليم البنات وترقية التعليم الابتدائي بواسطة الكتاتيب حتى يرتفع مقياس المعرفة في البلاد كلها . ولا يخفى ان الاحصاء الاخير دلَّ على ان ٨٩٫٥ في المئة من ذكور المصريين و ٩٩٫٧ في المئة من اناثهم لا يعرفون القراءة والكتابة

## تعليم البنات

حدث تغيير عظيم في الرأي المصري العام في السنوات الاخيرة من حيث تعليم البنات . ولقد كان من رأيي دائماً ان مقدار اهتمام الناس بهذا الموضوع من اصدق الادلة على ان

التقدُّم الادبي الموقوف اكثرهُ على سعي اهل البلاد لانفسهم يمكن ان يجاري التقدُّم المادي الذي هو اشد منهُ انتفاعًا بالوسائط الخارجية . ولا نبالغ اذا قلنا ان المصريين عمومًا لم يكونوا يبالون بتعليم البنات منذ سنوات قليلة بل كثيرًا ما كانوا يقاومونهُ . وحاولت مرارًا ان اجعل بعض اولي الامر يهتمون بهِ فلم افلح الاَّ قليلاً ولكني كنت ارجو دائمًا انهُ اذا بُدئ في تعليمهنَّ ظهرت الرغبة فيهِ بنوع عام فجاء الامر على اكثر ما كنت اتوقَّع كما يُرى من عدد تلميذات المدارس التابعة لنظارة المعارف او الموضوعة تحت مراقبتها وهو

| | | |
|---|---|---|
| في كتاتيب المعارف | ٦٤٣ | بنتًا |
| " " خصوصية تحت مراقبة النظارة | ٩٩٧ | " |
| " مدارس الحكومة الابتدائية العالية | ٢٢٠ | " |
| " المدارس الخصوصية الابتدائية العالية تحت مراقبة نظارة المعارف | ١٦٧ | " |
| " قسم المعلمات في المدرسة السنية | ٠٠٤ | " |
| " مدرسة الممرضات والقوابل | ٠١٩ | " |
| والجملة | ٢٠٥٠ | |

وهذا العدد اقل من القليل بالنسبة الى عدد البنات في القطر المصري ولكن يمكن ان تنسب قلتهُ الى قلة المدارس كما يمكن ان تنسب الى عدم الرغبة في ارسال البنات اليها حيث توجد . ولكنهُ مع ذلك يستحق الالتفات لانهُ دليل على ان التعصب ضد تعليم البنات قد زعزعت اركانهُ الآن بنوع عام

وفي العام الماضي تقدم سبع عشرة بنتًا للامتحان الابتدائي وهو للصبيان والبنات على حدٍّ سوى فنال خمس منهنَّ الشهادة . وقد بلغني ان واحدة منهنَّ كانت السابعة عشرة بين ٧١٢ نالوا هذه الشهادة

ولم تتعلم امرأة مصرية حتى الآن صناعة التعليم مع ان تعليم البنات في مصر يستدعي ان يكون اكثرهُ على يد معلمات . لكن نجاح بعض البنات في العام الماضي في اخذ الشهادة الابتدائية سوَّغ لنظارة المعارف ان تجتهد في انشاء فرقة لتعلم علم التعليم فانشأتها في المدرسة السنية ودخلها اربع من البنات اللواتي احرزن الشهادة الابتدائية

## الكتاتيب

ان اعطاء الكتاتيب اعانة مالية على شرط ان تتعهدها نظارة المعارف وتراقب التعليم فيها

قد نجح نجاحاً تاماً كما يظهر من ازدياد عدد الكتاتيب التي قبلت بشروط نظارة المعارف . فان عدد الكتاتيب في القطر المصري حسب الاحصاء الاخير ٩٤٠٤ وقد طلب ٤٨٣ كتاباً منها في السنة الماضية هذه الاعانة مع مراقبة نظارة المعارف فاجيب طلب ٢٤٦ كتاباً منها وهذا العدد يزيد عما كان في الاعوام السابقة

ومعلوم ان ٤٨٣ كتاباً عدد قليل بالنسبة الى ٩٤٠٤ ولكن العدد وحده ليس مقياساً لتأثير الاعانة في الكتاتيب الاهلية . ومما يذكر في هذا الصدد وهو اهم من زيادة عدد الكتاتيب الطالبة مراقبة الحكومة ان الآباء يفضلون تعليم اولادهم في المدارس التي تحت مراقبة الحكومة ويستدل على ذلك اولاً بزيادة عدد طالبي الدخول في مدارس الحكومة والطالبون في كثير من الاحوال يزيدون عما تسعهُ المدارس وثانياً باقفال المدارس التي لم تعترف بها نظارة المعارف

وبلغت الاعانة في السنة الماضية كل المال المعين لذلك وهو ١٠٠٠ ج . م وكان هذا المال ٧١٦ ج . م سنة ١٨٩٩ و٤٩١ ج . م سنة ١٨٩٨ . وقد زيد ٥٠٠ ج . م اخرى في ميزانية سنة ١٩٠١ لكي يتسع نطاق هذا المشروع فصارت الاعانة السنوية ١٥٠٠ ج . م

ثم ان ٨٦ مدرسة اخرى فيها ١٤٥ معلماً و٣٩٦٦ متعلماً ( ٣٣٢٣ تلميذاً و٦٤٣ تلميذةً ) كانت تحت مراقبة نظارة المعارف في العام الماضي عدا الاربع مئة والثلاثة والثمانين كتاباً . وكل الكتاتيب التي تحت ادارة نظارة المعارف او تحت مراقبتها بلغت في العام الماضي ٥٦٩ فيها ١٦٢٨١ تلميذاً . ويتوقف نجاح هذه الكتاتيب وتقدمها على المال فكلما صلحت حال المالية المصرية زيد المال المعين لمساعدتها

## مدارس المعلمين

ان حاجة القطر المصري الى المعلمين ولا سيما المعلمين الوطنيين الذين يعلمون اللغة الانكليزية تزيد كثيراً على عدد من يخرج من مدارس المعلمين . ثم ان ادخال التعليم الى السودان سيزيد الحاجة الى المعلمين ايضاً . ولم يدخل في العام الماضي سوى قسم المعلمين الوطنيين الذين يتعلمون الانكليزية في المدرسة التوفيقية سوى ثلاثة فصار عدد كل التلامذة فيهِ عشرة . والمدرسة الاخرى التي فيها قسم لتعليم المعلمين هي مدرسة النصرية والمتعلمون فيهِ يتخرّجون في تعليم اللغة العربية وما يُعلَّم بها في المدارس الابتدائية والثانوية وكان عدد من فيهِ ٦٠ طالباً . والتلامذة في هذين القسمين يتعلمون مجاناً ويُعطَون شيئاً من المساعدة المالية . ولا سبيل غير هذا لترغيب

الشاب المصري الذي يبدو شهادة الدروس الثانوية في التعليم لان الذين يبدهم هذه الشهادة عددهم قليل جدًّا والمرغبات لهم في الوظائف الاخرى اقوى كثيرًا

## مدرسة الحقوق

اقتبس هنا الكلام الآتي من تقرير المستر مكريث عن هذه المدرسة قال

"رأست لجنة الامتحان السنوي في شهر يونيو الماضي حسب العادة فسرَّتني نتيجتهُ بوجهٍ عام

"وكانت درجة الكفاءة لاكثر تلامذة السنة الرابعة كما كانت قبلاً تقريبًا وهم قلما يمتازون في ما حصلوهُ نوعًا ودرجة . ولا يلام اساتذة المدرسة على ما يرى في التلامذة من قلة ما يميزهم بعضهم عن بعض لان ليس في اسلوب التعليم الفرنسوي وما جرى مجراهُ ما يدعو الى هذا الامتياز كما اشار الى ذلك المستر باركلي منذ مدة في مقالة نشرت في جزء ابريل من مجلة جمعية مقارنة القوانين موضوعها "تعليم الحقوق في فرنسا" اثبت فيها افضلية الاسلوب الانكليزي (او عدم الاسلوب) من هذا القبيل لانهُ يجعل التلميذ يعتمد على نفسهِ ويحاول الامتياز عن غيرهِ . ويزيد الاسلوب الفرنسوي تأثيرًا اذا دخل المدارس الشرقية واتصل بما اعتادهُ الشرقيون من الاساليب الفكرية . وقد اشرت الى ذلك في تقريري عن امتحان مدرسة الحقوق سنة ١٨٩٨ ولكني عالم ان ما اشرتُ بهِ حينئذٍ من مزج التعليم النظري بكثير من التعليم العملي لا يخلو من المصاعب الخاصة بهذا القطر ومع ذلك فقد يحسن ان يزاد التعليم العملي ايضاً"

وانا لست اهلاً للكلام على موضوع كهذا مثل المستر مكريث ولكني اختبرتُ من طباع المصريين واطوارهم ما يسوغ لي ان ابدي ما اعتقدهُ وهو ان المستر مكريث اصاب كبد الحقيقة واشار الى امر يستحق اشد الانتباه في تعليم الحقوق وغير الحقوق في هذه البلاد فانهُ يجب ان يُرحب بكل ما يمنع الشاب المصري من ان يكون آلة صماء او بكل ما يجعلهُ يتوخَّى الامتياز كما قال المستر مكريث

والظاهر ان القسم الانكليزي الذي اضيف الى مدرسة الحقوق حديثًا جارٍ على ما يرام وفيهِ الآن ثلاثة مدرسين من الانكليز وقد يضاف اليهم واحد او اثنان قريبًا

والبناء الذي فيهِ مدرسة الحقوق غير صالح لها وسيبدأ بانشاء بناء جديد لها قريبًا

## مدرسة الصناعة

في مصر مدرسة واحدة مهمة للفنون الصناعية وهي في بولاق . ومنذ سنوات قليلة كان

كل تلامذتها يتعلمون مجاناً ولم يكونوا يعرفون مبادئ العلوم ثم طلب فريق من التلامذة المتعلمين الدخول اليها ولكن لا يزال التلامذة المجانيون ثلثي التلامذة كلهم

ومنذ سنة ١٨٩٦ اشتُرط على التلامذة الطالبين الدخول الى هذه المدرسة ان يكونوا قد درسوا الدروس التي تؤهلهم لدخول المدارس الثانوية وعُمل بهذا الشرط رويداً رويداً وكان في المدرسة ٣٣١ طالباً في العام الماضي والذين نالوا منهم الشهادة الابتدائية قبل الدخول اليها ٢٠٦ . ولا يقبل في فرقة التلغراف الا التلامذة الذين في يدهم الشهادة الابتدائية وكل الذين عُينوا في مصلحة التلغرافات المصرية منذ سنة ١٨٩٦ وعددهم ١٤٥ درسوا في هذه المدرسة . وقد جعلت مصلحة التلغرافات الحصول على الشهادة الابتدائية قبل الحصول على الشهادة الفنية شرطاً لازماً بناء على المبدإ المقرر وهو ان التعليم العالي الخاص يجب أن يؤسس على التعليم الابتدائي العام . وزيد عدد الطلبة في فرقة التلغراف في العام الماضي من ٥٠ تلميذاً الى ٦٠ تلميذاً وذلك بطلب مصلحة التلغرافات وزيد ايضاً فرع لتعليم الهندسة الكهربائية بطلب مصلحة سكة الحديد حتى يتعلم الشبان المصريون ما يؤهلهم لهذا العمل في تلك المصلحة

وطلب اصحاب المعامل والورش المختلفة في القطر كله في العام الماضي من ناظر هذه المدرسة تلامذة اتموا دروسهم فيها اكثر مما طلبوا منه في اي سنة اخرى من السنين السابقة فلم يقدر ان يلبي طلبهم كلهم . والتلامذة الذين اتموا دروسهم في العام الماضي وعددهم ٨٣ استخدموا كلهم برواتب مختلفة من ٣٦ جنيهاً في السنة الى ١٢٠ جنيهاً . والذين يأخذون الرواتب العليا استخدموا في غير مصالح الحكومة . وبلغ عدد الذين اتموا دروسهم منذ سنة ١٨٨٩ سبعمائة واثنين وتسعين تلميذاً وقد استخدموا كلهم من غير استثناء في وظائف مختلفة كما ترى

| | |
|---|---|
| في مصلحة سكة الحديد والتلغراف | ٤٠٧ |
| في نظارة الاشغال العمومية | ٠٨٣ |
| في غيرها من المصالح الاميرية | ١٢٦ |
| في غير المصالح الاميرية | ١٧٧ |
| والجملة | ٧٩٢ . |

وقد اتسع نطاق هذه المدرسة حتى لم يعد البناء الذي هي فيه كافياً لها ومصلحة سكة الحديد تحتاج اليه لتوسيع عنابرها المتصلة به ولذلك اختارت لها نظارة المعارف مكاناً في العباسية ويرجى ان يبنى لها بناء فيه قريباً

## مدرسة الزراعة

الرغبة شديدة في مدرسة الزراعة وفائدتها كبيرة للبلاد وعدد التلامذة ابناء اصحاب الاطيان الذين يطلبون الدخول اليها على ازدياد مستمر

وفيها الآن ٥٤ تلميذاً ٣٤ منهم مصريون و٢٠ اوربيون وقد نال شهادتها في العام الماضي تسعة ( ٧ مصريون و ٢ من اليونان ) وذهب احد اليونانيين الى مدرسة ادنبرج ليتم دروسهُ فيها والثانية الباقون وجدوا وظائف توظفوا فيها

ومما يسرُّ في امر هذه المدرسة ان الذين يتخرجون فيها لا يعتمدون على الحكومة في تحصيل معيشتهم فان كثيرين من التلامذة الذين اشرت اليهم دخلوا في خدمة اناس من كبار المزارعين . ويطلب من المدرسة الآن من هؤلاء الشبان اكثر مما تستطيع ان تخرّج

## مدرسة المهندسخانة

يسرُّني ان اقول ان ادواء هذه المدرسة التي اشرتُ اليها قبلاً قد عولجت ووضعت لائحة جديدة لدروسها وضعتها لجنة رأسها المرحوم المستر ولسون الذي كان مديراً عاماً للخزانات

قال المستر دانلوب " ان التلامذة الذين كانوا يدخلون هذه المدرسة كانت تدفع اليهم الرواتب اغراء لهم بالدرس فيها لكن هذا الاسلوب أُلغي في العام الماضي ودخلها التلامذة من غير ان يدفع اليهم شيء وهذا من علامات الارتقاء" . ولقد احسنت نظارة المعارف بابطالها اسلوب التعليم المجاني الذي كان عاماً تقريباً ومع ذلك لم تقلّ رغبة الناس في هذه المدرسة بل زادت وزاد عدد الطلبة رويداً رويداً كما يظهر من الارقام التالية

| | | | |
|---|---|---|---|
| سنة | ١٨٩٧ | ١٦ | طالباً |
| " | ١٨٩٨ | ٢٧ | " |
| " | ١٧٩٩ | ٤٣ | " |
| " | ١٩٠٠ | ٥٠ | " |

## مدرسة الطب

اشرت في تقريري الماضي الى ان الحاجة ماسَّة الى استاذ كفء لتعليم التشريح في مدرسة الطب . وقد اختير هذا الاستاذ الآن . ويظهر من الامتحانات الاخيرة ان تلامذتها يحصلون بنوع عام على ما يرضي من المعرفة وقد اعطيت الدبلوما الطبية في العام الماضي لثمانية من

التلامذة الذين جازوا الامتحان المطلوب . ودخل المدرسة ١٥ تلميذاً جديداً . وقد أُلغي حديثاً ما كان يعطاهُ التلامذة من الرواتب كما أُلغي في المهندسخانة .

ثم ان القطر المصري وبلاد السودان في حاجة شديدة الى مدرسة لعلم الطب البيطري

## الجمعية الزراعية

يهتمُّ المصريون كلهم بالزراعة من اعلاهم الى ادناهم اكثر مما يهتمون باي موضوع آخر على الارجح ولذلك لا عجب اذا نجحت الجمعية الزراعية التي أُنشئت منذ سنتين برئاسة البرنس حسين باشا كامل نجاحاً تاماً . وقد انضمَّ اليها ٢٦٩ عضواً في غضون السنة الماضية فصار عدد اعضائها ٧٠٨

وانا واثق ان مجلة هذه الجمعية تقرأ و يستفاد منها وهي توزعها على الاعضاء مجاناً ووزعت ايضاً من وقت الى آخر كراريس تبحث عن دود القطن وسوس الحبوب ونحو ذلك من المواضيع

وقد نجح المعرض الزراعي الذي فُتح في الاسبوع الاخير من شهر يناير الماضي نجاحاً تاماً رغماً عن شدَّة العواصف والامطار . واعجبني اهتمام الذين عرضوا الآلات الزراعية من الانكليز فانهم اكثر من غيرهم من الامم الاخرى على ما يظهر والآلات التي بعث كثيرة جداً . ومن المحتمل ان اهل الزراعة من المصريين يميلون الى استعمال الاساليب الجديدة اذا رأوا انها موافقة حقيقةً لمطالب بلادهم وهذا يخالف ما يقال عنهم غالباً من انهم غير ميالين الى ذلك . واشير على صانعي الآلات من البريطانيين ان يدرسوا مطالب هذه البلاد جيداً . و يسرُّني انهم يفعلون ذلك الآن على ما يظهر من حيث الآلات التي الكلام عليها

وقد اخذت الجمعية على نفسها انتقاء نقاوي القطن وتوزيعهُ على فقراء الفلاحين فوزعت نحو ثمانية آلاف اردب جمع ثمنها مع الضرائب . وهي تعطي النقاوي لكبار المزارعين بالثمن نقداً

وزاد الترغيب في استعمال السماد منذ أُنشئت هذه الجمعية . وقد طلبت من الحكومة ان يعفى السماد الوارد الى القطر المصري من رسوم الجمارك فاجابتها الحكومة الى طلبها وعفتهُ مدة خمس سنوات . وكانت النتيجة ان اتسعت تجارة نيترات الصودا ونحوها من المواد

ومما اذكرهُ في هذا الصدد ان ٤٠٠٠ فدان زُرعت بنجراً في العام الماضي وقد بلغني ان مقدار السكر في البنجر المزروع في القطر المصري اكثر من مقداره في البنجر المزروع في غيره من البلدان لكن مقدار غلة الفدان ليس على ما يرام . ومن المحتمل ان ما عُلم بالاختبار حتى الآن يدعو الى اختيار اساليب اخرى لزراعته فاذا نجحت التجارب اخيراً ترجَّح ان يزيد مقدار السكر الصادر من هذا القطر

الذي كان في المدفن وقبور العائلة الملكية ووجد في واحد منها حلي وقطع من الذهب والمينا وهي الآن في متحف الجيزة

واستمرَّ العمل في بناء المتحف الجديد في السنة الماضية وتمَّ سقفهُ وواجهتهُ ما عدا صفائح الرخام والنقوش البارزة . وتمَّ ايضاً تشييدهُ بالجبس من الخارج وتشييد جانب كبير منهُ من الداخل وأُتي بعمال مخصوصين من البندقية لوصف ارضهِ بالفسيفساء

ومُدَّت سكة حديدية وقتية تصل المتحف الجديد بمتحف الجيزة لكي يسهل نقل القطع الكبيرة الثقيلة من الثاني الى الاول

وينتظر اتمام البناء الجديد واعدادهُ لنقل العاديَّات اليهِ في آخر السنة الحاضرة وارجو ان يتحقق ذلك . ومتى وضعت هذهِ المتحف الفائقة الثمن في دار لا تنفصل بها النار اطمأنَّ بال كل مَن هو مسؤُل عن حكومة مصر بوجه من الوجوه

وقد بلغت الاموال التي أُنفقت على بناء المتحف الجديد ١٦٩٠٠٠ ج . م حتى آخر سنة ١٩٠٠ أُنفق منها في العام الماضي ٣٧٠٠٠ ج . م وستكون النفقات كلها اكثر كثيراً مما قُدِّر لها ولكنها ليست زائدة اذا نظرنا الى حجم البناء واهميتهِ اقول ذلك وانا لا ادَّعي شيئاً من المعرفة الفنية في هذا الموضوع

وحُرِّر الاسلوب الذي وُضع اولاً لانشاء فهرس ما في المتحف من الآثار قصد الاسراع في اتمامهِ وطُبع منهُ ثلاثة مجلدات وتنقح الآن ثلاثة أُخرى لكي تطبع . وتعدُّ سبعة مجلدات اخرى وسترسل الى المطبعة في هذه السنة . ويظهر من ذلك ان العمل الذي شرع فيهِ رجال المتحف عظيم وقد تمَّ منهُ جانب كبير ولا بدَّ من ان تمرَّ مدة قبلما يتمُّ كلهُ . ونفقات هذا الفهرس اكثر مما قُدِّرت وقد سمح اعضاء صندوق الدين بمبلغ آخر من المال لاتمامهِ

## حفظ الآثار العربية والقبطية

استمرَّ العمل في السنة الماضية لحفظ الآثار العربية القديمة في القاهرة ولترميم بعضها وقد شمل خمسة عشر جامعاً ومدفناً واهم الترميمات في جامع المؤيد وفي قصر الشمع

وابتيعت الاكواخ التي كانت مبنية حول بعض المباني القديمة وهُدِمت

وبلغت النفقات ٧٢٠٠ ج . م دفع ديوان الاوقاف ٣٢٠٠ ج . م منها . وقد وهب صندوق الدين هذه المصلحة ٢٠٠٠ ج . م منذ بضع سنوات فلم يبقَ منها الآن سوى ٢٠٠ ج . م . وعينت لجنة حفظ الآثار ٢٠٠٠ ج . م للكنائس القبطية ولكثير منها فائدة

كبيرة جدا من حيث التاريخ وعلم الآثار . واشترطت في اتفاق هذا المال ان الاقباط ينفقون مبلغاً آخر معهُ و يسرني ان اقول ان بطريرك الاقباط رضي الآن بان ينفق ٢٥٠ ج . م كل سنة على حفظ الآثار القبطية

وتم بناء المتحف العربي الى اعلى الطبقة الاولى . ويحتمل ان يتم هذا البناء و يعدّ لوضع الآثار فيهِ في آخر السنة . وقد بقي كثير من النقش الخارجي واتمام ما كان كذلك بطيء . وبلغ ما أُنفق عليهِ حتى آخر السنة الماضية ٣٤٠٠٠ ج . م انفق منها في السنة الماضية ١٤٠٠٠ ج . م

واعطت الحكومة لجنة حفظ الآثار ٥٣٥ فداناً من الاراضي الاميرية يبلغ ريعها السنوي ٢٠٥٠ ج . م لاجل نفقات هذا المتحف السنوية

## الخاتمة

لا استطيع ان اختم هذا التقرير من غير ان اعرب عن املي وثقتي ان زيارة سمو الخديوي لانكلترا وما ابداهُ كل طوائف السكان في هذا القطر من عواطف الحب والاسى عند وفاة الملكة يمكّنان عرى الصداقة والوداد التي تربط الآن ابناء وطني بابناء مصر باشدّ مما كانت تربطهم قبلاً . ومن المحقق انهُ كلما مرّت سنة على الاحتلال زاد الموظفون في الحكومة المصرية من الانكليز معرفةً بلغة الاهالي واخلاقهم وعاداتهم وخبرةً بما تحتاج اليهِ ادارة البلاد . وأثق من الجهة الاخرى اني غير مخطئ في قولي اذا قلت ان المصريين انفسهم يزدادون اقتناعاً سنة بعد سنة ان كل انكليزي موظف في مصر لم يوظف فيها الاّ اعتماداً على ان خدمتهُ نافعة لهم . ومصالح الانكليز ومصالح المصريين متفقة لا تناقض بينها بوجه من الوجوه . والحكومة الانكليزية والامة الانكليزية تهتمان بامر لهُ الشأن الاكبر عند المصريين وهو صلاح حكومة مصر ونجاح اهلها (الامضاء) كرومر

---

## استدراك

لتقرير اللورد كرومر السنوي شأن كبير عند سكان هذا القطر لانهُ تاريخ تذكر فيهِ زبدة ما جرى في البلاد وحكومتها وما عُقدت النية على اجرائهِ . وقد طلب الينا كثيرون من فضلاء هذا القطر ان ننشرهُ لهم في المقتطف لكي يسهل عليهم الرجوع اليهِ كلما مسّت الحاجة ويُحفَظ بهِ تاريخ بلادهم عاماً بعد عام . فاجبنا الطلب . واضطررنا ان نراعي مصطلحات الحكومة

المصرية في تعريبهِ ولو كان في ذلك من التبسائع ما فيهِ لكي لا تفوت الفائدة احداً من القرّاء

اما قراء المقتطف في الشام والعراق وتونس والجزائر والهند وسائر البلدان التي استوطنها ابناء اللغة العربية فلا نظنهم الاَّ راضين عن نشر هذا التقريظ في المقتطف لانهم يرقبون القطر المصري بعين الاخاء ويودون ان يعرفوا ما يؤول اليهِ حال ابنائهِ في زمن الاحتلال

وقد ألحق اللورد كرومر بتقريرهِ مذكرةً في الطاعون لمدير مصلحة الصحة وتقريراً مسهباً عن السودان لحاكم السودان العام وسردار الجيش المصري وسنترجمهما وننشرهما في الجزء التالي

# باب التقريظ والانتقاد

## تقويم المؤيد

هذا كتاب كثير الفوائد الفهُ حضرة الكاتب المجيد محمد افندي مسعود. وقولنا "كثير الفوائد" لا يفي بوصفهِ اذ اعتدنا ان نصف بهِ كتباً لا تذكر فوائدها ازاء فوائدهِ . ومن هذه الفوائد عروض كثير من المدن الشرقية واطوالها بالنسبة الى باريس . وباحبذا لو ذُكر الطول بالنسبة الى غرينوتش فان الاكثرين عليهِ الآن . ويليهِ فصل في حظ الانسان بمواقيت ميلادهِ لا محل لهُ في هذا التقويم المفيد لانهُ من خرافات العجائز . وبعدهُ فصل مسهب من تاريخ مصر القديم ذُكرت فيهِ زبدتهُ في اربع عشرة صفحة . ثم اسماء الباباوات وتواريخ توليهم ويليهِ خلاصة جغرافية واخبار جغرافية وكلام على الممالك والملوك وفيهِ صورهم مصغّرة . وفوائد شتى عن سكة الحديد والبريد والمقاييس والموازين والمكتشفات الحديثة وغذاء الانسان وتركيب جسمهِ وآداب المعاشرة وتدبير المنزل واخبار الحرب وحوادث مصر سنة ١٨٩٩ وكلمات كثيرة بالعربية والايطالية والانكليزية والفرنسوية وفوائد زراعية ثم التقويم نفسهُ وهو صفحات قليلة ذكر فيها التاريخ القمري والغربي والقبطي والشرقي والعبراني واوقات العشاء والفجر والشروق والظهر والعصر وفي ذيل كل صفحة بيت حكمي حري بالحفظ فنثني على حضرة مؤلفهِ ثناء جميلاً